ظاهرة الاقتصاد اللغوي في القرآن الكريم

(الضمير والحذف أنموذجين)

إعداد

نواف عبد الكريم إبراهيم غرايبه

إشراف

الأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاة

حقل التخصص – اللغة والنحو

٢٠٠٥م

١٤٢٦هـ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ظاهرة الاقتصاد اللغوي في القرآن الكريم

(الضمير والحذف أنموذجين)

إعداد

نواف عبد الكريم إبراهيم غرايبه

بكالوريوس لغة عربية وآدابها، جامعة اليرموك، ١٩٨٨م.

ماجستير لغة ونحو، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة، في تخصص اللغة العربية وآدابها- لغة ونحو، في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها:

- سلمان محمد القضاة _____ رئيساً ومشرفاً

أستاذ لغة ونحو، جامعة اليرموك

- سمير شريف استيتية _____ عضواً

أستاذ اللغويات، جامعة اليرموك.

- عفيف محمد عبد الرحمن _____ عضواً

أستاذ أدب قديم، جامعة اليرموك.

- جعفر نايف عبابنة _____ عضواً

أستاذ لغة ونحو، الجامعة الأردنية.

- عبد الحميد محمد الأقطش _____ عضواً

أستاذ مشارك في اللغويات، جامعة اليرموك.

١٤/٣/٢٠٠٥م.

٣/صفر/١٤٢٦هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى روح عميد البيت، وعقيد القوم: أبي.

إلى واسطة العقد، ولامّة الشمل: أمي.

إلى النشامى والنشميات: إخوتي، وأخواتي، وأسرهم.

إلى رمز الأصالة والكبرياء: عمّاتي.

إلى شقيقة اللسان والفكر، أم العيال: أم عبود.

إلى العيون الذكيّة، والوجوه الزكيّة: آلاء، وعبد الكريم، ورؤى.

إلى الحضن الدفيء، الأسرة الناجية بإذن الله تعالى: ناجي السلامة، وخديجة الفارس.

وإلى الأسرة النبيلة: نبيل، ولميا.

إلى كلّ أولئك أهدي هذا العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

كلّ متناعر الإكبار أتقدم بها إلى الأستاذ الدكتور المشرف سلمان القضاة، على ما أولاني إيّاه، من رعاية، واهتمام في الإشراف على هذه الرسالة.

والشكر الموصول كذلك إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة، وتحكيمها، وسأكون حفيّاً بكلّ ملاحظاتهم، وتوجيهاتهم، عاجلاً وآجلاً، وستكون موضع العناية، والتنفيذ، قصد تقويم هذه الرسالة، وتعديلها.

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. عفيف عبد الرحمن.
- أ.د. سمير شريف استيتية.
- أ.د. جعفر نايف عبابنة.
- د. عبد الحميد محمد الأقطش.

ولا يفوتني في هذا المقام العلمي، أن أتلطف بالشكر لأساتذة قسم اللغة العربية وآدابها عامة، ولأساتذة اللغة والنحو خاصة، أصحاب الفضل العلمي الكبير، والمتواصل على مدار عقدين من الزمن، فلأولئك السادة الأعلام، الأجلاء تحية تقدير وعرفان.

وأخيراً، العرفان والتقدير إلى كلّ من قدّم لي نصيحة، أو أسدى معروفاً، في سبيل إنجاح هذا العمل، وأخصّ بالذكر الأستاذين التربويين، الأستاذ فوزي عبابنه، والأستاذ خلف عبابنه، وكذلك الدكتور محمد المقبل، والدكتور حسين بطاينة، والمهندس أديب غرايبه، والأستاذ ساري مشارقة، والأستاذ زيد القضاة، والمعلمة رولا القضاة، فجزاهم الله خير الجزاء، في الدارين: الدنيا، والآخرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتوى

الإهداء.	ب
شكر وتقدير.	ج
المحتوى.	د
الملخص.	ز
المقدمة.	١
الفصل الأول (اقتصاديات اللغة).	٩
الاقتصاد اللغوي لغةً.	١٠
الاقتصاد اللغوي اصطلاحاً.	١٢
مفهوم الاقتصاد اللغوي في الدرس اللغوي الحديث.	١٤
اللغة المكتوبة و اللغة المنطوقة.	١٤
وسائل الاقتصاد اللغوي.	٢٢
الربط والاقتصاد اللغوي.	٢٣
الترتيب والاقتصاد اللغوي.	٢٦
المطابقة والاقتصاد اللغوي.	٢٧
الكفاية في الاقتصاد اللغوي.	٢٧
مبادئ الاقتصاد اللغوي.	٣٠
الدقة اللغوية.	٣٣
السهولة والصعوبة.	٣٨
الجهد الأدنى والأعلى.	٤٠
التوازن والتخطيط.	٤٢
الفصل الثاني (اقتصاديات الضمير في لغة القرآن الكريم).	٤٧
أهمية البنية الإحالية للضمير الاقتصادية.	٤٨
وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للضمير ومظاهرها.	٥٤
الاقتصاد في شكل البنية الإحالية.	٥٥
الاقتصاد في دلالة البنية الإحالية.	٦١
الاقتصاد في الإحالة الداخلية.	٦٤
الاقتصاد في الإحالة المعجمية.	٦٤
الاقتصاد في إحالة عنصر إحالي واحد إلى عناصر إشارية متعددة.	٦٥
الاقتصاد في إحالة عدة عناصر إحالية إلى عنصر إشاري واحد.	٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد في الإحالة إلى أبعد مذكور (الترخص في مدى الإحالة).	٧٢
الاقتصاد في الإحالة النصية.	٧٧
الاقتصاد في الإحالة بالضمير الإشاري.	٨٠
الاقتصاد في الإحالة بالضمير الموصولي.	٨٣
الاقتصاد في الإحالة الخارجية.	٨٧
الإحالة النصية.	٨٨
الإحالة العقلية.	٨٨
الإحالة اللغوية والنحوية.	٨٩
إحالة سياق الحال (أسباب النزول).	٩٠
الاقتصاد في درجات الربط في البنى الإحالية.	٩٠
الاقتصاد في ترتيب البنية الإحالية.	٩٤
الاقتصاد في المطابقة في البنية الإحالية.	٩٩
عدم المطابقة بين طرفي البنية الإحالية في النوع.	١٠٣
عدم المطابقة بين طرفي البنية الإحالية في العدد.	١٠٣
الفصل الثالث (اقتصاديات الحذف في لغة القرآن الكريم).	١٠٧
أهمية البنية الإحالية للحذف الاقتصادية.	١٠٨
الدقة اللغوية.	١١٣
بذل أدنى جهد عضلي وأعلى جهد ذهني.	١١٤
الصعوبة في استنباط المحذوف.	١١٦
التوازن والتخطيط.	١١٦
وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للحذف ومظاهرها.	١١٦
الاقتصاد في شكل البنية الإحالية.	١١٧
الاقتصاد في دلالة البنية الإحالية.	١٢٧
الاقتصاد في الإحالة الداخلية.	١٣٣
الاقتصاد في الإحالة المعجمية.	١٣٤
الإحالة إلى أبعد مذكور (المدى الأبعد).	١٣٤
حذف الاقتطاع.	١٣٦
حذف حرف من حروف المعاني.	١٣٧
الاقتصاد في الإحالة النصية.	١٣٨
تعدد الإحالات.	١٣٩
الإحالة المشتركة.	١٤٠
الاستئناف.	١٤١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد في الإحالة الخارجية.	١٤٣
العقل.	١٤٤
سياق الحال.	١٤٨
المعرفة اللغوية والنحوية.	١٥١
الاقتصاد في درجات الربط في البنى الإحالية.	١٥٥
الاقتصاد في ترتيب البنية الإحالية.	١٥٩
الإحالة النحوية البعدية.	١٦١
الإحالة النصية البعدية.	١٦٤
الاقتصاد في المطابقة في البنية الإحالية.	١٦٥
المطابقة بين طرفي بنية الحذف (لفظاً ومعنى).	١٦٦
المطابقة بين طرفي بنية الحذف (معنى لا لفظاً).	١٦٦
المخالفة بين طرفي بنية الحذف (لفظاً ومعنى).	١٦٧
الخاتمة.	١٦٩
الملخص بالإنجليزية (Abstract).	١٧٤
الفهارس العامة.	١٧٦
فهرس الآيات القرآنية.	١٧٧
فهرس الأبيات الشعرية.	١٩١
فهرس المصادر والمراجع.	١٩٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بظاهرة الاقتصاد اللغوي في مستواها التركيبي النصي، نظرياً، وتطبيقياً.

وانتظم البحث في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

عرض الباحث في المقدمة أسباب اختيار موضوع البحث، والدراسات السابقة عليه، والصعوبات التي واجهته، ومحتوياته.

وتناول في الفصل الأول الجانب النظري للظاهرة، وركّز الباحث في هذا الفصل على تحليل مصطلحات الظاهرة، ودراسة وسائلها، ومبادئها، ودرجاتها المتصلة بما تبدو فيه الظاهرة في مستواها التركيبي النصي، دون غيره من المستويات.

وأظهر الباحث فيما سبق أنّ العدول عن الأصل اللغوي استراتيجية لغوية، أسلوبية، فعّالة، تعتري الوسائل اللغوية؛ لتجعلها أكثر كفايةً، وانتاجيةً دلالية، كما يعدّ أداة يلجأ إليها منشئ النص، ليحسّن بها أسلوبه، وطريقته في تقديم مادة نصّه؛ ليمنحه أبعاداً اقتصادية مختلفة: شكلية، ودلالية، وجمالية، ونفسية، وبلاغية.

وأمّا الفصلان الثاني والثالث، فتناول الباحث فيهما الجانب التطبيقي للظاهرة، وكان ذلك بدراسة ظاهرتي الضمير والحذف في النص القرآني، كظاهرتين لغويتين، تركيبيتين، نصيتين، بارزتين، تتمتعان بقيم دلالية، وأبعاد اقتصادية، وتمثلان الظاهرة خير تمثيل. وكان ذلك باستغلال مفهوم البنية الإحالية، لكلٍّ من الضمير، والحذف من منظور علم اللغة النصّي، واستثمار هذا المفهوم كوسيلة جديرة بالكشف عن أبعاد الظاهرة المختلفة.

وقد تبيّن للباحث أنّ مجال استثمار هذا المفهوم، بالعدول عن الشائع في استخدام هاتين البنيتين الإحاليتين، وأنّ العدول وسيلة لغوية رائعة في إغناء البنيتين، وزيادة دلالتيهما وجماليتهما؛ إذ في العدول إثارة للعقل، وبعث له على التفكير فيما يصادفه من تغير في أسلوب تقديم البنيتين، وفيه توسيع لمجال التأويل، وتعدد الاحتمالات، والتقديرات، وهذا موطن استثمار الظاهرة.

وقد عرض الباحث أنواعاً، وأشكالاً مختلفة من البنى الإحالية: الضميرية، والحذفية، كالإحالة الداخلية، والخارجية، والنحوية، والبعديّة، والإحالة التي تقوم على المخالفة، التي قد اعتراها التغيير، وأعمل العدول فيها أدواته، إظهاراً لقيمها الدلالية، ولأبعادها الاقتصادية، كلّ ذلك عبر النصوص القرآنية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: (الاقتصاد اللغوي: الوسائل، المبادئ، المظاهر. العدول، البنية الإحالية الضميرية، البنية الإحالية الحذفية).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

الحمد لله العليم الخبير، الظاهر الباطن، إليه المآب والمتاب. والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين، أفصح من نطق بالضاد، خير من رزق جوامع الكلم، سيّد بني البشر، سيدنا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم.

وبعد، فقد بزغت فكرة هذه الرسالة، ممّا كان يلقى علينا، في الندوات المقررة، في برنامج الدراسات العليا، في قسم اللغة العربية وآدابها (قسم اللغة والنحو)، وكانت بعض الأفكار والآراء تشير إلى الاقتصاد اللغوي، خاصةً في مستوييه: الصوتي، والصرفي، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وذلك كالذي كان يطرح حول اقتصادية بعض المسائل والقضايا اللغوية، من نحو مسائل الإدغام والفكّ، كما في بعض المفردات القرآنية، من نحو: (يشاق) و(يشاقق)، و(يرتد) و(يرتدد). وكما في بعض مسائل الحذف، كالحذف الذي يحصل في مفردات الفاصلة القرآنية، من نحو: (أطيعون)، و(اعبدون)، و(قلى). وكذلك حذف الهمزة في بعض الاستخدامات اللغوية، مثل: كلمة (ضوء)، لتصير (ضو). وغيرها من المسائل الحاصلة في الكتاب العزيز، وفي الاستخدام اللغوي ذات الأبعاد الاقتصادية. وهذه المسائل، وغيرها مما يشير إلى اقتصادية اللغة، وقدرتها، وكفايتها في زيادة دلالتها كانت تغري بالبحث، وتبعث في النفوس الرغبة في الخوض في هذا المضمار، في وقت تاقت فيه نفوس الباحثين إلى تكاملية الدرس اللغوي، بمستوياته: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، وتوظيفها في خدمة الدرس الدلالي، الذي هو قمة ما تطمح إليه الدراسات اللغوية. يضاف إلى ذلك أنّ دراسة هذه المستويات من منظور اقتصادي يستدعي الربط بينها من جهة، وبين المستوى الدلالي من جهة أخرى؛ لأنّ الأخير هو الأجدر والأقدر في إبراز اقتصادية النصوص وكفايتها.

هذه بدايات الفكرة، وكان أن كتب الزميل الدكتور منير شطناوي رسالة قيّمة في اقتصاديات الصوت اللغوي وقيمه الدلالية.[1]

وفي تلك الأثناء تناهى إلى علمي أنّ الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة قد ألف كتاباً بعنوان: (الاقتصاد في صياغة المفرد)، وبعد الإطلاع، تبين لي أنه يعالج ظاهرة الاقتصاد اللغوي معالجة صوتية صرفية، من منظور تراثي عربي، اقتصر فيها على دراسة الظاهرة ضمن المستوى الصوتي الصرفي، دون سائر المستويات.

---

١ – انظر: الاقتصاد اللغوي في السياقات الصوتية العربية، رسالة دكتوراه، إشراف أ.د. منير استيتية، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولّما كانت هاتان الدراستان تعالجان الظاهرة في مستويها: الصوتي، والصرفي في الغالب، رغبت في تناولها في مستواها التركيبي النصي الدلالي، فوجدت في ظاهرتي: الضمير والحذف، كظاهرتين لغويتين تركيبيتين نصيتين واسعتي الانتشار في النصوص اللغوية مكاناً جديراً لدراسة ظاهرة الاقتصاد اللغوي، فوقع الاختيار على الظاهرتين كظاهرتين لهما أبعادهما الاقتصادية، كما وقع الاختيار على النص القرآني ميداناً للتطبيق، كنص معجز، ثرّ المعنى، غزير الدلالة، يتمتع – كذلك– بأبعاد اقتصادية مختلفة: شكلية، وجمالية، ومعنوية، ودلالية، وبلاغية، ونفسية.

غير أنّ هذه الأبعاد الاقتصادية للظاهرتين المذكورتين لم تكن بداية تقع لي في خلد،خاصة الجمالية والبلاغية والنفسية، بل ما استقر في الذهن أنّ ظاهرة الاقتصاد اللغوي لها بعدان: الأول: شكلي، والآخر: دلالي، وذلك بناءً على إشارة قيّمة، وقرت في النفس، بأنّ هناك فرقاً بين ما يعرف بالاقتصاد العضلي، والاقتصاد الذهني، لذا فإنّ البحث في اقتصادية ظاهرتي الضمير والحذف في الكتاب الحكيم قد واجهته كثير من الصعوبات، أهمها:

١– مفهوم ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وماهيتها، وفلسفتها، وآلية عملها، ووسائلها، وغاياتها لم تكن واضحة في الذهن، ويكتنفها الغموض، وكان ذلك أن استدعى مراجعة كثير من المؤلفات، في مختلف الحقول المعرفية، ذات العلاقة بموضوع البحث، وهي:علم اللغة الصوتي، وعلم اللغة الصرفي، وعلم التراكيب، وعلم الدلالة، وعلم البلاغة، وعلم اللغة النصي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة الاقتصادي.

٢– ندرة المراجع المختصة بعلم اللغة الاقتصادي من ناحية، وكذلك التي تتناول موضوع البحث بشكل مباشر من أخرى، فلم يقع منها في يدي سوى ثلاثة مراجع، هي:

أ– كتاب "اللغة والاقتصاد": لفلوريان كولماس، ترجمة د. أحمد عوض، وقد أفدت منه كثيراً خاصة من الفصل السادس: (الاقتصاد في اللغة، الجوانب الاقتصادية للنظام اللغوي)، الذي يتحدث عن مفهوم الاقتصاد عند الاقتصاديين، وعلاقته بالاقتصاد اللغوي، وكذلك عن علاقة بعض المصطلحات اللغوية بمصطلحات علم الاقتصاد، كالوظيفة، والإنتاج، والأداء، والقيمة، والكفاية، ونحوها. كما تناول المؤلف بالتوضيح أهم مبدأ من مبادئ علم الاقتصاد اللغوي، وهو مبدأ الجهد العضلي الأقل، والجهد الذهني الأعلى، كما أشار إلى مبادئ: الوضوح، والبساطة، والتوازن، ونحوها من المبادئ التي تقوم عليها اقتصادية اللغة. وكذلك أشار إلى الوسائل التي تحسّن أدائية اللغة، مع ضرب أمثلة عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أوضح العلاقة بين هذه الوسائل وتلك الغايات، وأهمية تحسين هذه العلاقة في رفع اقتصادية اللغة، في جانبيها المنطوق والمفهوم.

ب- كتاب "الاقتصاد في صياغة المفرد": للدكتور فخر الدين قباوة، الذي أشرت إليه للتو، وهو كتاب يعالج الظاهرة معالجة صوتية صرفية، تراثية أكثر منها حداثية؛ إذ ينطلق الباحث في هذه المعالجة من مرجعيات عربية، أكثر منها أجنبية. وقد أفدت من التمهيد الذي عرض فيه المؤلف المراحل التي تمرّ بها عملية الاقتصاد اللغوي الذهنية، والنفسية لدى كلّ من المتكلم، كمنتج للنص، والمتلقي، كمحلل له ومفسّر.

ج- كتاب "الاقتصاد اللغوي في السياقات الصوتية العربية": للدكتور منير شطناوي، الذي أشرت إليه للتو، وقد أفدت من الفصل التمهيدي، خاصة مبحث مبادئ الاقتصاد اللغوي، الذي ناقش فيه الباحث مفهوم تلك المبادئ ضمن إطار البنية الصوتية، والبنية الصرفية.

غير أنّ هنالك مؤلفات تناولت الظاهرة لكن تحت عناوين عامة، تتعلق بدراسة اللغة، وقضاياها عموماً، وهي مؤلفات قيّمة، أشهرها:

أ- كتاب "اللغة": لجوزيف فندريس، أفدت منه في فهم اقتصادية اللغة، وفلسفتها في ذلك، فقد أوضح المؤلف أنّ الكلام عملية إنتاجية تحليلية، يأتيها المتكلم منتجاً، ومفكراً، ومجرياً عمليات عقلية، وذهنية مختلفة، والمخاطب متلقياً، ومحللاً، ومفكراً، ومجرياً عمليات عقلية، وذهنية مختلفة كذلك.

ب- كتاب "اللغة بين الفرد والمجتمع": لأوتو جسبيرسون، وهو مؤلّف قيّم، أفدت منه أيما فائدة، في فهم الظاهرة من الناحيتين: النظرية، والتطبيقية؛ فهو يدرس اللغة في مختلف مجالات استعمالها: الحياتية اليومية العملية، والأدبية الفنية البلاغية، ويفرّق بين هذه المجالات، وذلك بحسب إنتاجيتها الدلالية، وجدواها الاقتصادية. ثمّ يجعلها في درجات، ويقسّمها مستويات، على ضوء طاقتها التعبيرية، وكفاءتها الدلالية والبلاغية.

٣- تطبيق وسائل الظاهرة ومبادئها على ظاهرتي الضمير والحذف كظاهرتين نصيتين قرآنيتين لهما أدواتهما الخاصة بهما أمرٌ ليس باليسير، لأنّ البحث في هذه الحالة يتطلب من الباحث أن يوفق ويولف بين مفهوم الاقتصاد اللغوي، ومصطلحاته، ووسائله، ومبادئه المتمثلة في الجانب النظري، ومفهوم النص اللغوي، ومصطلحاته، ووسائله في الربط بين أجزائه، وغاياته، ومبادئه في ذلك، وذلك عبر ظاهرتي الضمير، والحذف كظاهرتين نصيتين، المتمثلتين في الجانب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التطبيقي من هذا البحث، فكان من جراء ذلك التمهيد لذلك بفصل تمهيدي (الفصل الأول)؛ حتى يوائم بين جانبي البحث: النظري، والتطبيقي؛ ولكي يكون مدخلاً للجانب التطبيقي، فكان هذا الفصل غاية في الإطالة، وغاية في الصعوبة؛ لأنه في حقيقة الأمر محاولة للتوفيق بين ثلاثة من العلوم: علم اللغة الاقتصادي، وعلم اللغة النصي، والمادة القرآنية التطبيقية، والتوفيق بينها صعب.

ومن الجدير ذكره هنا التنويه بعدد من المؤلفات النصية، التي عنيت بمفهوم علم اللغة النصي ومتعلقاته، التي أفدت كثيراً من إشاراتها إلى اقتصادية النصوص بعامة، والنص القرآني بخاصة، وهي لا تقل أهمية وفائدة عن تلك المؤلفات التي تناولت مفهوم الاقتصاد اللغوي ومتعلقاته، بل هي رديف، وتطبيق لتلك المؤلفات النظرية. وأهم تلك المؤلفات:

أ- كتاب "نسيج النص": للأزهر الزناد، وقد أفدت منه في التعرف إلى مفهوم الإحالة، وكفايتها، ودورها في رفع دلالة النص، وذلك باعتبارها بنية ذهنية تقوم على التذكر، وبنية رابطة بين أجزاء النص. وقد بدا لي أنّ أكثر ما تظهر اقتصاديتها في حالات الإحالة بالضمير، وبالحذف، خاصة في حالات تعدد المحال إليه، وحالات زيادة المدى الفاصل بين طرفي الإحالة: المحال، والمحال إليه؛ إذ الإحالة في هذه الحالة نصية، تتجاوز الإحالة بها الجملة والآية، إلى النص بكلّ أبعاده، ومساحاته، واتجاهاته.

ب- كتاب "دراسات لغوية تطبيقية": لسعيد بحيري، وهو كتاب لا يختلف كثيراً عن كتاب الزنّاد، وربّما يعدّ متمماً له من حيث المنهج والفائدة، وهو يؤيد ما جاء به الزنّاد في كثير من المواطن.

غير أنّه يختلف عنه من حيث التطبيق، فتطبيقاته على القرآن الكريم، بينما الزنّاد تطبيقاته على النصوص اللغوية غير القرآنية.

ج- كتاب "النص والخطاب والإجراء": لروبرت دي بوجراند، وحقيقة هذا المؤلف رائعة في الكشف عن اقتصادية النصوص، وحقيقتها، ووسائلها، ومبادئها. وقد أفدت منه كثيراً.

د- كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم": لمحمد عبد الخالق عضيمة، فقد أفدت منه في دراسة الضمير (الشخصي، والإشاري، والموصول)، خاصة القسم الخاص بالضمائر (القسم الثالث، الجزء الأول)، الذي هو دراسة إحصائية لمواطن الضمير في القرآن الكريم، وما تحيل إليه. وذلك في تحديد ما يحيل إليه الضمير من آيات سابقة أو لاحقة، وفي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التعرف على احتمالات عود الضمير، وفائدة ذلك في تعدد الدلالات وزخمها، الذي هو هدف ظاهرة الاقتصاد اللغوي.

هـ- كتاب "مرجع الضمير في القرآن الكريم": لمحمد صبرد، وقيمة الكتاب لا تختلف عن سابقه؛ فهو دراسة إحصائية لمواطن الضمير في القرآن الكريم، ولما يحيل إليه. وفي الكتاب إشارات عديدة، وقيمة لاقتصادية الإحالة بالضمير، أفادني أيما فائدة.

و- كتاب "خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل المعاني)": لمحمد أبو موسى، فهو ذو قيمة في الكشف عن جماليات النصوص وبلاغاتها.

٤- محاولة الإفادة من الإرث اللغوي، وممّا يحوزه من مفاهيم ومصطلحات، ذات صلة بظاهرة الاقتصاد اللغوي، تتناولها، وتدلّ عليها، في مستوييها: النظري، والتطبيقي، وذلك عبر الظاهرة بعامة، وعبر ظاهرتي: الضمير والحذف بخاصة. ثمّ تالياً محاولة المقارنة بين المنظور القديم، والمنظور الحديث للظاهرة، من حيث: المفهوم، والمصطلحات، والمعالجات، وكل ذلك أسعفتني إليه مؤلفات مشاهير اللغويين، وأصحاب الدراسات القرآنية، أهمها:

أ- كتاب "الخصائص": لابن جني، وهذا الكتاب أفادني في فهم عملية إنتاج الكلام، وتحليله، ودور الأحوال الشاهدة بالقصود في إدراك الكلام وفهمه، كوسيلة خارجة عن منطوقه، تسهم في تعزيزه، وتوفر عليه كثيراً من الجهد في النطق.

كما أفادني في الكشف عن الأبعاد الاقتصادية لظاهرتي: الضمير والحذف، ونحوها من الظواهر ذات العلاقة: كالاختصار، والإيجاز والإطناب، التي تعدّ ظواهر اقتصادية.

ب- كتاب "دلائل الإعجاز": لعبد القاهر الجرجاني، ويعدّ قمة كلّ ما هو مفيد في دراسة ظاهرة الاقتصاد اللغوي، فقد تناول الكتاب معظم متعلقاتها، فعرض قوانينها، ومناهجها، وأسسها، ومبادئها خلال حديثه عن نظرية النظم وأركانها، وما تبناه تجاهها من قوانين وأسس تضبط النظرية وتوجهها؛ فقد عرض للوسائل اللغوية، وغير اللغوية التي تمنح الكلام اقتصادية دلالية، من أبرزها: العقل، والتعليق، والبناء، والترتيب، وهي لبّ ما قد ناقشته في مبحث وسائل الظاهرة خلال الفصول الثلاثة، ثمّ إنّ الجرجاني قدّم لأهم مبادئ الظاهرة التي استنبطت واستفدت منها في دراسة مبادئ الظاهرة، وهي: الصحة النحوية، والدقة اللغوية، والسهولة، والصعوبة، والجهد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العضلي الأدنى، والذهني الأعلى، والتوازن، والتخطيط، وحسن التوزيع مع اختلاف يسير في استخدام المصطلح

عنه في علم اللغة الحديث، غير أنّ المضامين متفقة ومنسجمة مع ما تذهب إليه الظاهرة من منظور معاصر.

كما أنّ الكتاب فريد في تركيزه على التفريق بين الصحة النحوية، والصحة البلاغية، وعلاقة كل واحدة منهما بالأخرى، ودورهما في تأدية المعنى، وتنميته.

فحديث الجرجاني عن وسائل الظاهرة، ومبادئها لا يدع مجالاً لباحث أن يشكّ في أنّ الكتاب هو حديث عن اقتصادية اللغة بكل أبعادها. كما أوّد التأكيد على أنني قد أفدت من تطبيقاته على الظاهرة، في كونهاعلى لغة القرآن الكريم، مادة التطبيق لهذا البحث.

ومن المفيد هنا التأكيد – أيضاً – على أهمية كتاب أسرار البلاغة في الكشف عن اقتصادية الظاهرة، وذلك في أثناء حديثه عن ظاهرة الحذف وأسبابها وأدلتها.

ج- كتاب "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر": لابن الأثير، فقد تضمن الكتاب معالجات رصينة للظاهرة عند مناقشاته للإيجاز، بقسميه: القصر، والحذف، والتفريق بينهما من جهة، وبين مستويات كل قسم على حدة من جهة أخرى. فقد ناقش اقتصادية الإيجاز خلال مبدأ السهولة والصعوبة، وكان معياره في ذلك العقل، الذي يقدّر سهولة الإيجاز بقسميه أو صعوبته، وذلك جراء ما يعانيه المتلقي من يسر أو عسر في أثناء تقدير الإيجاز أو الحذف. وقد كانت هذه المعالجات تطبيقية على القرآن الكريم.

ومن المفيد التذكير بأهمية هذا الكتاب في استخدامه لمصطلح الاقتصاد، وهو غير مسبوق في ذلك.

د- كتاب "البرهان في علوم القرآن": للزركشي، وهذا الكتاب أفدت منه في دراسة الضمير، من حيث أنواع الإحالة به وأشكالها، وما يترتب عليها من تفعيل دور الضمير، ورفع اقتصادية الإحالة به. وكذلك في دراسة الحذف، من حيث معرفة أنواع الحذف، وأسبابه، وأدلته، وأغراضه؛ فأسباب الحذف، وأدلته يمثلان جانبي اقتصادية الحذف: الشكلية الجمالية، والدلالية البلاغية. وهذه المعرفة أسهمت في التعرف إلى اقتصاديات الحذف المختلفة في القرآن الكريم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لذا، فالكتاب كان محوراً رئيساً من المحاور التي قام عليها البحث، وتحديداً في فصلي الضمير والحذف؛ فقد استعنت به في التنظير للظاهرتين، وفي التطبيق عليهما في القرآن الكريم، خصوصاً أنّ الكتاب تطبيقاته قرآنية، ويبحث في علوم القرآن المختلفة.

٥- التعامل مع المصطلحات الدالة على ظاهرة الاقتصاد اللغوي، فهي كثيرة ومتنوعة، قديمة وحديثة، دالة بشكل مباشر تارةً، وبشكل غير مباشر تارة أخرى، وكان ذلك في الجانب النظري، وفي الجانب التطبيقي. وأدى هذا الأمر إلى إرباك في استخدام المصطلح، وتطويعه في صياغة البحث، وإبرازه إلى حيّز الوجود.

وبعد، فإنّ معايشة هذه الصعوبات، ومحاولة التغلب عليها، أسفرت عن بحث انتظمت أفكاره في ثلاثة فصول، وخاتمة، هي:

١- الفصل الأول (اقتصاديات اللغة): تناولت فيه المباحث الآتية:

- الاقتصاد اللغوي لغةً واصطلاحاً، ومفهوم الاقتصاد اللغوي في الدرس اللغوي الحديث، واللغة المكتوبة والمنطوقة، ووسائل الاقتصاد اللغوي، والكفاية في الاقتصاد اللغوي، ومبادئ الاقتصاد اللغوي.

٢- الفصل الثاني (اقتصاديات الضمير في لغة القرآن الكريم): وقد تناولت فيه المباحث الآتية:

- أهمية البنية الإحالية للضمير الاقتصادية: فالإحالة بالضمير تقوم على التذكر لما سبق، والتذكر عملية ذهنية يوظفها المتلقي ليربط بين طرفي بنية الإحالة: المحيل والمحال إليه، والكلام الذي يحويهما، والذهن مكمن اقتصادية بنية الضمير الإحالية، فهو الذي يقوم بالربط، ثمّ هو الذي يضع احتمالات ما يعود إليه الضمير، التي هي مصدر زيادة دلالة بنية الضمير.
- وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للضمير، ومظاهرها: وهذه الوسائل تظهر بأشكال مختلفة من البنى الإحالية للضمير، تقوم على تنمية بنية الضمير، والنص: شكلياً، وجمالياً، ودلالياً، وبلاغياً، ونفسياً، وأهم وسائل تنميتها في العدول. وهذه الأشكال هي:

١- الإحالة الداخلية، وهي شكلان: معجمية، ونصية.

٢- الإحالة بالضمير الإشاري.

٣- الإحالة بالضمير الموصول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- الإحالة الخارجية.

٥- درجات الربط، وتفاوت اقتصاديتها، بحسب اعتمادها العقل.

٦- الترخص في ترتيب البنية الإحالية.

٧- الترخص في المطابقة في البنية الإحالية.

وأما مظاهر اقتصادية تلك البنية الإحالية فقد بينتها من عرض وسائل اقتصاد البنية الإحالية للضمير، السالفة الذكر، على النصوص القرآنية المختلفة. كما ركزت في هذه المظاهر على بيان الفرق بين الاقتصاد الشكلي، والاقتصاد الدلالي، إذ الأول: مظهره المنطوق، والثاني: إعمال الذهن، وبذل أعلى جهد ذهني ممكن.

٣- الفصل الثالث (اقتصاديات الحذف في القرآن الكريم): وتناولت فيه المباحث الآتية:

- أهمية البنية الإحالية للحذف الاقتصادية: فبنية الحذف لها طرفان: العنصر الاحالي (المحذوف)، والعنصر المحال إليه، وهو في الغالب مذكور، فهي بنية يحيل فيها المحذوف إلى مذكور، على خلاف غيرها من بنى الإحالة، كالإحالة بالضمير التي يحيل فيها الضمير – وهو مذكور- على كلام مذكور. والبنية الإحالية للحذف بهذا الشكل تتمتع بأبعاد اقتصادية، ربّما تفوق أحياناً اقتصادية البنية الإحالية للضمير؛ وذلك لأنّ الإحالة الأولى تقوم على التذكر، وتحتاج إلى استخدام الذهن أكثر من الثانية.

- وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للحذف، ومظاهرها، وهي:

١- الإحالة الداخلية: المعجمية، والنصية.

٢- الإحالة الخارجية.

٣- درجات الربط، وتفاوتها في النتاج الدلالي والبلاغي.

٤- ترتيب البنية الإحالية.

٥- المطابقة في البنى الإحالية.

وقد أوضحت فاعلية هذه الوسائل في رفع اقتصادية بنية الحذف خلال مظاهرها المختلفة، في آيات القرآن وسوره.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول:

اقتصاديات اللغة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعالج هذا الفصل القضايا الآتية، وهي:

- الاقتصاد اللغوي لغة.
- الاقتصاد اللغوي اصطلاحاً.
- الاقتصاد اللغوي في الدرس الحديث.
- اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة.
- وسائل الاقتصاد اللغوي.
- الكفاية في الاقتصاد اللغوي.
- مبادئ الاقتصاد اللغوي.

الاقتصاد اللغوي لغةً:

ذكر ابن منظور(ت٧١١هـ) تعاريف عدة لمادة (ق ص د) [1] وتصاريفها، أذكر منها ما يتناسب ووجهة البحث، وما سيتناوله من جزئيات ذات علاقة بالاقتصاد اللغوي، من حيث: مفهومه، ومصطلحاته، ومبادئه، ووسائله، والتطبيقات عليه، إذ يقول: "طريق قاصد: سهل مستقيم. وسفر قاصد: سهل قريب" و"القصد : العدل" و"القصد الاعتماد والأمُّ " و"القصد في الشيء :خلاف الإفرط وهو مما بين الإسراف والتقتير" وأيضاً "قصد فلان في مشيه إذا مشى مستوياً" و كذلك: "القصيد من الأمور المعتدل الذي لا يميل إلى أحد طرفي التفريط والإفراط" وأيضاً: "و قالوا: شعر قَصّيد إذا نقح وجود وهذب، وقيل: سمي الشعر التام قصيداً؛ لأنّ قائله جعله من باله، فقصد له قصداً ولم يحتسه حسيا على ما خطر بباله وجرى على لسانه، بل روّى خاطره واجتهد في تجويده ولم يقتضبه اقتضاباً فهو فعيل من القصد وهو الأمُّ".

ويقول – أيضاً – "قال ابن جني أصل "ق ص د" ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور، هذا اصله في الحقيقة وإن كان يُخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه النقول القصد منها توضيح جملة من المعاني ذات العلاقة بمصطلح (الاقتصاد اللغوي)، وهي:

١- الدقة وعدم الخطأ وتحري الصواب: وهو معنى عناه في قوله "شعر قُصِّد إذا نقح وجود وهذب"، فالتنقيح، والتجويد، والتهذيب في الشعر من وسائل الدقة اللغوية، وصيانة للقلم واللسان من الوقوع في الخطأ والزلل.

٢- السهولة والصعوبة: ويوحي بهما قوله: "طريق قاصد: سهل مستقيم. وسفر قاصد: سهل قريب" وضد السهولة الصعوبة. ويمكن استخلاص معنى الصعوبة من قوله في تعريف القصيد:" بل روّى خاطره، واجتهد في تجويده".

٣- الجهد الأدنى والجهد الأعلى: وهو معنى يفهم – أيضاً – من تعريفه للقصيد عند قوله: "ولم يحتسه حسياً على ما خطر بباله، وجرى على لسانه، بل روّى خاطره.....".

٤- السرعة: وهذا المعنى يفهم من قوله: "سفر قاصد: سهل قريب". فقرب الشيء يدل على قصر المسافة، وقصرها يحتاج إلى زمن قريب. وضد السرعة البطء.

٥ - التوازن والاعتدال: وتشي بهما قولته :"طريق قاصد: سهل مستقيم" و"قصد فلان في مشيه إذا مشى مستوياً" فالاستقامة والاستواء هما ضدا الالتواء والانحناء على الترتيب، وهما إلى التوازن والاعتدال أقرب. وكذلك عبارة "القصيد من الأمور المعتدل الذي لا يميل إلى أحد طرفي التفريط والإفراط"؛ فالتفريط والإفراط طرفان بجانبان للاعتدال ومدعاة لفقدان الاتزان.

١- لسان العرب، مادة (قصد).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦-التوزيع والتخطيط: ويستشرفان من "القصد :الاعتماد والأمّ"، فاعتمادك الشيء وجعله قصدك وهدفك يحتاج إلى حسن التخطيط والتوزيع. كما يفهم هذا المعنى مما رواه ابن منظور عن ابن جني في معنى الاقتصاد: "الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء على اعتدال كان ذلك أو جور"، فالاعتزام نحو الشيء يحتاج إلى تخطيط، كالاعتماد والأم الذي ذكر سالفاً، وكذلك النهود والنهوض يتطلب ترجمة التخطيط إلى واقع، وذلك بالتوزيع ونحوه.

تلك جملة من معاني "الاقتصاد" اللغوية التي تشكل الأساس لما جاء بعدها من مصطلحات تتناول مفهوم الاقتصاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الاقتصاد اللغوي اصطلاحاً:

لقد حاولت جاهداً البحث عنه فيما صادفته من مراجع التراث، فلم أجده، إلاّ عند ابن الأثير في كتابه (المثل السائر)، وعند الصرصري (ت٧١٦هـ) في كتابه (الإكسير في علم التفسير)، وعند ابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ) في كتابه (الفوائد المشوق).

فأما ابن الأثير فيقول تحت عنوان "في الاقتصاد والتفريط والإفراط": "اعلم أنّ هذه المعاني الثلاثة من الاقتصاد والتفريط والإفراط توجد في كل شيء من علم وصناعة وخلق"[١].

ثم يعمد إلى بيان هذه المعاني في أصل اللغة، فيقول: "ولابدّ لنا من ذكر حقيقتها في أصل اللغة، حتى تتبين نقلها إلى هذا النوع من الكلام"[٢]؛ أي نقل معاني الاقتصاد والإفراط والتفريط من الأصل اللغوي لها إلى علم البيان كمصطلح، لقوله بعد حديثه عن معانيها اللغوية: "وقد نقلت هذه المعاني الثلاثة إلى هذا النوع من علم البيان"[٣].

ومن هذه التعاريف قوله: "فأما الاقتصاد في الشيء فهو من القصد الذي هو الوقوف على الوسط الذي لا يميل إلى أحد الطرفين ....وأماّ التفريط فهو التقصير والتضييع .... وأماّ الإفراط فهو الإسراف وتجاوز الحد

١- المثل السائر، ج٣،ص٢٠٩.

٢- المرجع السابق، ج٣،ص٢٠٩.

٣- المرجع السابق، ج٣،ص٢٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

....والتفريط والإفراط هما الطرفان البعيدان، والاقتصاد هو الوسط المعتدل"[1].

ومن هذه المعاني حاول ابن الأثير استلهام معنى لمصطلح الاقتصاد اللغوي خاص بعلم البيان، يقول فيه: "أما الاقتصاد فهو أن يكون المعنى في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه في منزلته"[2]؛أي مناسبة المقال للمقام.

وبهذا التعريف يكون لابن الأثير فضلان: الأول: فضل السبق في استخدام مصطلح الاقتصاد اللغوي. والثاني: فضل التوظيف والتوضيح لمعنى هذا المصطلح.

ثم يعقب بتعريف (التفريط والإفراط): "وأماّ التفريط والإفراط فهما ضدان، أحدهما أن يكون المعنى المضمر في العبارة دون ما يقتضيه منزلة المعبّر عنه، والآخر أن يكون المعنى فوق منزلته"[3].

فالتفريط إجحاف بحق من نخاطب، لأننا أنزلناه منزلة دون منزلته، والمقام يقتضي غير ذلك. والإفراط مبالغة في رفع منزلة من نخاطب، والمقام يقتضي عكس ذلك.

وابن الأثير بهذه التعريفات للاقتصاد وطرفيه يكون قد ربط بين مفهوم الاقتصاد ومقولة "لكل مقام مقال" من جهة، والمقال المتمثل في الكلام والمقام من جهة أخرى، ولهذا الأمر أهميته في إنجاح عملية التواصل اللغوي بين المتخاطبين.

وأمّا الصرصري فقد جاء حديثه عن مصطلح الاقتصاد تحت عنوان (في الاقتصاد والإفراط والتفريط)[4]، و لم يضيف شيئاً على ما جاء به ابن الأثير.

وأمّا ابن قيم الجوزية فقد روى ما قاله ابن الأثير تحت عنوان (في الاقتصاد والإفراط والتفريط)[5] و لم يزد عليه شيئاً.

هذا ما توافرت عليه كتب التراث – فيما صادفت – من إشارات إلى مصطلح الاقتصاد اللغوي، وبهذا يبقى فضل السبق في هذا المضمار لابن الأثير.

١- المثل السائر، ج٣،ص٢٠٩.

٢- المرجع السابق، ج٣ ،ص٢١٠ .

٣- المرجع السابق، ج٣، ص٢١٠.

٤- الإكسير في علم التفسير ،ص٢٧٤ .

٥- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص٢٨٦-٢٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مفهوم الاقتصاد اللغوي في الدرس الحديث:

الاقتصاد اللغوي كمصطلح وكظاهرة لغوية استخدم بشكل واضح وصريح في علم اللغة الحديث، الذي استعان في دراسة الظواهر اللغوية بمبادئ العلوم الأخرى. وقد تعامل مع اللغة على أنها "شرط أساسي للحياة الاجتماعية، وكل لغة هي نتاج للحياة الاجتماعية"[1].

واللغة بهذه الصفة "نتاج للحياة الاجتماعية" جعلت الدارسين يتعاملون معها من منظور أنّها شيء مما يمكن أن ينتجه الإنسان، ويروج له في حياته، علاوة على أنّ اللغة هي السبب في نجاح أيّ نشاط يقوم به، وهي الوسيلة التي يعبر بها عن توجهاته الاجتماعية والاقتصادية. لذا فإنّ الناظر في الدراسات اللغوية المعاصرة يجد أصحابها قد ضمّنوا دراساتهم كثيراً من المصطلحات، والمفاهيم الاقتصادية، كالإنتاج، والكفاءة، والأداء، والطاقة، والإنجاز، والوظيفة، والقيمة، وغيرها[2].

وتحديداً فإنّ العلم الذي انبثق منه مفهوم علم اللغة الاقتصادي ثم مصطلح الاقتصاد اللغوي هو علم الاقتصاد، الذي يعرّف بـ "البحث عن مؤشرات أمثلية الكفاءة لعلاقات الوسائل – الغايات في أداء المهام"[3]. وبناءً على هذا المفهوم يرى كولماس "أنّ كلّ اللغات تستعمل استعمالاً غائياً بوصفها وسائل لغايات معينة. فكل لغة يمكن أن تقيم بالنظر لمزاياها في إنجاز هذه الغايات، وبالتالي تكون خاضعة لتحليل اقتصادي من النوع الذي ينتمي – كما سماه أحد الاقتصاديين – إلى الفرع المعياري لاقتصاديات الاتصال؛ أي "البحث عن أنظمة الاتصال الأكثر مناسبة لسلم قيم معين""[4].

اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة:

ينبغي مراعاة الفرق في الكلام بين ما هو منطوق متصل بسياقه الحالي، وبين ما هو مكتوب منفصل عنه. والدارسون المحدثون راعوا هذا الفرق، كما راعاه من قبل بعض القدامى كابن جني والجرجاني.

---

[1]- اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة د. أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، ص٢٧٩، ضمن (عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٢٦٣، ٢٠٠٠م).

[2]- انظر: اللغة والاقتصاد، ص٢٨٩، ٢٩٥.

[3]- المرجع السابق، ص٢٧٩.

[4]- المرجع السابق، ص٢٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن جني في سياق التفريق بين المكتوب والمنطوق: "فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه، لما تكلّف القائل، ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه ... وعلى ذلك قالوا: "رُبّ إشارة أبلغ من عبارة". وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : "أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة""[1].

ويرى مالينوفسكي أنّ الاعتماد في تحليل النصوص على ما هو مكتوب فحسب بأنّه: "هو اقتناص لريشة الذيل، وترك القنيصة ذاتها تطير مع الريح"[2].

ويرى نهاد الموسى أنه إذا كان تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة، تشكل سبعين بالمائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب، فإنّ قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين بالمائة حسب، إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق[3].

لذا فقد انصبت هذه التفرقة على الوسائل والمبادئ التي تلجأ إليها كلتا اللغتين في سبيل إيصال المعنى وتوضيحه، فكان الاهتمام بوسائل الربط، ومبادئه.

يقول فندريس في سياق التفريق بين اللغتين: "بقدر ما تستخدم اللغة المكتوبة نظام التبعية، تمارس لغة الكلام نظام الإلصاق. فالمتكلم لا يستعمل الروابط النحوية، التي تحصر الفكرة، وتطبع الجملة بطابع القضية المنطقية الضيق. لغة الكلام مرنة خفيفة الحركة، تدل على صلة الجمل بعضها ببعض بإشارات مختصرة بسيطة"[4].

ويفرق بينهما من جهة أخرى في موطن آخر بقوله: "فالعناصر التي تسعى اللغة المكتوبة في أنْ تسلكها في كل متماسك تبدو في اللغة المتكلمة منفصلة منقطعة الأوصال: بل إن الترتيب نفسه يختلف فيها عنه في الأولى كلّ الاختلاف. إذ ليس هنا ذلك الترتيب المنطقي الذي عليه النحو الجاري، بل ترتيب له منطقه أيضاً، ولكنّه منطق انفعالي

١- الخصائص، ج١، ص٢٤٧.

٢- اللغة بين الفرد والمجتمع، ص١٥.

٣- انظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٩٦.

٤- اللغة، ص١٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبل كل شيء، فيه تُرص الأفكار لا وفقاً للقواعد الموضوعية التي يفرضها التفكير المتصل بل وفقاً للأهمية الذاتية التي يخلعها عليها المتكلم أو التي يريد أن يوحي بها إلى سامعه"[1].

فنظام الربط عند فندريس في اللغة المكتوبة نظام تتابعي، يستعمل المتكلم فيه روابط نحوية، وفي المنطوقة إلصاقي، يستعمل المتكلم فيه إشارات مختصرة بسيطة، وهي كما يرى محمد العبد "أدوات إشارية غير لغوية ... لملء الفراغات اللغوية"[2].

ونظام الترتيب عند فندريس في المكتوبة منطقي له قواعده الموضوعية، التي يفرضها التفكير المتصل، بينما هو في المنطوقة انفعالي لا يخضع للقواعد التي يفرضها الفكر. وهو منطق توجهه الأهمية الذاتية النابعة من المتكلم.

لكن ما يمكن الوقوف عنده من كلام فندريس هو وصفه الجملة في اللغة المكتوبة بأنّها مطبوعة بطابع منطقي ضيق، ووصفه المنطوقة بأنها مرنة وخفيفة الحركة. ففندريس هنا يتناقض مع قوله في تعريف الجملة عندما اعتبرها جملة منطقية نحوية، وقد أكّد ذلك في موطن آخر من كتابه فذكر أنّ "فكرة الجملة بالمعنى النحوي تتلاشى في لغة الكلام (اللغة المنطوقة)"[1]، أي أنّ فكرة الجملة بالمعنى النحوي تظهر في اللغة المكتوبة.

فكيف يستقيم أن تكون الجملة المكتوبة منطقية نحوية مرنة قابلة لأداء أكثر العبارات تنوعاً، ووصفها في الوقت نفسه بأنّها "ذات طابع منطقي ضيق". وبالمقابل تكون الجملة المنطوقة الخالية من الطابع المنطقي النحوي "مرنة خفيفة الحركة".

وما يمكن الوقوف عنده هو أنّ فندريس في نقده لنظام الترتيب في اللغتين يعطي أفضلية في هذه المرة لنظام اللغة المكتوبة، على غير ما ذكره في نقده لنظام الربط فيهما، فكون نظام اللغة المكتوبة منطقياً نحوياً له قواعده الموضوعية، التي يمليها التفكير المتصل، فهو — إذن — نظام فاعل وحيوي، يتميز بانضباطية يحكمها العقل ويوجهها، ولغة كهذه يسهل فهمها وتحليلها؛ لأنها صدرت عن عقل منظم منضبط، تمكّن عقل المتلقي من الفهم والتحليل، على خلاف اللغة المنطوقة تلك التي توجهها الانفعالات، ولا ضابط لها من عقل ومنطق.

١- اللغة، ص١٩٢. وانظر: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة (بحث في النظرية)، ص١٢٨-١٢٩، إلاّ أنّ الباحث يؤكّد أنّ للغة المنطوقة سمتين: عقلية أو منطقية، وأخرى انفعالية وإرادية.

٢- اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة (بحث في النظرية)، ص١٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلئن صحّ الحكم على اللغة المنطوقة بأنها مرنة، خفيفة الحركة؛ لاستعانتها بما يمنحها إياه سياق الحال، من إشارات مختصرة، بسيطة، غير لغوية، تملأ بها فراغاتها اللغوية، فإنه – بالمقابل – لا نعدم مثل هذا الحكم على اللغة المكتوبة، التي تملك من التقنيات، والآليات، ووسائل الربط المختلفة، والتي تصير معها خفيفة سهلة ميسورة، تستطيع التعبير بها عن معانيها، وأغراضها، وإن بدرجة أقل من المنطوقة.

وعلى الرغم مما قيل في فضل اللغة المنطوقة وأهميتها في الدرس اللغوي، ومن تقليل لفاعلية اللغة المكتوبة، حتى وصلت إلى حد تشبيهها بالظلمة – كما ذكرنا سالفاً – عند أحد شيوخ ابن جني، وبذيل القنيصة عند مالينوفسكي، وإلى حد خفض فاعليتها إلى ٣٠% عند الموسى، وإلى أنها مطبوعة بطابع منطقي ضيق، وأنها جامدة ثقيلة عند فندريس، إلاّ أنّ هذه الأحكام السالفة هي أحكام نسبية، تصادف الحقيقة مرّة، وتنبو عنها أخرى؛ تصادفها في الكلام العادي، وتنبو عنها عند محاولتنا تطبيقها على نصوص مكتوبة بلغة فنية عالية، كلغة الأدب، والشعر، ولغة القرآن الكريم.

فالنص القرآني ونصوص الأدب والشعر تحوز من الوسائل اللغوية ما يجعلها بغنى عن غيرها، أو هي على الأصح بدائل أوجدتها اللغة بدلاً من تلك.

يقول الهادي الجطلاوي: "وقد بدا لنا من استقرائنا للمدونة التفسيرية أنّ المعنى كامل بنسبة كبيرة في النظم اللغوي، ولكنّه موجود بقدر قليل في الأدوات غير اللغوية الحافّة بالنص"[1].

إنّ سرّ الإعجاز في النظم القرآني هو في نظمه اللغوي القائم على حسن الربط والتعليق، وعلى دقة التنظيم والترتيب والبناء؛ وذلك بما يستعين به النص والمتلقي له من مرجعيات مقالية وعقلية وحالية، لها دور كبير في بناء النص وتماسكه، ثم في تحليله وفهمه.

يقول محمد الشاوش في تحليل الخطاب وفهمه: "يأخذ اللفظ على عاتقه ما لا يوفّره المقام المادي، لكنّ المقام المادي في هذه الحالة (يعني حالة الخطاب غير المباشر) لا يكاد يوفر شيئاً، فترى اللفظ يقوم تقريباً بجميع عمليات رفع الإبهام"[2].

١– اللغة، ص١٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد هذه المقابلة بين منطق اللغتين، من حيث نظام الربط ونظام الترتيب فيهما، يمكن أن يخلص إلى أنّ اللغة المكتوبة العالية الفنية، كلغة القرآن والأدب، وبما تعول عليه من أدوات نصية، تتمثل بنظام الربط وبما يستعين به من مرجعيات نصية وغير نصية، وبنظام الترتيب، بهذين الأمرين يمكن القول أنّ اللغة المكتوبة على هذه الشاكلة، وما كان بمنزلتها من الكلام، تضاهي بل تفوق تلك اللغة المنطوقة الموسومة بالانفعالية، وبالبعد عن العقل، والمنطق، والترتيب، والربط. بل يمكن اعتبار النص الملموس العنصر الوحيد الذي يسمح بأيّة تفسيرات أخرى خارجة عنه[٣].

وبعد هذه المقابلة بين اللغتين، يطرح السؤال الآتي:

ما المبادئ التي تسعى كلتا اللغتين إلى تحقيقها وبلوغها، بالوسائل اللغوية وغير اللغوية، والتي تكوّن معها كلّ من اللغتين ظاهرة لغوية ذات أبعاد اقتصادية؟

إنّ تحقق هذه المبادئ في اللغتين المذكورتين، أو عدمه أمر نسبي، تحكمه جملة أمور، وعلى رأسها الموقف الكلامي، وحالة كل من المتكلم والمخاطب الذهنية والنفسية. إضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين هذه المبادئ جدلية لا تثبت على حال، ولا تنصاع إلى قانون محدد وواضح، فالحكم بتحقق أيّ من هذه المبادئ مرهون بعناصر عملية الكلام بكلّ أطرافها، ويبقى الحكم عليها للأغلب والأكثر. لذا وجدنا من الباحثين من يربط بين هذه المبادئ، وكأنّ الواحد منها نتيجة حتمية للآخر، واتخذ من هذه الحتمية سبيلاً للتفريق بين اللغتين.

لقد فرق المحدثون بين اللغتين من حيث مدى تحقيق مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وذلك بالتركيز على أمرين، الأول: طريقة التعبير، ووسائله في الربط بين أجزاء الكلام، والثاني: حجم الكلام من حيث: طوله، وقصره، ووسائله في تبسيط إنتاج الكلام.

١- قضايا اللغة في كتب التفسير، ص٦٠٧.

٢- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، ج٢، ص١٢٥١.

٣- انظر: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص٥٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فأما وجهة النظر الأولى فيمكن توضحها بما يقوله فندريس، إذ يقول: "إن اللغة المكتوبة التي تبحث عن الدقة، ولديها من الفراغ ما تنفقه في التحضير والتروّي، تعقد مختارة طريقة التعبير عن صلة الجمل بعضها ببعض، وفقاً لألوان الفكر المختلفة الدقيقة"[1].

فهو يرى أنّ ما نجده من تعقد وصعوبة في اللغة المكتوبة إنما هو بسبب طريقة التعبير، التي لا تتضح فيها صلة الجمل بعضها ببعض. ومسألة تعقد التعبير هذه ليست مثلبة تنسب إلى اللغة المكتوبة، بل هي منقبة؛ وذلك لأن اللغة المكتوبة في رأي فندريس تبحث وحالة التعقيد هذه عن الدقة اللغوية، وذلك إمّا بتحديدها، وإمّا بجعل الكلام يحتمل جملة من المعاني "وفقاً لألوان الفكر المختلفة الدقيقة". والتعقيد في التعبير بهذا المعنى هو نسبي وعلى درجات، فقد تغمض علاقات الجمل بعضها ببعض، وقد يستخدم الكاتب روابط بين الجمل ذات مرجعية غير واضحة، أو غير محددة، وقد تكون بعكس ذلك.

والتعقيد بدرجاته المختلفة مرهون بحاجة الموقف الكلامي، وما يستدعيه من طرائق في التعبير تتناسب وألوان الفكر المختلفة الدقيقة، وكل من التعقيد في التعبير، والدقة اللغوية، يتأثران بعامل أو مبدأ الزمن الذي يستغرقه إنتاج الكلام وتحليله.

إذن ينبغي الوقوف عند ثلاثة من المبادئ المعيارية عند النظر في طريقة التعبير بوسائلها المختلفة، وهذه المبادئ تشكل أعمدة لظاهرة الاقتصاد اللغوي، وهي: مبدأ الدقة اللغوية، ومبدأ السهولة والصعوبة، ومبدأ السرعة أو زمن إعداد الكلام.

فأمّا مبدأ الدقة اللغوية في الكلام المكتوب فلا يقف عند حدود إصابة المعنى والفهم، بل يتجاوزه إلى اتساع المعنى وتزايده على نحو ما نجد في النصوص الأدبية الرفيعة كلغة القرآن، والشعر، والأدب.

والمتحكم في حدود هذه الدقة هو طريقة التعبير، ووسائلها في استخدام الروابط، وفي اعتمادها مرجعيات ما، كأن تكون عقلية أو سياقية توضح المطلوب وتحدده، أو تغمضه وتجعله منفتحاً للآراء والاجتهادات.

١- اللغة، ص١٩٣-١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أنّ هذه الطريقة هي الحَكَمُ على سهولة فهم الكلام أو صعوبته، لكن هذا الحكم في أيّ من الحالتين لا يعني رفضنا للكلام أو قبوله. فقد يكون السهل مرفوضاً في الوقت الذي يكون فيه الصعب مقبولاً مطلوباً، والعكس ممكن محتمل، وكل ذلك يتحدد بالغرض من الكلام.

وبالمقابل فإذا كان فندريس يرى أنّ دقة الكلام، وسهولته، وصعوبته، سببها في طريقة التعبير، وفي وسائل الربط، فإنه يرى في غياب هذه الطريقة عن الكلام المنطوق سبباً – أيضاً – في صعوبة الكلام هذه، وفي عدم دقة الكلام تلك، وذلك إذ يقول: "تتميز لغة الكلام بأنها تقتصر على الاهتمام بإبراز رؤوس الفكرة، فهي وحدها التي تطفو وتسود الجملة، أما الروابط المنطقية التي تربط الكلمات بعضها ببعض، وأجزاء الجملة بعضها ببعض. فإمّا ألا يدل عليها إلا دلالة جزئية بالاستعانة بالتنغيم والإشارة إذا اقتضى الحال، وإما ألا يدل عليها مطلقاً، ويترك للذهن عناء استنتاجها"[1].

فاللغة المنطوقة – كما يبدو من كلام فندريس – سطحية تقتصر على إبراز رؤوس الفكرة؛ فهي بهذا الاقتصار أقل دقة من المكتوبة، لأنّ هَمَّ المنطوقة إيصال الفكرة دون أي توسع فيها، فهي لغة محادثة يومية ذات أغراض معاشية، وهي ليست لغة أدب وليس للفكر فيها أيّة جولة، وهمها ينحصر في تأدية رسالة كلامية بسيطة تتسم بالسرعة، لذا فإن صاحبها ليس لديه فضل وقت كالمكتوبة؛ ليتأمل، وينظّم، ويرتّب، وبالتالي فإن المتكلم بها يستغني عن كثير من الروابط؛ ليجعل التنغيم والإشارة يسدان مسدها، أو أن يترك للذهن عناء استخراجها.

هذه اللغة – كما يفهما فندريس – دقتها ترتبط بالإفهام لا بسعة التفكير، وهي لغة سهلة؛ لاستغنائها عن أجزاء من منطوقها، لكنّها قد تكون صعبة إذا لم يتمكن السامع من تقدير روابطها.

إنّ لغة كهذه تتنازل عن جزء من رسالتها الواسعة، لتقف عند حدود الفهم والإفهام، وتسعى من أجل ذلك إلى التنازل عن جزء من منطوقها المتمثل في حذف الروابط؛ لتصير سهلة. لغة تكتفي بهذه المطالب البسيطة، ولا تتجاوز حدودها هي – بدون شك – لغة تبقى أفضليتها في لغة التخاطب والعراك اليومي لا في لغة العلم والأدب.

---

١ – اللغة، ص١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا وجهة النظر الثانية التي اتخذت من حجم الكلام أساساً في التفريق بين اللغتين، من حيث النظر إلى درجة تحقق مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي في كلّ منهما، فنعرض منها وجهة النظر الآتية.

يقول محمد العبد في الفرق بين اللغتين: "ترتبط مسألة اختلاف الشفرتين ... بمسألة أخرى، هي ميل الشفرة المنطوقة إلى تبسيط نسبي في الإنتاج، ويرتبط هذا التبسيط بسمات لغوية، من أهمها: البتر، والاقتصاد، والحذف، واستثمار ما يسميه هـ. تسيمرمان بـ(الفكر الضمني)؛ أي الذي لا يتلفظ به. ويعرف إنتاج الشفرة المكتوبة هذه السمات أحياناً، ولكنها في الشفرة المنطوقة أقوى أثراً وأكثر شيوعاً، فهي من طبائعها الأولية"[1].

وكما يبدو أنّ مفهوم التبسيط في الشفرة المنطوقة يظهر بوسائل الحذف والبتر ونحوها، وبوسائل التبسيط الصرفي المتمثل في استخدام الألفاظ المجردة بدل المزيدة، وإيثار المفردات السهلة الشائعة، ووسائل التبسيط التركيبي المتمثلة بالجمل القصيرة وبعمليات التقديم والتأخير[2].

ويبدو كذلك أنّ محمد العبد جعل ما أسماه تسيمرمان بـ(الفكر الضمني) "أي الذي لا يتلفظ به" سمة من سمات الإنتاج اللغوي المنطوق المبسط، أي جعله سمة تتعلق بحجم الإنتاج أكثر من تعلقه بمضمونه، ويؤكد هذا الفهم لديه استعانته بمقولة جان كوهين حول الفكر الضمني في الكلام المنطوق، إذ يقول: "إنّ المتكلم حرصاً على الاقتصاد يلغي المعلومات، التي يعلم أنّ محدثه يستطيع أن يستخلصها من الموقف. والقصيدة – مثلاً على حال اللغة المكتوبة – تفعل الشيء نفسه، مع فارق واحد هو أنّ الموقف لا وجود له. ومن هنا فإنّ كلّ الكلمات التي صنعت لكي تحدد، تصبح عاجزة عن أن تملأ وظائفها، فهي تعين دون أن تعني، وتصبح بذلك كلمات إشارية"[3].

وعليه، فمفهوم "الفكر الضمني" لدى تسيمرمان "الذي لا يتلفظ به"، وعند جان كوهين "الاقتصاد في إلغاء المعلومات"، وعند محمد العبد سمة من سمات البساطة في الكلام، هم جميعاً بهذا التصور لهذا المفهوم لا يتجاوزون حجم الكلام، ويحصرون مبدأ البساطة في حجم المنطوق، دون أن يجعلوا أيّ اعتبار لطريقة التعبير ووسائله.

١- اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، ص١١٠.

٢- انظر: المرجع السابق، ص١١٠.

٣- المرجع السابق، ص١١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهم – إذن – يحصرون بساطة الكلام المنطوق في الشكل والحجم، وفيما يبذله المتكلم من جهد عضلي في سبيل إنتاج الكلام، وفقاً لمبدأ الجهد العضلي الأدنى. وهذا المبدأ يصح أن يعتمد كمبدأ في الحكم على اقتصادية الكلام، لكنّه لا يصح أن يعتمد مبدأ وحيداً، وعلى الإطلاق.

ويبدو أن نظرة محمد العبد ونظرة من نقل عنهم إلى مفهوم "الفكر الضمني"، وحصره في المنطوق من الكلام، واتخاذهم إياه أسّاً في التفريق بين اللغتين. كان بالإمكان أن يتوسعوا فيه؛ ليشمل طبيعة التعبير اللغوي ووسائله، ثم محاولة الكشف عن حقائق التراكيب اللغوية ووجوهها، وعمليات الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، ودورها في إنتاج المعنى والدلالة عليه، وما إليها، وفي اللغتين معا، ودون الوقوف عند عدّ الحروف في الكلمات، وعدّها في الجمل، وما نسبة المحذوف إلى المذكور، وما إليها من عمليات مجردة إحصائية.

وبالرجوع إلى ما قرره فندريس من وسائل تتصل بشكل التعبير وطريقته للحكم على اقتصادية النصوص، وللكشف عن مبادئها في الاقتصاد في كلتا اللغتين، أستطيع تقرير نجاعة تلك الوسائل بدرجة عالية.

وسائل الاقتصاد اللغوي:

لأيّة لغة من اللغات وسائلها اللغوية المختلفة، التي تستعين بها في أداء وظائفها اللغوية المتعددة، وتسعى إلى تحقيق غاياتها التي تلبي حاجات المتكلمين بها في مختلف مجالات الحياة الأدبية، والفكرية، والعلمية، والعملية اليومية. والعربية واحدة من تلك اللغات، لها وسائلها المتعددة، التي تطمح بوساطتها الوصول إلى وظائفها اللغوية المختلفة.

وهذه الوسائل اللغوية عبّر عنها الدرس اللغوي العربي بمصطلحات عدة، هي:

– الدليل: وذلك على نحو ما نجده في استخدامات البلاغيين والإعجازيين القدامى[1]. وما نجده في استخدامات الدارسين المعاصرين[2].

– المرجع: وأكثر من استخدمه الدارسون لعلوم القرآن[3]، والمهتمون بعلم اللغة النصي من الباحثين المعاصرين[4].

---

١ – انظر: النكت، و بيان إعجاز القرآن، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ودلائل الإعجاز، ومفتاح العلوم، وغيرهم.

٢ – انظر: اللغة العربية (معناها ومبناها) ، والبيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، والأصول، والخلاصة النحوية. ونظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، وظاهرة التخفيف في النحو العربي، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي.

٣ – انظر: البرهان في علوم القرآن، والإتقان في علوم القرآن.

٤ – انظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الإحالة: ومعظم مستخدميه هم من أصحاب الدراسات النصية[1]، التي تعنى بالنص، وبتحليله، وبالكشف عن ترابطه وتماسكه.

وهذه الوسائل على اختلاف في استخدام المصطلح قد قسمت أقساماً، وذلك بالنظر إلى ماهيتها، وشكلها، ودورها، ووظيفتها اللغوية، ضمن السياقات اللغوية المختلفة، التي استعانت بها، خاصة تلك الدراسات التي تعنى بدراسة اللغة في إطارها النصي.

وأبرز الوسائل التي تتوقف إليها الرسالة، مما يتصل بموضوع الاقتصاد اللغوي هي:

الربط والاقتصاد اللغوي:

يقول الأزهر الزناد: "انتظام الجمل في النص دليل على انتظام العناصر المكونة لعالم ذلك النص، فالروابط التركيبية وسائل لغوية، تنسج الخيوط التي يتوسل بها الفكر في تنظيم عناصر عالم الخطاب عند الباث مركباً، وعند المتقبِّل مفككاً"[2]. فالروابط التركيبية بمختلف أنواعها: أدوات، وضمائر، ونحوها، هي وسائل تساعد فكر المتكلم في بناء النص، ثمّ فكر المتلقي في فهمه وتحليله.

يقول مصطفى حميدة عن أهمية العلاقة بين اللغة بوسائلها المختلفة خاصة وسيلة الربط، وبين الفكر: "إنّ تطبيق فكرة الارتباط والربط يؤدي إلى الكشف عن البنيات الظاهرة، التي تتيحها العربية للتعبير؛ عن معنى البنية المضمرة الواحدة"[3]. ففكرة الربط بوصفها وسيلة لغوية كبرى تربط بين بنى النص، وتراكيبه، وأجزائه، تهدف إلى ما هو أبعد من مجرد الربط الشكلي إلى الربط المعنوي المستكنّ في البنية العقلية المضمرة، في عقل المنتج للنص ووجدانه.

فوسيلة الربط تنبع أهميتها وفاعليتها الاقتصادية من علاقتها بالعقل، حيث تكون موجهة له ومرشدة إلى فهم النص واستيعابه، وحيث يكون العقل هاديها، ودليلاً لها في الربط، والتنظيم، والتنسيق، وفي إقامة نسيج النص. وبالتالي فإنّ تقييم هذه الوسيلة وما يتعلق بها، وقياس قيمتها، ينبني على ما تعتمده في أثناء قيامها بمهمة عملية الربط بين أجزاء

١- انظر: لسانيات النص، ونسيج النص، وعلم لغة النص، والنص والخطاب والإجراء.

٢- نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، ص٦٧.

٣- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص٢٠٤، وانظر: علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، ص١٢٣، وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النص من مرجعيات العقل، التي يكون لها في تلك العملية دور كبير، يعمل العقل فيها على تحديد مرجعيات لكلمات النص وأجزائه، كأن يحدد مرجعاً للضمير أو للمحذوف مثلاً.

كما يمكن القول إنّ أهمية وسيلة الربط، وما يتصل بها من وسائل، وفاعليتها في إنتاج الكلام، تكمن في أمرين:

الأول: كون وسيلة الربط تشكل مخالفة في عملية الربط، تستشف من قانون الوصل والفصل عند عبد القاهر الجرجاني[1]، يمكن بها تحقيق جملة من مبادئ الاقتصاد اللغوي، كالدقة اللغوية، والسهولة، والصعوبة، والجهد الأدنى، والأعلى، ونحوها.

الثاني: كون وسيلة الربط تعد عدولاً عمّا هو مألوف في الاستعمال اللغوي.

فأمّا الأمر الأول فيستشف من قانون الوصل والفصل عند الجرجاني، وما جاء به حميدة في مؤلفه حول فكرة الربط والارتباط[2]، إذ يعتبر الأخير الربط علاقة تصطنعها اللغة اصطناعاً لفظياً عن طريق الأدوات والضمائر، ويعدّه متميزاً عن سائر القرائن اللفظية، فهو ينشئ علاقة سياقية بين مكونات الجملة، ثم بين الجمل، وليس باستطاعة القرائن اللفظية الأخرى القيام بذلك. وهو بذلك يؤدي وظيفة تركيبية مهمة في بناء الجملة والنص.

كما يستشف من مقارنته بين وظيفة الربط من ناحية، ووظيفة كلّ من الارتباط، والانفصال من ناحية أخرى، مهتدياً في ذلك بما جاء في قانون الوصل والفصل عند الجرجاني.

فأما الارتباط عند مصطفى حميدة فهو الذي ينشأ بين المعنيين، إذا كانت العلاقة بينهما وثيقة، تشبه علاقة الشيء بنفسه، فتغني تلك العلاقة عن الربط بأداة.

وأما الانفصال فهو الذي يعني انعدام العلاقة بين المعنيين، ولا يحتاج كالارتباط إلى أداة.

وأمّا الربط فهو واسطة بين الحالتين السابقتين، وهو الأصل المنطقي المعقول في بناء الجملة؛ فهو تلك العلاقة التي تصطنعها اللغة بين المعنيين؛ لأمن اللبس في فهم إحدى الحالتين السابقتين؛ فاللغة تلجأ إلى الربط حين ترى أنّ ثمّة

١- انظر: دلائل الإعجاز، ص٢٢٢، وما بعدها.

٢- انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٤٤، ١٤٦، ١٥٨. والبحث بأجمعه قائم على فكرة الفصل بين مفهوم الربط والارتباط. وانظر: أنظمة الربط في الجملة العربية بين القاعدة النحوية والدلالية (رسالة ماجستير)، إذ يتحدث المؤلف عن أهمية وسيلة الربط في إزالة اللبس وإبعاد الغموض عن الجملة، كما يقارن بين الربط والارتباط والانفصال. وانظر: علم اللغة النصي، ج١، ص ٧٤. والرابط وأثره في التراكيب في العربية، ضمن (مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة ١٧، العددان ٦٧، ٦٨، ١٤٠٥هـ).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

علاقة بين طرفين، لكنّها علاقة غير وثيقة، فهي متوسطة بين الوثيقة والمنعدمة. ولهذا نشأت فكرة أدوات الربط في العربية.

وبهذا التصور لاختلاف وظيفة الربط عن وظيفتي الارتباط والانفصال، يعد الاختلاف في الوظيفة خالفة لغوية، تتميز به وسيلة الربط عن وسيلتي الارتباط والانفصال، ووجه التميز أنّ هذه الوسيلة الوسطية يلجأ المتكلم إلى استخدامها في حالات كلامية، تفتقد فيها الجمل إمّا إلى العلاقة الوثيقة فيما بين أجزائها، وإمّا إلى انعدام هذه العلاقة، فيأتي استخدام الربط ليكون حالة متوسطة بين وثاقة العلاقة وانعدامها. وهاجس المتكلم في هذا الاستخدام العقل الذي يرشده إلى وسيلة الربط المناسبة التي تحميه من الوقوع في اللبس وترفعه عنه، بعد أن هداه إلى الفرق بين حالتي الارتباط والانفصال السابقتين.

ومن هنا تأتي أهمية وسيلة الربط في تحقيق أول غاية من غايات ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وهي الدقة اللغوية، وعدم الوقوع في اللبس.

إنّ هذه الوسيلة تحقق مبدأ السهولة والصعوبة. يقول إبراهيم خليل: "مستهلك النص المنطوق أو المكتوب يعتمد على تفاعله مع الكلام في إدراك الروابط وعلاقات التضام بين أجزائه، وهذا التفاعل يعود إلى ملء الفجوات التي تتخلل أجزاء النص، وتهيء له حضوره الكلي"[1].

فالروابط تهيء للمتلقي قدرة على التفاعل مع منطوق النص، ثمّ تمنحه القدرة على ملء الفجوات التي تعتري النص. وهذا ما قد أكدته في مطلع هذا البحث من أنّ لوسائل الربط القدرة على ملء فراغات النص، كتلك القدرة التي يمكن أن يمنحنا إياها سياق الحال.

ويمكن كذلك استشراف أهمية وسائل الربط في تحقيق مبدأ السهولة والصعوبة في حال حذف الرابط مثلاً، وذلك عند الحاجة الملحة إليه.

١- الأسلوبية ونظرية النص، ص١٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول أحمد عفيفي في أثناء حديثه عن أسباب الثقل، والخفة في التراكيب: "كذلك يمكن أن يكون الثقل من عدم وجود ربط بين أجزاء الجملة الواحدة أو الجمل المتجاورة، كلّ هذا يمكن أن يقوم بدوره في حجب المعنى عن ذهن المتلقي بسهولة، وربّما توقف المتلقي زمناً للفهم، وربّما لم يفهمه"[1].

فحذف الرابط ربّما يؤدي إلى صعوبة في فهم المنطوق، والحيلولة دون استشراف المعنى وتوضيحه.

وبالمقابل فإنّ ذكر الرابط يحقق مبدأ الجهد العضلي الأدنى الذي يسعى إليه المتكلم؛ ليؤدي معانيه بأقل جهد ممكن.

يقول العفيفي: "ولو قال قائل: لا تشتمه فيشتمك، معناه لا يكن منك شتيمه له داعية إلى شتمه إياك،حسبما يقرره ابن جني نفسه، ألا ترى أنّ الفاء اختصرت الجملتين لفظاً، وأدت إلى ترابط الجملتين معنى،فلا بدّ من وجودها، ولا يعدّ حذفها تخفيفاً"[2]. فالفاء الرابطة أغنت عن كثير من الكلمات، وهو الشأن نفسه في كثير من الروابط، كالضمائر، وغيرها على ما سنبينه في مكانه.

هذه جملة من المبادئ التي يمكن أن تحققها وسيلة الربط بعامة، سنأتي على توضيحها عند التطبيق.

الترتيب والاقتصاد اللغوي:

يقول علي أبو المكارم عن أهمية الترتيب: "أكدت دراساتهم – يعني النحاة العرب – أنها تصدر عن تصور محدد، أنه بدون مراعاة الترتيب يصعب في كثير من الأحيان تحقيق الاتساق في التراكيب اللغوية، ويستحيل في أحيان أخرى فهم ما نقصد إليه، إذ تصبح مجرد جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال"[3].

فأهمية وسيلة الترتيب تكمن في تحقيقها للاتساق في التراكيب، وهذا الاتساق أكثر ما تسهم فيه الإحالات التي تبين المقصود من الكلام، وذلك من عمليات الربط بين الألفاظ، وبيان صلة بعضها ببعض.

ولأهمية هذه الوسيلة يدعو خليل عمايرة اللسانيين إلى بذل الجهد في سبيل دراستها، إذ يقول: "يعد الترتيب في مباني الجملة، في ما نرى، من أهم ما يجب أن يصرف اللساني جهده له، إذ إنّه لا يتم عشوائياً أو اعتباطيا، وإنّما

١- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص٦٥.

٢- المرجع السابق، ص٦٥.

٣- الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية)، ج١، ص٣١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بوعي من المتكلم وبقصد منه، وبه يستطيع الوصول إلى دلالة معينة، قد لا يكون الوصول إليها بغيره يسيراً. فهو أبرز الميادين التي يبرز اتحاد المستوى التركيبي مع المستوى الدلالي"[1].

فلجوء المتكلم إلى ترتيب كلامه، وتنظيمه، وتوزيعه، لا يكون عفوياً اعتباطياً، بل بقصد منه وبوعي، ومن هنا تتضح أهمية الترتيب كوسيلة لغوية، يقوم تنفيذها على العقل، وعلى ما يجريه المتكلم من عمليات ذهنية في سبيل ترتيب منطوقه، وتنظيمه، وحسن توزيعه، التي يظهر بها تعالق المنطوق بالمفهوم.

وقد أشار عمايرة في هذا الصدد إلى أبرز المواضع التي تبرز اتحاد المستويين التركيبي والدلالي، ومنها الضمير، إذ يقول: "وموضع آخر يبرز هذا الاتحاد بين التراكيب والدلالة، ويمثل نسبة عالية في الاستعمال اللغوي، وهو الضمير وكيفية استعماله، متقدماً على الظاهر، أو عائداً عليه، متأخراً عنه"[2].

فاستعمال الضمير متقدماً أو متأخراً عن الظاهر، والفرق بينهما من الناحية الدلالية يعد وسيلة مهمة من وسائل اقتصاديات الضمير.

المطابقة والاقتصاد اللغوي:

عن وسيلة المطابقة وأهميتها في بناء النص، وتحسين أدائه، يقول تمّام حسان: "فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلة بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"[3].

ومجرد التأمل في المطابقة بين طرفي الإحالة النصية يكشف عن مدى أهمية هذه المطابقة، إذ التطابق بين الخصائص الدلالية لكل من المحال والمحال إليه أمر واجب[1].

الكفاية في الاقتصاد اللغوي:

وتأصيلاً لمفهوم الكفاية النصية الذي هو مظهر اقتصادية النصوص، باعتبار الوسائل والغايات وبدرجاتها المختلفة أتساءل الآتي: إلى أي مدى راعى الدرس اللغوي القديم والحديث الفرق بين كفايات النصوص، ومستوياتها في

١- آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص١٨.

٢- المرجع السابق، ص١٨.

٣- اللغة العربية (معناها ومبناها)، ص ٢١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحقيق غاياتها؟ وما وسائل كلّ من الدرسين في الكشف عن مفهوم الكفاية النصية؟ وما الوسائل اللغوية لديهما في الحكم على كفاية النصوص، وتصنيفها ضمن درجاتها؟ وما الغايات والمبادئ التي ركز عليها الدرسان للحكم على كفاية النصوص وتفاوتها؟

بداية يمكن القول أنّ أنظار الدارسين قديماً وحديثاً اتخذت مسلكين من النظر إلى مسألة الكفاية النصية، ومستوياتها، هما:

الأول: مسلك كمي إحصائي، اتخذ من حجم النصوص، وحجم وسائلها، من إضمار، وحذف، وإيجاز، وإطناب، ونحو ذلك أساً في الحكم على أفضلية نص على آخر، وذلك على اعتبار أنّ الإيجاز مظهر من مظاهر بلاغة العربي، وقدرته العالية على الإبلاغ والإفهام.

الثاني: مسلك نوعي، ركز على ما يحققه النص بوسائله اللغوية المختلفة من مبادئ وغايات، من نحو تأدية المعنى، وعدم الإلباس، والصحة اللغوية، وتحقيق بلاغة النص، والزيادة في المعنى وتعدده، وقضايا السهولة والصعوبة ونحو ذلك.

فأمّا المسلك الأول الذي يرى في حجم الكلام وطوله منطلقاً في الحكم على كفاية الكلام وحسنه، فهو مسلك يظهر بجلاء لدى القدامى من حرصهم الشديد على وضع تعريفات دقيقة آلية لكثير من ظواهر اللغة، كإيجاز القصر، وإيجاز الحذف، والإطناب، والتقصير، والإطالة، ونحوها.

يقول الصرصري: "إنّ لفظ الكلام ومعناه إمّا أن يتفاوتا أو يتطابقا، فإن تفاوتا فإما أن يكون اللفظ أطول من المعنى، وهو التطويل، وهو مذموم؛ إذ اللفظ الزائد عمّا يطابقه في المعنى هدر، أو دونه وهو إيجاز القصر. وإن تطابقا، فإما أن يكون تطابقهما في جانب الإيجاز، أي يكون اللفظ والمعنى قصيرين، وهو التقدير ... ، أو في جانب الإطالة، وهو أن يكونا طويلين، وهو الإطناب. فتبين بهذا أنّ الإطناب ضد الإيجاز من حيث الطول والقصر، وضد التطويل من حيث التطابق والتفاوت"[٢]. فقيمة ظواهر اللغة المختلفة لدى الصرصري متحصلة من الموازنة بين كمية

١- انظر: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ص١٧.

٢- الإكسير في علم التفسير، ص٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللفظ وكمية المعنى، دون أن يشير إلى العوامل والوسائل التي منحت أيًّا من تلك الظواهر قيمتها وحيويتها، وإلى المبادئ والأهداف التي حققتها، لتكون بالمستوى المطلوب، ومبتعدة عمّا هو مذموم، وعمّا يعدّ من الهدر والإسراف.

فمثل هذا النظر الآلي الإحصائي الذي يقف عند حدود الأشكال، والظاهر اللغوي، يقف عاجزاً عن أن يمنحنا أيّة تفسيرات لمظاهر قوة النصوص، وقدرتها على تحقيق غاياتها اللغوية المختلفة.

إلا أنّ هذا الحرص لدى القدماء على تأطير الظواهر اللغوية بهذا الشكل، ووضع تعريفات تحدّها وتميزها، يمكن أن يفسر على أنه حرص منهم على وضع بعض القواعد التي تحفظ اللغة، بظواهرها المختلفة من الوقوع في الزلل والخطأ، وحتى يبقى أصحابها مراعين لتلك القواعد البلاغية في أثناء تعاملهم مع اللغة؛ فهي — برأيهم — قواعد لحفظ بلاغة العربية، تناظر تلك القواعد النحوية التي وضعت لحفظ الألسن من اللحن والخطأ المخل.

وأمّا المسلك الثاني وهو المسلك النوعي؛ فإنّ بعض القدامى اتخذوا من الوسائل اللغوية المختلفة التي تحرص على تماسك النص كالربط، والترتيب، ونحوهما سبيلاً للحكم على بلاغة النصوص، وكفايتها في الإفهام، والإبلاغ، والإمتاع، ونحوها، ويتجلى ذلك في الدراسات القرآنية المختلفة، كالتفسير وعلوم القرآن.

يقول الرماني في التفرقة بين أنواع ظاهرة الإيجاز: "والإيجاز على ثلاثة أوجه: الإيجاز بسلوك الطريق الأقرب دون الأبعد، وإيجاز باعتماد الغرض دون ما تشعب، وإيجاز بإظهار الفائدة بما يستحسن من ما يستقبح؛ لأنّ المستقبح ثقيل على النفس، فقد يكون للمعنى طريقان،أحدهما أقرب من الآخر كقولك تحرك حركة سريعة في موضع أسرع"[1].

يشير الرماني بهذه الأنواع الثلاثة إلى سلوك النص الموجز، ووسائله في تحقيق غاياته وأهدافه، وهي تعتبر ركائز في الحكم على كفاية النص وقدرته؛ فالنص الموجز يبحث عن أقل جهد عضلي في المنطوق؛ فأسرع جهدها أقل من تحرك حركة سريعة. وهو أيضاً يعنيه تأدية غرضه في الفهم، وفي دقة المعنى، وصحته دون ما تشعب، ودون ما كدّ ذهني كبير، وكذلك يعنيه السهولة، والبساطة، وعدم الاستقباح، والثقل على النفس.

١- النكت، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكما يبدو من كلام الرماني فإنه يتخذ من مبادئ الجهد العضلي الأدنى، والجهد الذهني الأدنى، والسهولة، ووضوح المعنى، ودقته طريقاً للمفاضلة بين جدارة النصوص. وما يستحق الوقوف عنده إشارته إلى طريقة تحديد المعنى، والوصول إليه بأقل كلفة من نطق، ومن فكر دون ما أيّ تشعب.

فهل ما يبذل في فهم النصوص من جهد ذهني قليل يُعد سمة بارزة مهمة تضاف إلى النص؛ لتجعل منه نصاً كفواً متميزاً عن غيره من النصوص؟

هذا التصور لما يمكن أن يفهم من كلام الرماني يمكن نقضه بما جاء عن الجرجاني في هذا الصدد.

يقول الجرجاني: "واعلم أنه إذا كان بيناً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم – بأنّ ذلك حقه وأنه الصواب – إلى فكر وروية فلا مزية، وإنّما المزية، ويجب الفصل، إذا احتمل في ظاهر الحال عند الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر"[1]. فمزية النصوص ومجال تفاضلها فيما تبعثه في النفس المتلقية من حب البحث، والتشوق إلى المعاني المتكاثرة، التي لا تقف عند حد، فالمزية مرجعيتها عند الجرجاني العقل، والفكر، والروية، وما يبذله المتلقي من جهد ذهني عال، في بلوغ المعاني العديدة، والوجوه المختلفة.

وهو بهذا الفهم لتمايز النصوص يختلف عن الرماني الذي يرى الميزة في محدودية المعنى، ووضوحه، وسهولة الوصول إليه.

مبادئ الاقتصاد اللغوي:

هذه المبادئ أشبه ما تكون فلسفات أو استراتيجيات، تقوم عليها اللغة، وتعمل على تنفيذها، وذلك بوسائل اللغة المختلفة، في سبيل تحقيق مبادئها، من نحو: بذل أقل جهد عضلي في إنتاج المنطوق، والإسراع في إنجازه، وتسهيله على متلقيه، ونحوها من المبادئ التي يمكن إحرازها على مستوى بنية المنطوق أولاً، وما يقابلها على مستوى بنية المفهوم ثانياً، وذلك وفق معادلة اقتصادية، تظهر إنتاجية عالية للكلام المنطوق.

فالمبادئ – إذن – استراتيجيات، تنفذ، وتصير واقعاً عن طريق تلك الوسائل، كي تصل اللغة إلى ما ترمي إليه.

١- دلائل الإعجاز، ص٢٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنّ هذه المبادئ خاصة بظواهر اللغة، التي تسعى إلى استغلال وسائل اللغة المتاحة على نحو تكون معها على درجة عالية من الحيوية، والفاعلية، والتأثير، والإنتاجية المرتفعة، متحاوزة وظيفة اللغة الأساسية المتمثلة في نقل المعلومات وتداولها بين المتخاطبين، كما في اللغة العادية اليومية والعلمية، إلى وظائف أخرى تتعلق ببلاغة القول، وفصاحته، وبإبداعات الأدباء والشعراء، وبإعجاز الكلام القرآني، ونحوها.

وهذه المبادئ يمكن تصورها من أمور ثلاثة:

الأول: الوسائل اللغوية، وتتمثل في بنية المنطوق من الكلام، في تلك الكلمات المتراصة المتراكبة في السياق اللغوي المقالي، وذلك بالنظر إلى حجم المنطوق، وطريقة نظمه، وترتيبه، وما يعتريه من عمليات مختلفة، كالإضمار، والحذف، ونحوها من العمليات التي لها دور في ترابط المنطوق وتماسكه.

الثاني: الوسائل غير اللغوية، وهي وسائل رائدها العقل، وتعمل على توجيه الوسائل اللغوية السالفة الذكر، وتنظيمها، وترتيبها واستحضارها، فيعمل العقل آلته فيها بالحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، ونحوها من التغييرات.

الثالث: الموقف الكلامي بكل معطياته وملابساته، فيستطيع المتكلم من خلاله المواءمة بين الأمرين الأول والثاني، ثمّ تحقيق تلك المبادئ.

ففي المواقف التي تتطلب من المتكلم أن يرسل كلامه على درجة عالية من الإبداع، يعمل المتكلم في هذه الحالة على رفع سوية كلامه؛ ليجعل المتلقي في حالة من البحث والتدبر، في مضامين الكلام ومقاصده؛ فالمتكلم أولاً يسعى إلى اختيار أدواته، ووسائله بعناية؛ ليرفع من سوية الكلام، وليصل ثانياً إلى الحالة التي يكون معها المتلقي باحثاً مستقصياً مطرقاً فيما يلقى عليه من كلام.

فربّما يعمد المتكلم إلى عمليات لغوية مختلفة فيقدم، أو يؤخر، أو يحذف، أو يزيد، ليظهر براعته في الإنشاء، والإبداع، فيتعقد فهم المنطوق على المتلقي، ويجد صعوبة في فهمه، فتكون الحاجة إلى بذل جهد ذهني كبير، وإعمال فكر فيما يسمع ويقرأ، حتى يستطيع الوصول إلى دلالات الكلام وإيحاءاته المختلفة.

فالمتكلم قد يقصد إلى تقليل حجم منطوقه، أو الإسراع في إنجازه، أو العمل على تسهيله، أو تحسينه، وما شابه هذه الاستراتيجيات، التي تعدّ مبادئ لظاهرة الاقتصاد اللغوي، يقصد إلى كل ذلك أو بعضه؛ ليصل إلى جعل المخاطب يبذل جهداً ذهنياً، يفوق حجم المنطوق في سبيل فهمه وتحليله، ويحتاج معه إلى وقت طويل في الوصول إلى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك، وذلك لصعوبة ذلك المنطوق، وعسر فهمه؛ لينتهي أخيراً إلى فك شفرته، والتعرف إلى معانيه وإيحاءاته، وهذا يكون الناص قد حقق أهدافه، وغاياته من هذا النص.

وبالتالي فإنّ هذه المبادئ تقوم على المقابلة بين طرفين: الطرف الأول ويتمثل في بنية سطح الكلام المنطوق أو المكتوب، والثاني يتمثل في البنية المفهومية من الكلام أي في البنية العميقة له.

ولي أن أبسط هذه المقابلة على النحو الآتي:

بنية المنطوق السطحية:	بنية المفهوم العميقة:
– صحة نحوية.	– دقة لغوية (صحة بلاغية).
– سهولة.	– صعوبة وتعقيد.
– جهد عضلي أدنى(حجم المنطوق قليل).	– جهد ذهني أعلى(بحث وتفكير وتروي)
– سرعة في إنجاز المنطوق.	– بطء في الفهم (نتيجة البحث والفحص)
– استخدام وسائل التوازن.	– توازن وتخطيط وتنظيم لبنية المفهوم.

فالعلاقة بين البنيتين منطقية، مع مراعاة أنّ لغة المنطوق أدبية عالية، هدفها الارتقاء باللغة أولاً، ثمّ التفكير ثانيا، وهي علاقة بين مقدمات الشيء ونتائجه، أو بين المسبِّب والمسبَّب، وهي تقوم على تبسيط المنطوق، وتقليله، وتسهيله، بالوسائل المختلفة، للوصول إلى أعلى إنتاجية لغوية، تشتمل على المعاني الكثيرة، والإيحاءات، والضلال التي تتزايد كلّما ضاعفت الجهد في البحث عنها.

لكن ينبغي أن نفهم بأنّه ليس أيّ تسهيل، أو تقليل لحجم المنطوق، أو إسراع في إنجازه، أو أيّة وسيلة أخرى من وسائل الاقتصاد اللغوي المتصلة بالجانب المنطوق من الكلام، ينتج عنه اقتصاد في بنية المفهوم؛ فقد يقتصد المتكلم في منطوقه، لكنّه لا ينتج عنه أيّة إنتاجية في دلالة المفهوم، وذلك راجع إلى أسلوب المتكلم في عرض كلامه، وإلى اختياراته اللغوية، وإلى قصده من كلامه.

ومن الجدير الالتفات إليه أنّ اقتصادية الكلام لا تكمن فقط فيما هو مختصر، وذو حجم قليل، وموجز، بل من الممكن اعتبار ما هو مطول، ومتناهٍ في الطول، والبعد، على حدّ قول ابن جني غاية في الإيجاز. أي في الاقتصاد بالمفهوم المعاصر، وذلك بمراعاة جملة الحال والأحوال الشاهدة بالقصود.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذن يمكن فهم مبادئ الاقتصاد اللغوي بالنظر إلى الأمور الآتية:

١- الـــبنية السطحية للمنطوق، من حيث حجمها، وسرعة إنجازها، وسهولتها، وأسلوبها في تحقيق التوازن، والتنظيم، والتوزيع.

٢- البنية العميقة للمنطوق، من حيث الجهد الذهني الذي يبذل من أجل الوصول إليها، ودرجة تعقيدها، والوقت المستغرق في تحليلها، واكتشاف توزيعها، وتوازنها، وحسن تنظيمها.

٣- العلاقة المتبادلة بين البنيتين، وتقييمها، ومعرفة كفايتها، ومدى توفق منشئ الكلام في عرض منطوقه، وفي تحقيق اقتصاديته. وهذه المبادئ هي:

الدقة اللغوية:

والحديث عن الدقة اللغوية لا يقف عند مجرد الصحة النحوية، بل يتجاوز ذلك؛ لأنّ صحة الكلام وصوابه من الناحية النحوية ومناسبته للموقف الكلامي أمر لابدّ من تحققه كشرط أولي وأساسي في دراسة أية ظاهرة لغوية، لكن الأمر يتجاوز ذلك إلى ما يمكن تسميته بالصحة البلاغية، وما يمكن أن يتوافر في الكلام من فصاحة وإبداع وتفنن تؤدي بالمتكلم إلى البحث عن وسائل يخرج بها كلامه لائقاً فصيحاً بليغاً على درجة عالية من الفنية، وبالمخاطب إلى البحث عن أسباب وأسرار تلك البلاغة والفنية في الكلام الذي يسمع ويتلقى. ولأنّ هذه الصحة البلاغية قائمة على حسن الاختيار والتروي والتفكر أثارت تسمية هذا المبدأ بمبدأ الدقة اللغوية.

لذا يعدّ هذا المبدأ من أهمّ المبادئ التي يعمل الاقتصاد اللغوي على تنفيذها، كما يعدّ شريكاً لمبادئ الاقتصاد اللغوي الأخرى جميعها: السهولة والصعوبة، والجهد الأدنى والأعلى، والسرعة، والتوازن، والتخطيط، والتوزيع، التي تعمل ظاهرة الاقتصاد اللغوي على إبرازها وإظهارها في ظواهر اللغة المختلفة.

ولذا فمن الضروري توضيح أمرين:

الأول: ماهية هذا المبدأ وعلاقته بالصحة اللغوية.

الثاني: علاقة هذا المبدأ بالمبادئ الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد أُشرت عند الحديث عن ظاهرة الإيجاز والإطناب، خاصة عند ابن جني إلى هذا المبدأ، وذكرت أنّ معيار الإيجاز والإطناب لديه ليس إفادة الكلام واستقلاليته فحسب، بل اشترط توافر الاستحسان والاستعذاب في الكلام حتى يُعدّ موجزاً، وذلك بالنظر إلى الكلام بكليته، لا الوقوف عند جزئية منه فقط[1].

إذن شرط الإفادة عند ابن جني هو في صحة الكلام وصوابه، أو الصحة النحوية في الدرس اللغوي المعاصر. وتوافر هذا الشرط في الكلام والاكتفاء به عنده لا يؤهل الكلام للصحة البلاغية، حتى يصير ذا عذوبة واستحسان، أو ذا بعد اقتصادي يوحي بالمعاني والدلالات الكثار بالمفهوم المعاصر.

ويمكن أن تلحظ خيوط مسألة التفريق بين الصحتين، النحوية، والبلاغية، في نظرية النظم، والكلام على علم النحو، وسبب المزية، والفضل في الكلام، عند عبد القاهر الجرجاني.

يقول في الفرق بين ما هو صحيح من الكلام فحسب، وما هو متميز في نظمه: "واعلم أنّ من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك، لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلاّ أن تكون مجموعة في رأي العين. وذلك إذا كان معناك معنى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئاً غير أن تعطف لفظاً على مثله...فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب، إلاّ بمعناه أو بمتون ألفاظه،دون نظمه وتأليفه، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعاً، وحتى تجد إلى التخير سبيلاً، وحتى تكون قد استدركت صواباً"[1].

فالجرجاني يفرق هنا بين نوعين من الكلام:

الأول: وهو الذي لم يحتج صاحبه إلى فكر وروية حتى انتظم، فهو كلام لم يتجاوز الالتزام بقواعد النحو والصحة النحوية، التي تضمن عدم الوقوع في الخطأ.

الثاني: وهو الذي ترى صاحبه قد أحدث فيه صناعة، وتجده قد عمل على تخير ألفاظه وأساليبه، وهو الذي تقع فيه على الفضيلة والمزية، فضلاً عن أنّ صاحبه قد استدرك فيه صواباً وصحة نحوية.

١- انظر: الخصائص، ج١، ص٣٠، وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى الرغم من وجود فرق بين النوعين: الكلام الملتزم بقواعد النحو، والكلام الممتاز، إلاّ أنّ ثمّة علاقة وقاسماً مشتركاً بينهما، يمكن بيانه بحسب العلاقة المنطقية الآتية:

- كلّ كلام صحيح بلاغياً، هو كلام صحيح نحوياً.

- ليس كلّ كلام صحيح نحوياً، هو بالضرورة كلام صحيح بلاغياً.

وهذه العلاقة ينبغي التنبه لها من خلال أمرين:

الأول: حتى يكون الكلام متسماً بالدقة اللغوية ينبغي أن يكون مبنياً على أساس من الصحة النحوية.

الثاني: حتى يكون الكلام متسماً بالدقة اللغوية ينبغي أن ترتقي به الصحة النحوية بلاغياً وفنياً، بحيث يكون الكلام في أعلى درجات الجاهزية، والإنتاجية المتمثلة في المعاني، والإيحاءات، والظلال.

ولأهمية هذه العلاقة كانت محور اهتمام الدارسين قدامى ومحدثين؛ وذلك لدورها المبرّز:

١- في المحافظة على وظيفة اللغة الأساسية في إيصال المعلومات، ونقلها، وتداولها، وعدم التفريط بها، وعدم الوقوع في اللبس والخطأ.

٢- في المحافظة على إقامة التوازن بين مطالب اللغة في ضرورة التبليغ، ومطالبها في الإبداع والارتقاء بالنص والناص، وفي إثراء المعنى وزيادته.

وللتدليل على الدور الأول المبرّز نكتفي في مقولة تورين، التي يرد بها على الاتجاه الذي يرى أنه ليس ثمّة خطأ في اللغة أو صواب؛ لأنهما من الأمور الاعتبارية البحتة، حيث يقول "إنّ مثل هذا الاتجاه لو ترك لشأنه فسيؤدي ولاشك إلى انهيار الوسائل التعبيرية اللغوية لدى الإنسان"[1].

فلا اعتبار لوسائل التعبير إذا لم يضبطها ضابط من النحو واللغة؛ لأنّ هذه الوسائل إذا لم تجد ما ينظّمها، ويرتّبها، فستفشل في الوصول إلى معانيها في أثناء الاستخدام اللغوي، وستكون معانيها ملبسة، وغير واضحة.

وأمّا عن الدور الثاني للعلاقة بين الصحة النحوية والدقة اللغوية، الذي يظهر في إقامة التوازن بين مطالب الصحة والدقة، فيمكن الكشف عنه من خلال إقامة التوازن، وعدم التعارض بين قاعدة أمن اللبس وفكرتها المنبثقة عن

١- دلائل الإعجاز، ص٩٦-٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصحة النحوية، وتحقيق مظاهر الاقتصاد اللغوي، التي تحرص على إبراز الدقة اللغوية، كظاهرة التخفيف، والإيجاز، والإضمار، والحذف، ونحوها. وذلك بعرض إشارات بسيطة، لنفر من المحدثين، تدلّ على أهمية الموازنة بين الصحة النحوية والدقة اللغوية.

يقول أحمد عفيفي في المواءمة بين التخفيف وأمن اللبس: "إنّ ظاهرة التخفيف ترتبط بقاعدة مهمة وهي أمن اللبس،فلا يصح أن يلجأ ناطق إلى التخفيف من ثقل ما، في الوقت الذي يؤمن اللبس فيه، ولو حدث ذلك ... لكان التخفيف اعتباطاً لا تحكمه قاعدة، وأدى إلى التناقض ... والتخفيف ليس كذلك؛ لأنه قائم على أسس ثابتة، وقواعد راسخة، منها عدم التعارض مع فكرة أمن اللبس"[٢].

فالتخفيف لا يمكن أن يكون اعتباطاً، بل له قواعد تحكمه وتوجهه، وله أسسه ومبادئه الراسخة، من أهمها: مبدأ الدقة اللغوية، وعدم التعارض مع قاعدة أمن اللبس و فكرتها.

ومن نحو هذا يقول مصطفى حميدة عن العلاقة بين ظاهرة الإيجاز وأمن اللبس: "من خصائص اللغة العربية أنها تسعى إلى الإيجاز ما وجدت إليه سبيلاً، وتسعى في الوقت نفسه إلى الوضوح وأمن اللبس... وكأن قاعدة العربية تقول: "أوجز كلامك ما دمت ترى في الإيجاز تعبيراً أميناً عن المعنى الذي تقصده""[٣]. فالحرص على الإيجاز يجب أن يلتزم بالقصد إلى المعنى بأمانة.

وتتجلى أهمية المحافظة على هذه العلاقة بين مبدأ الدقة اللغوية وقاعدة أمن اللبس، من إحدى أهمّ وسائل الاقتصاد اللغوي، ألا وهي وسيلة الربط. يقول تمّام حسّان في أهميتها: "ولكن الجملة قد تطول أحياناً، وقد يعطف عليها مثلها أو أمثالها، فيكون بين أول الكلام وآخره شقة بعيدة، لا تعي الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا، وما الذي ينتمي إلى ذاك، وهكذا تتفكك أواصر الكلام، ويدخل المعنى في غيابات الغموض، أو في متاهات اللبس، وكلا الغموض واللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم"[٤].

١- اللغة بين الفرد والمجتمع، ص١٠١.

٢- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص٩٢.

٣- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٤٢.

٤- البيان في روائع القرآن، ص١٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فغياب وسيلة الربط بين أجزاء النص تشوش الذاكرة، ويصبح النص أشلاء مفكك الأواصر، لا يقدر المتلقي

وهذه الحالة على تصور النص، وربط بعضه ببعض، فيدخل المعنى في الغموض وفي متاهة اللبس، وتغيب عن النص دقته وحيويته.

ومسألة الموازنة والمواءمة بين الدقة اللغوية القائمة على بذل الجهد الذهني، والحفاظ على الوضوح، وعدم الوقوع في اللبس، تحتاج من منظور اقتصادي إلى تنظيم، وتخطيط، وحسن توزيع، ولا يكفي أن ننظر إليها كمسألة ارتجالية اعتباطية، لا يحكمها قانون ولا مبدأ، بل هي مسألة تفوق ذلك، وتخضع إلى معايير علمية تحكمها وتوجهها.

يقول فلوريان كولماس في مسألة تنظيم الخطاب: "وفي تنظيم الخطاب يكون الميل نحو اختصار التعبير متعارضاً دائماً مع الحاجة إلى الوضوح، واختصار مشاركة المرء عن طريق الأضمرة، والحذف، وأساليب الاختصار الأخرى. يتوافق فقط مع رشادة الخطاب بالقدر الذي لا يعرض غرض المنطوق إلى الخطر،خاصة بجعله ملتبساً أو ناقصاً"[1].

فمسألة الحرص على بلاغة النص، ورشادة الخطاب، عن طريق وسائل الاقتصاد اللغوي المختلفة من ناحية، والحرص على وضوح النص وإبعاده عن الغموض، واللبس من ناحية ثانية، ليست بالأمر اليسير، وهي مسألة تتجاوز النظر السطحي والبسيط إلى العلاقة بين الصحتين البلاغية والنحوية، فالمحافظة على التوازن بينهما تحتاج من الوسائل، والدربة، من المتكلم والمخاطب على حدّ سواء، كي يستطيعا المواءمة والتنسيق بينهما.

كما ينبغي التنبه إلى أنّ العلاقة بين مبدأ الدقة اللغوية والصحة النحوية من حيث الاهتمام بالوضوح، والبعد عن اللبس، يجب الاحتراز فيها من الإفراط في الوضوح، لأنّ هذا الإفراط قد يؤدي إلى هدر مبدأ الدقة اللغوية القائم على فلسفة الخفاء، وعدم المصارحة في إيضاح المعاني، ليترك مساحة واسعة للمتلقي، يفكر فيما يلقى عليه من كلام.

يقول فلوريان كولماس في هذا الصدد: "الإفراط في الوضوح ينتهك منطق المحادثة الذي هو ليس منطق التضمين المحسوب، ولكنه منطق المغزى الذي يكون مقصوداً بشكل يمكن إدراكه"[2].

١- اللغة والاقتصاد، ص٣٢٠.

٢- المرجع السابق، ص٣٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا عن العلاقة الثانية بين مبدأ الدقة اللغوية والصحة النحوية، المتصلة بدور الصحة النحوية في إعلاء شأن الدقة اللغوية، وجعل اللغة في أعلى درجات الإنتاجية، ذات معانٍ متكاثرة وظلال وإيحاءات، فيمكن إيضاحها من الدور الذي تلعبه القواعد النحوية في بنية سطح المنطوق من نحو تقليل حجمه، وبذل أقل جهد عضلي ممكن في إنجازه، ثم الإسراع في هذا الإنجاز، ثم تسهيله، وفي منح النص أدوات، ووسائل، تعمل على ربطه وتماسكه، ثمّ في رفع بلاغته ودقته، التي تظهر في بنية المنطوق، وتعمل على إظهارها القواعد النحوية ،ثمّ يظهر أثرها في بنية المفهوم، الذي يعمل على إظهارها مبدأ الدقة اللغوية عن طريق عمليات لغوية، يجريها على الكلام المنطوق، تزيد معها إنتاجية النص وكفايته.

السهولة والصعوبة:

يخلط الدارسون لهذا المبدأ بين أمرين:

١- في قبول السهولة، أو الصعوبة، أو رفضهما.

٢- في سبب هذه السهولة، أو الصعوبة.

وهذا الخلط ناتج - في رأيي — عن سببين:

١- عدم مراعاة الفرق بين الكلام العادي والكلام البلاغي؛ فهم ينظرون إليهما، ويتعاملون معهما بسويّة واحدة، وكأنهما كلام واحد لا فرق بينهما، لذا كان الخلاف في متى تكون السهولة أو الصعوبة في الكلام مقبولة؟ ومتى تكون مرفوضة؟

٢- عدم تحديد مصدر السهولة، أو الصعوبة، في كلا الكلامين. أهو بسبب بنية الكلام الظاهرة؟ أم بسبب بنية الكلام الباطنة؟ وهذا ناجم عن عدم التفريق بين الاقتصاد في الجهد العضلي والجهد اللغوي الذهني؛ لأنّ مبدأ السهولة والصعوبة قرين لمبدأ الجهد العضلي والذهني.

لذا فعلى دارس هذا المبدأ أن يلتفت إلى السهولة والصعوبة في ضوء ما تمليه ظاهرة الاقتصاد اللغوي وتتطلبه؛ وذلك بأن يفرق بين الكلام العادي، الذي يتطلب صحة الكلام وصوابه فحسب، والكلام البليغ الذي لا يسعى إلى مجرد صحة الكلام وصوابه فحسب، بل يتجاوزه إلى درجات البلاغة والفصاحة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول جسبيرسون في ذلك: "التعبير الصحيح هو التعبير الذي يصل إلى الحد الأدنى، الذي يتطلبه العرف اللغوي، أمّا التعبير البليغ فيتجاوز هذا الحد الأدنى إلى أفق آخر، والبلاغة تصل إلى مستويات تختلف درجة ارتفاعها عن مجرد الصواب"[1].

وحتى تكون أية ظاهرة لغوية بلاغية ذات وجه اقتصادي تتمتع بإنتاجية لغوية عالية، وبحصيلة دلالية مرتفعة، لابدّ لها في سبيل ذلك أن تلجأ إلى تعقيد الكلام وتصعيبه لا إلى تبسيطه وتسهيله.

ويؤكد هذا الفهم ويعمّقه ما أجده عند صلاح فضل، إذ يقول: "ويمكن أن نستخلص... أنّ النصوص التي تتميز بأنماط معقدة من الأبنية البارزة – مثل الأدب عموماً، والشعر بصفة خاصة – هي القابلة للاستمرار؛ لأنّها تفرض نفسها على الذاكرة، وكلما كان هذا الطابع البنيوي واضحاً في النص كان ذلك أدعى لحفظه واسترجاعه"[2].

فكما يبدو أنّ أهمية الصعوبة في الكلام البليغ كالشعر والأدب والقرآن تكمن في ارتباطها بالعقل والذاكرة، فتصعيب الكلام وتعقيده يأخذ من المتكلم جهداً ذهنياً عالياً في سبيل صياغته وإنشائه، ثمّ من المخاطب في سبيل فهمه وتذكره، فيكون بذلك أرسخ في الذاكرة، وذا معاني كثيرة وغزيرة.

وهذا المبدأ نسبي يختلف زيادة ونقصاً باختلاف مدخلات عملية إنتاج الكلام، وإدراكه، من نحو: المتكلم، والمتلقي، والنص، وما يحيط به، إلاّ أنّه لا يجوز أن نفهم هذه النسبية على أنّها ارتجالية اعتباطية لا تخضع إلى معايير اللغة ومقاييسها، بل هي نسبية ذات مقاييس تقاس بها ضمن نطاق النظرية اللغوية، التي يُتعرف منها إلى درجات السهولة والصعوبة.

يقول نعوم تشومسكي في هذا الشأن: "وربّما كان الخلط في هذه المسألة – يقصد إجراءات التقويم – راجعاً إلى استخدام المصطلح مقياس البساطة لمقاييس التقييم المطروحة المحددة، على افتراض أنّ البساطة هي فكرة عامة مفهومة مسبقاً خارج النظرية اللغوية، إلاّ أنّ هذا مفهوم خاطئ، ففي سياق هذه المناقشة ستكون البساطة؛ أي مقياس التقييم مفهوماً يجري تعريفه ضمن النظرية اللغوية"[3].

١- اللغة بين الفرد والمجتمع، ص١٤٤.

٢- بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٣٩.

٣- جوانب من نظرية النحو، ص٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجهد الأدنى والأعلى:

"الإنسان في الواقع يميل إلى توفير الجهد في شتى المجالات، وكثير من الاختراعات تهدف فيما تهدف إلى توفير الجهد، والاقتصاد في الوقت، وهذا ينطبق على النشاط الكلامي، وخاصة إذا تذكرنا أنّ الكلام نشاط يقوم به الإنسان عدة ساعات يوميا"[1].

والاقتصاد في الجهد مبدأ رئيس من مبادئ اللغة عموما، وظاهرة الاقتصاد خصوصا، تتذرعان به لتحقيق أهدافهما وغاياتهما، شأنهما في ذلك شأن أي علم من العلوم، له اتجاهاته ومبادئه التي تمنحه صفة مميزة[2]. وكون اللغة نتاج للحياة الاجتماعية، فبالإمكان أن تخضع لتحليل اقتصادي من نوع معياري، يتبع لاقتصاديات الاتصال. واللغة تسعى على الدوام إلى البحث عن وسائل الاتصال الأكثر مناسبة، التي يمكن أن تخضع لتقييم مدى كفايتها وقدرتها[3]. يقول زيف فيما ينقله عنه كولماس: "كل سلوك صحيح للفرد يحكمه مبدأ الجهد الأقل"[4].

ولكي يتسنى لأي باحث دراسة هذا المبدأ ضمن أيّة ظاهرة لغوية، عليه أن يتنبه إلى مسألتين، هما:

١- التفريق بين الجهد العضلي الأدنى والجهد الذهني الأعلى، وعدم الخلط بينهما.

٢- علاقة هذا المبدأ بمبادئ الاقتصاد اللغوي الأخرى.

فأمّا بالنسبة للمسألة الأولى فإنّ الكثير من القدامى والمحدثين يخلطون بين مفهوم الجهد العضلي، ومفهوم الجهد الذهني، ويتعاملون معهما وكأنّهما شيء واحد لا فرق بينهما، وهو خلط بلغ من الكثرة مالا يحتاج معه إلى دليل أو شاهد. وقد ترتب على هذا الخلط خلل واضطراب في دراسة ظواهر اللغة قديماً وحديثاً، وتحديداً في تلك الظواهر ذات الصلة بظاهرة الاقتصاد اللغوي كظواهر الإيجاز، والضمير، والحذف، والاختصار، فهم يعتبرون في دراستها، وتحليلها، ووصفها، كمية الكلام – أحياناً – بمعزل عن نوعيته، ونوعيته – أحياناً أخرى – بمعزل عن كميته، وهذا ما يلمس في دراسة تلك الظواهر، وكان الأجدر في أثناء تلك الدراسات الأخذ بالاعتبار وجهي الكلام:

١- الأصوات اللغوية، ص٢٢٥.

٢- انظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٧.

٣- انظر: اللغة والاقتصاد، ص٢٧٩.

٤- المرجع السابق، ص٢٩٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

نوعيته، وكميته. فالكلام ينبغي أن ينظر إليه باعتباره عملاً ذهنياً، وعملاً فيزيقياً في آن، أي النظر إلى الشكل والمضمون معاً[1].

كما ينبغي عند دراسة هذا المبدأ مراعاة أنّ اللغة تخضع لقوتين متعارضتين: الأولى تحاول رفع كفاية اللغة بوسائلها المختلفة إلى الحد الأعلى؛ أي تحقيق الاتصال بأقل إنفاق للطاقة الكلامية، والثانية ترغب في تحقيق وظائف اللغة المختلفة. فالأولى غايتها تقليل الفائض، والثانية زيادته[1].

وعلى ضوء هذا التفريق بين الجهدين يجدر الالتفات إلى أنّ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، بمبدأيها الأدنى والأعلى، لها بعدان اقتصاديان:

فالأول: يتحقق على مستوى بنية المنطوق فحسب، ولا يتعداه إلى مستوى بنية المفهوم، ويسمى الاقتصاد في هذه الحالة الاقتصاد الأدنى في الجهد العضلي.

والثاني:يتحقق على مستوى بنيتي المنطوق والمفهوم معاً، ويسمى الاقتصاد بالجهدين العضلي الأدنى والذهني الأعلى.

وأمّا المسألة الثانية، وهي العلاقة بين مبدأ الجهد الأدنى والجهد الأعلى وسائر المبادئ، فإنّ هذا المبدأ يتداخل معها جميعاً، إلى درجة تصل إلى عدم التفريق أو التمييز بينها؛ وذلك لأنّ تلك المبادئ إمّا ناجمة عن هذا المبدأ وبسبب منه، وإمّا بمرافقتها له واندماجها فيه، وكأنّها قد عجنت به، ويصعب الفصل بينها وبينه، فهي تظهر بظهوره، وتختفي باختفائه، حتى صار هذا المبدأ علامة ودليلاً على ظاهرة الاقتصاد اللغوي، تسمى باسمه، وإذا ذكرت ذكر معها، أو العكس.

فمبدأ الدقة اللغوية مبدأ لا يمكن لمبدأ الجهد الأدنى أن يتنازل عنه، أو يتهاون فيه؛ لأنّ الأخير يضع في اعتباره المحافظة على المعنى، لأنّه الأساس في قبول أية ظاهرة لغوية، وكذا الدقة لا يمكن تحققها إلا باختصار الكلام، والعمل على تقليل حجمه.

وكذا مبدأ السهولة والصعوبة يتحقق بحرص المتكلم على تقليص الجهد العضلي للمنطوق، وعلى تحسين فاعليته، وذلك بالعمل على رفع كفايته بتعمد الصعوبة في الفهم لدى المتلقي؛ ليعمل فكره، ويكدّه في سبيل ذلك.

١- انظر: اللغة والاقتصاد، ص٢٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذا مبدأ السرعة، فإنّ الحرص على تقليل حجم بنية المنطوق من قبل المتكلم سيؤدي بالتأكيد إلى السرعة في نطقه، كما أنّ الحرص على رفع كفاية المنطوق ستلجئ المتكلم إلى تعقيد المنطوق، الذي سيتطلب من المخاطب جهداً متأنياً وبطيئاً في سبيل تحليله وفهمه.

وكذا مبدأ التوازن والتخطيط والتوزيع، فإنه قائم على حرص المتكلم على الموازنة بين بنية المنطوق وبنية المفهوم، حتى لا تخلّ بالمبادئ الأخرى التي تعمل على المحافظة على تأدية اللغة لوظائفها المختلفة.

التوازن والتخطيط:

ذكرت أثناء الحديث عن معاني مادة (قصد) وتصاريفها في اللغة ضمن مبحث (الاقتصاد اللغوي لغةً) أنّ من معانيها الاستقامة، والاستواء، والاعتدال، الذي لا يميل إلى أحد طرفي التفريط والإفراط، وكذلك الاعتماد والأمّ، وكذلك الاعتزام والنهود والنهوض نحو الشيء على اعتدال أو جور. ومن هنا يأتي معنى التوازن ومرادفاته ومعنى التخطيط في الاصطلاح اللغوي، مع مراعاة الاختلاف في إطلاق المصطلح بين القديم والحديث؛ فالمحدثون استخدموا مصطلح التوازن والتعادل ونحوها، وأمّا البلاغيون القدامى فأرى بأنّ المصطلح الدال عندهم على معنى التوازن والتعادل بالمفهوم المعاصر هو (المساواة)[٢]، الذي يشير إلى تلك الظاهرة البلاغية، التي تمثل في مفهوم البلاغيين القدامى حالة وسطى بين ظاهرتي الإيجاز والإطناب. أو مصطلح (التقدير)[٣]، وكلا المصطلحين (المساواة والتقدير) عندهم بمعنى "مساواة اللفظ للمعنى". وبهذا الفهم يقف القدامى عموماً في فهم الظاهرة عند حدود الكلمات والحروف، كما هو الحال في فهمهم لظاهرة الإيجاز والإطناب.

غير أنّ مفهوم التوازن والتخطيط قد تبلور بصورة جلية لدى القدامى، يمكن الإفادة منه في بناء النظرية اللغوية الحديثة، كالذي نجده لدى الجرجاني، إذ يقول: "واعلم أنّ ممّا هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول، وأن نحتاج في الجملة إلى أن نضعها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني، يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع

١- انظر: اللغة والاقتصاد، ص٣٠٧.

٢- انظر – مثلاً – : الإيضاح في علوم البلاغة، ج٣، ص١٧٣.

٣- انظر – مثلاً – : الإكسير في علم التفسير، ص٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيساره هناك. نعم. وفي حال ما يُبصَر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين. وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره. وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة"[1].

ويقول في آخر هذا المبحث معلقاً: "وإنما كان أعجب، لأنّ عمله أدق، وطريقه أغمض، ووجه المشابكة فيه أغرب"[2].

فدقة النظم عند الجرجاني التي هي غاية كل كلام فصيح وبليغ، تظهر بأمور عدة، هي:

- اتحاد أجزاء الكلام، وتداخلها، وترابطها. وهذا يزداد وضوحاً بما يشيع من مصطلحات ومفاهيم في علم اللغة النصي، من نحو: التماسك، والارتباط، والربط، والتلاحم، والانسجام، والاتساق، والسبك، والحبك، ونحوها، التي تعنى ببناء النص، وبتقويمه وبالكشف عن كفاءته، وبلاغته، وقدرته.
- الاستحضار النفسي لما يريده المتكلم من المعاني. وهذا الاستحضار يتطلب من المتكلم جهداً عضلياً، وذهنياً، وتخطيطاً، ومواءمةً، وموازنةً بين ما سيقوله، وما سيفهم منه.
- المواءمة، والموازنة، والتخطيط، ثمّ التوزيع عمليات عقلية، ينتج عنها عمليات فعلية مادية، تتمثل ببنيتي المنطوق والمفهوم[3]. وهذه العمليات عبر عنها الجرجاني بقوله: "أن تضعها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ... إلخ".
- الإعجاب، والمزّية، والفضيلة لأيّ عمل لغوي تظهر بالدقة، والغموض، والغرابة، وهي معايير تقاس بها ظاهرة الاقتصاد اللغوي بمبادئها المختلفة.

وبناءً على كلام الجرجاني السابق ينبغي لدارس هذا المبدأ أن يجعل من القضايا الآتية منطلقاً له في تحليل مبدأ التوازن والتخطيط اللغوي، وفهمهما، وهي:

- ينبغي مراعاة علاقة هذا المبدأ بمبادئ الاقتصاد اللغوي الأخرى، وخاصة مبدأ الجهد العضلي والجهد الذهني.

١- دلائل الإعجاز، ص٩٣.

٢- المرجع السابق، ص٩٦.

٣- انظر: اللغة وعلم النفس، ص١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ينبغي أن يفهم هذا المبدأ على أنّه إخلال في المطابقة في علاقات الوسائل – الغايات، من أجل تحقيق المهام اللغوية، أي إخلال في علاقة اللفظ بالمعنى بالمفهوم القديم، أو إخلال في العلاقة بين بنية المنطوق والبنية الدلالية بالمفهوم المعاصر، ويتضح ذلك من الفرق والتباين في الجهدين العضلي والذهني. وبدون هذا الإخلال لا يتسنى لأية ظاهرة لغوية أن تكون ذات بعد اقتصادي، بل ستقف عن حدود نقل المعلومات وإصابة المعنى فحسب.

- ينبغي أن يضع في الاعتبار تلك المفردات البلاغية، والأسلوبية، والنصية، وما تمثله من علاقات ربط بين أجزاء النص، من نحو: الإضمار، والإظهار، والحذف، والذكر، وأشكال المقابلة البلاغية المختلفة، وذلك لما تحققه للنص من اتزان، ولكونها تشكل وسائل يستعين بها المتكلم أو الكاتب في تنظيم نصه، وفي التخطيط له، وفي حسن توزيع الوسائل في سبيل أداء غاياته وأهدافه.

- ينبغي أن يعرف أنّ الإخلال في الاتزان لا يعني التفريط أو الإفراط بعلاقات الوسائل – الغايات، ولكنه الإخلال المحسوب القائم على إهدار جزء من المنطوق في سبيل ترك مساحة للمتلقي يصول فيها ويجول، من أجل تحليل النص وإدراكه، إذ إنّ ظاهرة الاقتصاد تضع بحسبانها ترك مجال للمتلقي؛ ليشارك في بناء النص، وإعادة هيكلته.

وتوضيح مجمل هذه القضايا التي تكشف عن مبدأ التوازن والتخطيط في السطور الآتية:

كنت قد بينت في أثناء الحديث عن مبدأ الدقة اللغوية العلاقة بينه وبين مبدأ الاتزان، وذكرت بأنّ دقة النص، وحيويته، وبلاغته، ينبغي أن تراعي الموازنة بين الاختصار في الجهد العضلي والوضوح؛ بحيث لا يصل إلى درجة الالتباس أو النقص، ولا إلى درجة الإفراط فيه. وهنا أؤكد هذا المبدأ بما جاء عند ليتش، إذ يقول: "في الممارسة يجب الموازنة بين توفير الوقت، والجهد، والحفاظ على الوضوح"[1].

فالدقة اللغوية تقوم على الموازنة والمراوحة بين الوضوح وعدمه، وبالتالي فإنّ الموازنة بين تقليل الجهد العضلي والدقة اللغوية تقوم على معادلة عدم التفريط بأحد طرفيها، وإهداره في سبيل الطرف الآخر. فلا يجوز الإفراط – مثلاً – في الاختصارات عن طريق الأضمرة والحذوف، إذا نتج عنه لبس أو تشويش للمعنى، وبالمقابل لا يجوز الإفراط

١- اللغة والاقتصاد، ص٣٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالذكر والإظهار وعدم اللجوء إلى الاختصارات والضمائر والحذوف إذا نتج عنه وضوح صارخ يمكن أن ينتهك منطق المحادثة. فعلى المتكلم أو المبدع أن يراعي بين هذه الاستخدامات ويوازن بينها، ويخطط لها، بحيث يضمن للظاهرة اللغوية إنتاجية وفاعلية وكفاية.

كما يمكن تجلية هذا المبدأ من مبدأ الجهد الأدنى والأعلى؛ وذلك بما يشتمل عليه النظام اللغوي من تعارض مستمر بين قوتين، الأولى تحرص على تقليل الجهد العضلي، والأخرى على زيادة الجهد الذهني، بما يمكّن من رفع المعلومات إلى حدّها الأقصى.

ويمكن فهم العلاقة بين القوتين بما يحقق مبدأ التوازن والتخطيط من المقارنة والمقابلة بين علاقة الحذف وعلاقة الذكر، يقول محمد عبد المطلب في هذه العلاقة: "وعلاقة واحدة كعلاقة الحذف يجب أن تفهم في ضوء مجموعة العلاقات الأخرى وخاصة العلاقة المقابلة وهي الذكر. وليس من المحتّم أن تكون سياقات الذكر عكس سياقات الحذف. بل إنّهما قد يتواجدان في سياق واحد، ما دام هذا السياق في حاجة إلى أي منهما"[1].

فالموازنة بين استخدامات الحذف واستخدامات الذكر أمر تحكمه الظروف، التي تحيط بكلا السياقين، وهي التي تفرض على المتكلم متى يحذف ومتى يذكر، إذ إنّ للذكر مقاماته، كما أنّ للحذف مقاماته، ولكل منهما قيمته وفاعليته في مكانه المناسب.

ويمكن – أيضاً – أن نفهم هذا المبدأ من خلال التماسك النصي بوسائله المختلفة، وطريقة استخدام هذه الوسائل، وما يقوم به من عمليات ربط مختلفة، وما يتوسل به من مرجعيات متنوعة. وكذلك عن طريق التعرف إلى حجم تلك الوسائل، وتكرارها في النص، والمقابلة بينها. ثم النظر فيما تؤديه هذه الوسائل والأدوات على مختلف أنواعها، وأشكالها، وطرائقها في إبراز اقتصادية اللغة من دلالات ومعانٍ، وفيما تبعثه في المتلقي من حفز على التفكير في سبيل الكشف عن العلاقات النصية، وعن حقيقة التماسك النصي، وفاعليته، ودرجة وضوحه، وغموضه، وهل هو تماسك يؤدي إلى السهولة أم إلى الصعوبة، وما يتصل بذلك.

١- البلاغة والأسلوبية، ص٢٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويحسن في نهاية هذا المطاف تلخيص الفلسفة التي قامت عليها مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي عموماً، وذلك في الجدولة الاقتصادية الآتية:

فلسفة عمل مبادئ الاقتصاد اللغوي

البنية / المبدأ	بنية المنطوق (البنية السطحية) + عدول	بنية المفهوم (البنية العقلية العميقة)
الدقة اللغوية	صحيحة نحوياً	معانٍ كثيرة وإيحاءات وظلال
السهولة والصعوبة	سهولة في المنطوق	صعوبة في الفهم والتحليل
الجهد العضلي الأدنى والجهد الذهني الأعلى	جهد عضلي أدنى (قلة حجم المنطوق)	جهد ذهني أعلى (زيادة حجم المفهوم)
السرعة	سرعة في نطق الكلام (ناتجة عن قلة المنطوق)	بطء في الفهم والتحليل
التوازن والتخطيط	استخدام أدوات ووسائل نصية وغير نصية	تحقق مبادئ الاقتصاد اللغوي عن طريق الموازنة والتخطيط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني:

اقتصاديات الضمير في لغة القرآن الكريم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعالج هذا الفصل القضايا الآتية:

- أهمية البنية الإحالية للضمير الاقتصادية.
- وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للضمير، ومظاهرها.

أهمية البنية الإحالية للضمير الاقتصادية:

أشار الدارسون إلى هذه الأهمية إشارات عديدة، جاءت متناثرة في أثناء حديثهم عن الضمير، بطريقة مباشرة حيناً، وبطريقة غير مباشرة في أحايين كثيرة، والسبب أنّه لم يكن يعنيهم الضمير، من حيث إنّه يمثل وجهاً ذا بعد اقتصادي، أو ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى، وأنّهم اكتفوا بالوقوف عند حد التركيب والجملة في التقعيد للضمير وتوصيفه، وهذا شأنهم في دراسة سائر الظواهر اللغوية.

وما نجده لديهم من إشارات حول أهمية الضمير، والإحالة به تركزت حول الجانب المنطوق منه، وما يحيل إليه من كلام. وأمّا الجانب المفهوم لطرفي الإحالة وحجمه، ودرجة الجهد الذهني المبذول في سبيل فهمه، فلم يكن اهتمامهم بهذا الجانب مساوياً لاهتمامهم بالجانب الأول.

وأهمية الإحالة بالضمير الاقتصادية يمكن النظر إليها من زوايا عدة، هي:

- المحافظة على المعنى، وإبعاده عن اللبس والخطأ، وهو مطلب أساسي لقبول أيّة ظاهرة لغوية، لا يمكن التنازل عنه بأية حال، ناهيك عن الظواهر ذات البعد الاقتصادي.
- البنية الإحالية بنيتان: سطحية وعميقة؛ فالسطحية تتمثل ببنية العنصرين الإحالي والإشاري، والعميقة تتمثل ببنية المفهوم منهما. واقتصادية البنية الإحالية تبرز من المقارنة بين ما يبذل من جهد عضلي في البنية السطحية، وما يبذل من جهد ذهني في سبيل الوصول إلى البنية المفهومية.

وتوضيح ذلك في الشكل التالي:

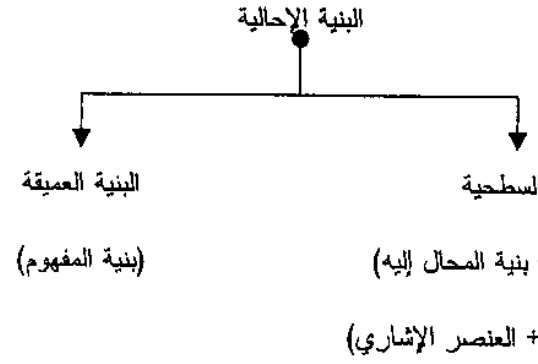

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- حجم البنية السطحية للبنية الإحالية، بطرفيها الإحالي والإشاري، وما يبذل من جهد عضلي في كل طرف على حدة، أو في كلا الطرفين مجتمعين.

- حجم البنية المفهومية، وما يبذل من جهد ذهني في سبيل فهم بنية المنطوق السطحية، وحجم هذا الجهد هو الأساس في تقدير حجم اقتصادية البنية الإحالية للضمير.

- طبيعة العلاقة التي تربط بين البنيتين، والوسائل والبنى المستخدمة في الربط بين بنيتي المنطوق والمفهوم؛ أي بنيتي الإحالة.

- فاعلية دراسة البنية الإحالية الاقتصادية ينبغي النظر إليها، والبحث عنها في ثنايا النص، لا في الجملة المعزولة عن نصها.

- فاعلية البنية الإحالية للضمير تتحقق بالعدول عن الأصل في استخدام الضمير، وفيما يحيل إليه.

- وبالإمكان توضيح هذه الزوايا من النظر من مقولات الدارسين قديماً وحديثاً حول الضمير والإحالة به، والوجه الاقتصادي المتحقق من بنية الضمير الإحالية.

يقول ابن جني في أهمية الضمائر: "الأسماء المضمرة إنّما رغب فيها، وفزع إليها طلباً للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها. وذلك أنّك لو قلت (زيد ضرب زيداً)، فجئت بعائده مظهراً مثله، لكان في ذلك إلباس واستثقال. أمّا الإلباس فلأنك إذا قلت: (زيد ضربت زيداً) لم تأمن أن يظن أنّ (زيداً) الثاني غير الأول، وأنّ عائد الأول متوقع مترقب، فإذا قلت: (زيد ضربته) علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بـــ(زيد) المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه ... وأمّا وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت: (العبيثران شممته) فجعلت موضع التسعة واحداً، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلّها، فتقول: (العبيثران شممت العبيثران). نعم، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول"[1].

فأهمية الضمير كما يبدو من كلام ابن جني في رفع اللبس، وفي التخلص من الثقل والطول، وقبح التكرار المملول.

١- الخصائص، ج٢، ص١٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهاتان الأهميتان تتصل الأولى منهما، وهي رفع اللبس، بصحة بنية الكلام السطحية، وذلك بالالتزام بقواعد استخدام الضمير والإحالة به. وأمّا الثانية، وهي رفع الثقل، فإنّها تتصل ببنية السطح أكثر منها ببنية العمق، إذ التخلص هنا من الثقل والطول كان على مستوى الجملة، ولو كان على مستوى النص لكان لما قاله ابن جني تفسير آخر .

وقريباً من هذا يذهب ابن يعيش في الكشف عن أهمية الضمير في الإيجاز ورفع اللبس، مطبقاً ذلك – أيضاً – على الجملة فقط، إذ يقول: "وإنّما أتي بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من الإلباس. فأمّا الإيجاز فظاهر، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأمّا الإلباس فلأنّ الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت (زيد فعل زيد) جاز أن يتوهم في (زيد) الثاني أنّه غير الأول ... والمضمرات لا لبس فيها"[1].

وكهاتين النظرتين الخفيتين بشكل الضمير، وبدوره في رفع اللبس، وفي التخفيف من الكلام، تجيء أنظار عدد من المحدثين؛ يقول علي ناصف: "وللضمير مزايا تذكر له، وأثر يطلب من أجله، ويراد عليه في التعبير، فهو يرفع اللبس، ويكني عن الظاهر، ويعين على الاختصار"[2]، ويقول إبراهيم أنيس: "ولكنّها على العموم ألفاظ صغيرة البنية، تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة"[3]، ويقول محمد جبر: "معظم الضمائر كلمات صغيرة التكوين، ضئيلة الحجم، وكل واحد منها يعبر عن معنى مقصود لا يظهر، إلا بما يعين على ذلك من تكلم وخطاب وسبق ذكر الغائب"[4]، ويقول زين الخويسكي في باب "الاستغناء في باب الضمائر": "والاستغناء ماثل في عمل الضمير ... ويكشف عن ميزة اتسم بها اللسان العربي، وهي إيثار التعبير الأيسر، والتماس ما خفّ على اللسان"[5].

وهكذا الشأن في الدراسات التي اتخذت من الجملة ميداناً تستمد منه قواعد اللغة كي تفسر بها ظواهرها المختلفة. وهي كما يبدو جلياً جعلت شكل الضمير الأساس في تحقيق أقل جهد عضلي ممكن.

١- شرح المفصل للزمخشري، ج٢، ص٢٩٢.

٢- فلسفة الضمير، علي ناصف، ص٢٣، ضمن (مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٢٠، ١٩٦٦م).

٣- من أسرار اللغة، ص٢٩٠.

٤- الضمائر في اللغة العربية، ص١٢.

٥- الاستغناء في قضايا النحو والصرف، ص٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا الدراسات البلاغية والنصية التي تخطت حدود الجملة، فقد حاولت الكشف عن أهمية الضمير ليس من الناحية الشكلية فحسب، بل تجاوزتها إلى الناحية الدلالية، والجمالية، ونحوها.

يقول محمد أبو موسى في أهمية أسماء الإشارة الاقتصادية والجمالية: "ومن المزايا البارزة لأسماء الإشارة أنّها تعين المتكلم على التركيز وتفادي التكرار، الذي تترهل به الأساليب ويتثاقل به وثوبها إلى القلوب..."[1].

ويضيف "ثمّ إنّ هذه الطريقة تكثر في كتاب الله، وقد تجد اسم الإشارة في بعض الآيات يلخص ويطوي صفحة كاملة من الأوامر والنواهي، بل أكثر من صفحة، اقرأ قوله تعالى في سورة الإسراء ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾ ﴾، واستمر في القراءة حتى آية رقم ٣٩ تجد فيها ﴿ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ﴾، واسم الإشارة فيها يعود على المذكور، ويطوي هذه الأوامر والنواهي بين الآيتين، وهي كثيرة جداً، ويهيئ الكلام لوصف تلك الآداب بأنها من الحكمة في أسلوب موجز كما نرى، ولولا اسم الإشارة وما تميز به من شمول الدلالة لما أتيح للأسلوب هذا الإيجاز والتركيز"[2].

فأهمية الضمير الإشاري عند محمد أبو موسى تتجلى في الإعانة على التركيز الذهني، وإيجاز الكلام واختصاره، وفي الجمالية التي يضفيها على الأساليب اللغوية، المتمثلة في الإيجاز المحبب للنفوس، وفي البعد عن التكرار الذي تنحط به الأساليب، وتصبح ثقيلة على القلب والنفس، ثمّ إنّ هذه الأهمية تتجلى بما نجده في كتاب الله عز وجل، إذ يلخص اسم الإشارة، ويطوي كثيراً من الأوامر والنواهي، بأسلوب يتسم بشمول الدلالة، لولاه ما أتيح للنص القرآني المعجز هذا الإيجاز والتركيز.

وكما يبدو فإنّ أهمية الضمير تكمن في إيجازه وتركيزه، ثم شموله وثراءه، ثم حكمته وتهذيبه للأساليب.

ولكنّ إشارات الدارسين إلى أهمية الضمير والإحالة به الاقتصادية، والدلالية، والجمالية ظهرت بصورة نظرية وافية وتطبيقية لدى علماء النص، التي قد وضعت اليد على مواطن الأهمية ومثارها والباعث عليها.

١- خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل المعاني)، ص١٥٩.

٢- خصائص التراكيب ، ص١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول الفقي في أهمية الضمير الاقتصادية على مستوى النص: "الضمائر تكتسب أهميتها بصفتها نائبة عن الأسماء، والأفعال، والعبارات، والجمل المتتالية، فقد يحل ضمير محل كلمة، أو عبارة، أو جملة، أو عدة جمل، ولا تقف أهميتها عند هذا الحد بل تتعداه إلى كونها تربط بين أجزاء النص المختلفة، شكلاً ودلالة، داخلياً وخارجياً، وسابقة ولاحقة"[1].

فأهمية الإحالة بالضمير كما يبدو من كلام الفقي تتمثل بنظامين أو بمدخلين هما: نظام المعوضات، ونظام الربط، فالنظام الأول: يتمثل في نيابة الضمير ليس عن الكلمة أو العبارة فحسب، بل عن جمل عدة، وربّما عن نص كامل، وهذا النظام يوفر على المتكلم جهداً عضلياً في بنية المنطوق، إذ الضمير بحجمه الضئيل يغني عن كثير من الكلام. وإذا أريد أن تكون هذه النيابة ذات بعد اقتصادي أكبر فينبغي أن لا تفهم الإحالة بالضمير على أنّها "بناء للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها"[2]. بل ينبغي أن تفهم على أنّها "تحليل جديد له من حيث هي بناء جديد له"[3]. فالإحالة بالضمير ينبغي أن لا يقتصر في فهمها وتحليلها على أنها عوض وتوفير للمجهد العضلي، بل ينبغي أن ينظر إليها في ضوء ما تحدثه من علاقات بين أجزاء النص، ثم محاولة فهم هذه العلاقات وطبيعتها بما ينعكس على فهم النص وتحليله على نحو أفضل. وهذا نظام يمكن التعرف إلى بعده الاقتصادي من النظام الثاني للإحالة وهو نظام الربط.

فنظام الربط بالضمير يقوم على الترابط بين أجزاء النص من حيث الشكل والدلالة، كما يربط بين بنية النص المنطوقة وما يحيط بها من المقام، وكذلك بين الضمير وما يسبقه وما يلحقه من كلام.

والأهمية الاقتصادية لنظام الربط بالضمير تظهر بأمرين:

الأول: يتعلق بسمة هذا النظام.

الثاني: يتعلق بوسائله التي يستعين بها في تحقيق مهامه الاقتصادية.

فأمّا سمة نظام الربط فقد أشرنا في أثناء الحديث عن (وسائل الاقتصاد اللغوي) في الفصل الأول إلى أنّ نظام الربط مخالفة لغوية وسطى، تقع بين حالتي الارتباط والانفصال، تعمل على التماسك النصي بشكل بارز. وهذا النظام

١- علم اللغة النصي، ج١، ص١٣٧.

٢- نسيج النص، ص١١٩.

٣- المرجع السابق، ص١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يفوق استخدامه الحالتين الأخريين، وهو كأداة لحالة يتميز عن غيره من الأدوات باحتياجه إلى جهد ذهني في سبيل استخدامه وصياغته، ثم تفعيل عمله في الربط بين أجزاء النص، "إذ الربط يجلب من قبل مستعمل اللغة ... عن طريق استعمال أدوات معينة، بينما نلاحظ أن الارتباط هو علاقة واقعة موجودة، تبطن سطح النص، وليس لمستعمل اللغة دور في إنشاء هذه العلاقة"[1] أي "أنّ الارتباط قرينة معنوية وأنّ الربط قرينة لفظية، وأنّ الارتباط علاقة موجودة بالفعل، وأنّ الربط علاقة موجودة بالقوة"[2]،وكذلك الانفصال.

وأمّا وسائل هذا النظام في تحقيق اقتصاديات اللغة بوساطة الضمير، فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

- يعمل هذا النظام عموماً، والضمائر جزء منه، على ترتيب عناصر الكلام، ويعد الأساس في بنيته، والصورة التي تنتظم حسبها الألفاظ، ويرتبط بعضها ببعض[3]. والكلام بدونه أشلاء مقطع الأوصال.
- يعمل على جعل المتلقي يتوسل في الربط بين العنصر الإحالي ومفسره بمعطيات ذهنية مجردة[4]. وهذا ما يلمس في الإحالات النصية، عندما يحيل الضمير إلى جزء من النص أو إلى النص بأكمله. وفي الإحالات الخارجية، عندما يحيل الضمير إلى عناصر إشارية غير نصية.
- يعمل على الربط بين المواطن المتباعدات تباعداً حسياً أو تباعداً ذهنياً[5].
- يعمل هذا النظام على منح البنية الإحالية للضمير دقة لغوية، أو صعوبة في الفهم، أو بطئاً في التحليل، أو جهداً ذهنياً عالياً في الربط؛ وذلك في سبيل تحديد العنصر الإشاري فيها، ثم العلاقة بين المحال والمحال إليه وطبيعتها.
- يعمل هذا النظام على توفير أكبر جهد عضلي ممكن في بنية المنطوق، ينتج عنه زيادة في البنية الدلالية.
- يعمل هذا النظام على تحقيق اقتصادية لغوية في بنية الضمير الإحالية، من العمل على الموازنة بين استخدام العناصر الإحالية والعناصر الإشارية شكلاً ومضموناً، وذلك ببعض الوسائل المتمثلة بأشكال البنى الإحالية

١- أنظمة الربط في الجملة العربية بين القاعدة النحوية والدلالية (رسالة ماجستير)، ص١٠٢.

٢- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٥٢.

٣- انظر: أنظمة الربط في الجملة العربية بين القاعدة النحوية والدلالية، رسالة ماجستير، ص١٠٤.

٤- انظر: نسيج النص، ص١٢٧.

٥- انظر: المرجع السابق، ص١٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في النص، فقد تُحيل مجموعة من الضمائر إلى عنصر إشاري واحد، وقد يحيل ضمير إلى مجموعة من العناصر الإشارية، وتوضيح ذلك بالمشجرين الآتيين:

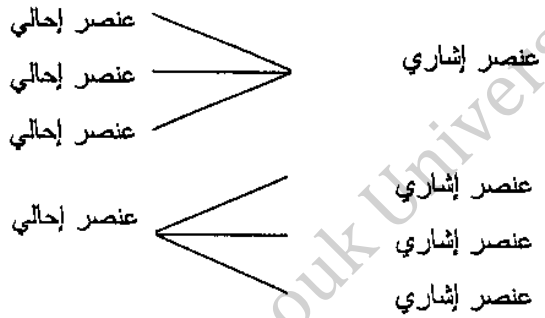

ففي الحالتين توفير للجهد العضلي؛ لأنّ العنصر الإحالي أغنى عن إعادة العنصر الإشاري، كما أنّه في الحالة الأولى تكثيف للمعنى في العنصر الإشاري، وفي الثانية تكثيف للمعنى في العنصر الإحالي.

وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للضمير، ومظاهرها:

كانت عناية النحو القديم في دراسة الضمائر الشخصية، والإشارية، والموصولية، منصبة على الجانب الشكلي الصرفي أكثر من الجانب الدلالي، وما ورد عن القدامى من اهتمام بالجانب الأخير جاء مجرداً عن الاستعمال اللغوي، لذا يمكن وصف دراساتهم بأنها تعميمات تصادف وظيفة تلك الضمائر من الناحية الدلالية حيناً، وتخالفها في أحايين أخرى، وهي دراسات يمكن وصفها – أيضاً – بأنّها صرفية اقتصرت على خدمة الدرس الصرفي الذي يعنى ببنية الشكل أكثر من عنايته ببنية الدلالة.

وهذه العناية من منظور حديث يمكن وصفها بأنّها قد اهتمت بشقّ من البنية الإحالية للضمير دون شقّ، وهذا يتولد عنه قصور في تصور البنية الدلالية للضمير؛ لأنّ النظر إلى البنية الإحالية بطرفيها الإحالي والإشاري مجتمعين في آن هو الوحيد الذي يسمح بأية تفسيرات لغوية، تتعلق بشكل البنية الإحالية للضمير ودلالتها.

غير أنّ تلك الدراسات ذات قيمة كبيرة تظهر لدى محاولة الإفادة منها في الكشف عن وظيفة الضمير، وأهميته الاقتصادية في استخداماته اللغوية المختلفة، وذلك بالعمل على جسر الهوة بين الدرسين الصرفي النظري، والدلالي النصي التطبيقي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أنّ الكشف عن اقتصادية البنى الإحالية للضمير يتيسر من نظامي المعوضات والربط اللذين أشرت إليهما في سالف من هذا البحث.

فنظام المعوضات لظاهرة الضمير يمكن تفعيله بالنظر إلى بنيتي الضمير، وما يحيل إليه الشكليتين، من حيث حجم كل منهما، اللتين توفران على منشئ النص جهداً عضلياً.

وأمّا نظام الربط فإنّه إلى جانب دوره في تحقيق مبدأ توفير الجهد العضلي، فإنّه يضطلع بدور رائد في تحقيق الوجه الآخر لظاهرة الاقتصاد اللغوي، يتمثل بسعيه الدائب إلى جعل المتلقي يبذل أقصى جهد ذهني ممكن، في سبيل زيادة المعاني وإغنائها، ولهذا النظام وسائله اللغوية المتمثلة بأشكال وأنواع مختلفة من البنى ذات استراتيجيات متنوعة، سيكشف عنها في هذا المقام.

وعليه، فإنّ هذين النظامين اللذين يراعيان طرفي البنية الإحالية للضمير معاً، يمكن الاهتداء بهما إلى تقسيمات جديدة، تغني عن تلك التقسيمات المفرطة في التفريع، والتجزيء، للضمائر وما تحيل إليه، على نحو ما نجده عند النحاة وأصحاب الدراسات القرآنية.

وهذه التقسيمات لأنواع البنى الإحالية للضمير: الشخصي، والإشاري، والموصولي تعد وسائل وأشكالاً تتخذ منها ظاهرة الاقتصاد اللغوي ذريعة لتحقيق غاياتها، ومظاهرها المختلفة، وذلك وفقاً لمدخلي المعوضات الذي يراعي بالدرجة الأولى مبدأ بذل أقل جهد عضلي ممكن، والربط الذي يراعي مبدأ أعلى جهد ذهني ممكن، وكل ذلك في سبيل تحقيق اقتصادية تلك البنى.

وأمّا مظاهر اقتصادية البنية الإحالية للضمير فهي المادة النصية القرآنية الحية التي تصور آلية عمل الوسائل اللغوية، وتكشف عن الأهداف، والغايات، والمبادئ لظاهرة الاقتصاد اللغوي، وذلك يظهر من الاقتصاد في شكل البنى الإحالية المختلفة للضمير، ومن الاقتصاد في دلالة تلك البنى.

الاقتصاد في شكل البنية الإحالية:

البنية الإحالية للضمير تتحقق اقتصاديتها على المستوى المادي المحسوس المنطوق، بما توفره على المتكلم من جهد عضلي، يتمثل في تقليل حجم منطوق النص بعامة، والبنية الإحالية التي هي بطبيعة الحال جزء من ذلك النص بخاصة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا الوفر في الجهد العضلي؛ أي في البنية الشكلية للإحالة، ومن ثمّ في البنية الشكلية للنص ككل يمكن حسابه، وتقديره، من تقدير حجم كل من طرفي البنية الإحالية: العنصر الإحالي (الضمير)، والعنصر الإشاري، منفردين، أو مجتمعين. وذلك بالاستعانة بنظام المعوضات الذي يقوم على الإنابة، وعدم التكرار لما سبق ذكره، والذي يهدف إلى الاختصار والإيجاز.

فالضمير بأشكاله المختلفة: الشخصي، والإشاري، والموصولي، يحقق اقتصادية في بنية سطح النص، وذلك بطريقين: الأول بما يتميز به الضمير من حجم ضئيل وصغير مقارنة مع غيره من الكلمات، والثاني بما يحيل إليه (مفسره)، وهذا ما قد أشار إليه الدارسون بطريقة غير مباشرة كما في الدراسات الجملية، وبطريقة مباشرة، كما في الدراسات النصية.

ويمكن توضيح ذلك من أمرين:

الأول: إجراء بعض المقارنات بين بعض أشكال الضمائر الشخصية.

الثاني: إجراء بعض المقارنات بين بعض أشكال البنى الإحالية للضمير التي يتحقق بها اقتصاد في الجهد العضلي، على المستوى الشكلي للبنية والنص.

يقول ابن يعيش في المقارنة بين الضمائر المنفصلة والضمائر المتصلة، من حيث الأصل والقياس، وذلك من الإجابة عن سؤال مفترض: "لِمَ كانت المضمرات متصلة منفصلة، وهلاّ كانت كلّها متصلة، أو منفصلة؟ قيل: القياس أن تكون كلّها متصلة؛ لأنّها أوجز لفظاً"[1].

فالقياس في استخدام الضمائر والأصل هو الإيجاز في اللفظ، والمتصل كذلك، وهذا ينسجم مع المقولة الشائعة أنّ العربية تميل إلى الإيجاز والاختصار، ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

ويؤكّد ابن يعيش رأيه في موطنٍ آخر، إذ يقول: "وإذا ثبت أنّ المتصل أقل حروفاً من المنفصل، وأوجز، كان النطق بالمتصل أخف، فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل؛ لأنّهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف، والمعنى واحد إلا لضرورة"[2].

١- شرح المفصل للزمخشري، ج٢، ص٢٩٣.

٢- المرجع السابق، ج٢، ص٣١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وللعلة نفسها من قلة الحروف والإيجاز والخفة التي تعطي الأفضلية للنطق بالمتصل أكثر منها في المنفصل، نجد السيوطي فيما ينقله عنه الخويسكي يقرّ هذه الوجوه من المفاضلة، إذ يقول: "ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إيّاهم الأرضُ في دهر الدهاريرِ[1]"[2].(البسيط)

فالأصل وهو الأخف (ضمنتهم) فعدل إلى (ضمنت إيّاهم) للضرورة. فالضرورة الشعرية هي التي تبيح العدول عن الأصل؛ أي من الأخف إلى الأصعب.

ومثل هذه الضرورة ما نجده في قول الشاعر:

أتتك عنسٌ تقطع الأراكا إليك حتى بلغت إيّاكا[3](الرجز)

فالأصل (بلغتك) بالاتصال، فعدل إلى الانفصال (بلغت إيّاكا).

غير أنّه إذا كانت الضرورة الشعرية تبيح للشاعر العدول من المتصل إلى المنفصل، أي من الأخف الأوجز إلى الأثقل الأطنب، وهو بالتأكيد عدول ترفضه سياسة اللغة الاقتصادية، فإنّنا نجد القرآن الكريم قد خالف هذا الاتجاه، لأنّ إعجازه فوق الضرورة، فأباح العدول من المنفصل إلى المتصل مع إمكانية الانفصال في هذه المواطن، وهذا يكشف عن إمكانات اللغة في الاقتصاد والاختصار، وميلها الشديد لهما. كما يكشف عن كفاءة القرآن، وإعجازه، وقدرته في تطويع اللغة، وجعلها ذات إمكانات ووسائل في الاقتصاد والاختصار، وذلك ما نجده في نحو قوله تعالى:﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ (البقرة)، والأصل في اللغة: (فسيكفيك إيّاهم) بالانفصال، ومثله ﴿ ... أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ (هود)، والأصل في اللغة: (أنلزمكم إيّاها) بالانفصال.

١- انظر: ديوان الفرزدق، ص٢١٤.

٢- الاستغناء في قضايا النحو والصرف، ص٦٧.

٣- انظر: شرح المفصل للزمخشري، ج٢، ص٣١٥، ٣١٩. والبيت لحميد الأرقط كما يقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ومحقق شرحه، ولم أجد له ديواناً.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأمّا الضمير المستتر فقد عدّه النحاة أصل الضمائر؛ لأنّه أخصر[1]، كما يرى ابن يعيش أنّ استتار الضمائر في الفعل "منوياً فيه غلوّ في الإيجاز"[2].

إذن العربية تؤثر الاستتار أولاً، ثمّ الاتصال ثانياً، ثم الانفصال أخيراً، ما أمكنها ذلك.

وعلى الرغم من التفاوت بين هذه الأشكال من الضمائر في عدد الحروف، وفي الوجازة، وفي الخفة، وفي درجة الاستخدام المتبدية من العدول من الأثقل إلى الأخف، ومن أهمية هذا التفاوت من الناحية الاقتصادية، إلاّ أنّ هذه الفروقات لا تشكل ميزة واضحة تستدعي المفاضلة بينها، إذا ما قورنت مع الفروق بين أنواع ما تحيل إليه تلك الضمائر المنفصلة والمتصلة والمستترة.

فالمقارنة بين هذه الضمائر يجب أن لا تكون بمعزل عمّا تحيل إليه، فإذا كان المنفصل يأتي على حرفين أو ثلاثة، والمتصل على حرف أو حرفين، والمستتر لاشيء، فإنّ هذا الفارق في الحرف أو الحرفين لا يشكل شيئاً كبيراً يعتد به، وينعكس على اقتصادية بنية الضمير وحدها، أو بنية الضمير الإحالية بعامة؛ فالفارق بين الضمائر يمكن أن يظهر بما تعتاض به هذه الضمائر، وبما يفسرها من كلام سابق؛ أي بمراعاة الطرف الآخر للبنية الإحالية وهو العنصر الإشاري، ومن ثمّ فإنّ الأمر الثاني هو الأقدر على توضيح الاقتصاد في شكل الضمير، ثمّ في البنية الإحالية له.

وأبرز تلك البنى الإحالية ذات القدرة على أداء اقتصادية متميزة في شكل الضمير، وفيما يحيل إليه هي:

- البنية الإحالية النصية: هذه البنية التي تحيل إلى جزء من نص أو إلى نص كامل، هي من أبرز البنى الإحالية للضمير وأقدرها على تفعيل ظاهرة الاقتصاد اللغوي في مستواها المنطوق، إذ الضمير بأشكاله الثلاثة الشخصي، والإشاري، والموصولي يمكن أن ينوب عن جزء من النص أو النص بأكمله، وهو بهذا يعفي المتكلم من تكرار مساحة واسعة من النص أولاً، ثم يجنب المتلقي الملل، والنفور، والرتابة، التي يمكن أن تحصل له من إعادة المكرر ثانياً، ويبعد عن النص الترهل والضعف ثالثاً.

وهذا الشكل من البنى يلجأ إليه الأسلوب القرآني رغبةً في الاختصار والاقتصاد في الجهد اللذان يعدان من مناحي الإعجاز فيه.

١- انظر: الضمائر في اللغة العربية، ص١٠٩.

٢- شرح المفصل للزمخشري، ج٢، ص٣٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأكثر ما يبرز فاعلية هذا النوع من البنى الضمائر الإشارية، التي يعرفها إبراهيم أنيس بأنها ألفاظ يستعاض بها عن تكرار ما يسبقها من الأسماء الظاهرة والعبارات[1]. ومن أمثلتها قوله تعالى في وصف ما يتمتع به المتقون في الحياة الآخرة: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴿٥٠﴾ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدۡعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ وَشَرَابٖ ﴿٥١﴾ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ ﴿٥٣﴾ ﴾ (ص).

يقول إبراهيم أنيس في اقتصادية الضمير الإشاري (هذا)، وفي أهميته في الآية الكريمة السابقة: "فكلمة (هذا) قد استعيض بها عن تكرار ما سبقها من عبارات، فهي بمثابة صورة رسمها فنان ماهر لما يستمتع به المؤمن في الآخرة، وقد عرضت على الأنظار بعد أن دوّى وصفها في الأسماع، ثمّ قيل بعد عرضها على الناس (هذا ما توعدون ليوم الحساب)"[2].

ومن نحو ذلك إحالة الضمير الإشاري (ذلك) في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (يوسف). فقد أحال الضمير الإشاري (ذلك) إلى قصة سيدنا يوسف عليه السلام بتمامها، التي استغرقت مئة آية سابقة، فأغنى عن تكرار القصة بأحداثها الطويلة التي أخذت حيزاً مادياً كبيراً في فضاء نص السورة، وربط بكل سهولة ويسر بين القصة بمساحتها الواسعة وما تبعه من كلام موجه للرسول محمد عليه السلام.

ومثل ذلك ما نجده في عقب نهاية قصة نوح عليه السلام الواردة في سورة هود، إذ يقول الله عز وجل: ﴿ تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ (هود)، فالضمير الإشاري (تلك) يحيل إلى قصة نوح كاملة، السابقة عليه التي استغرقت من الآية (٢٥-٤٨)، فأغنى عن إعادتها واختصرها بلفظه الموجز الخفيف.

١- انظر: من أسرار اللغة، ص٢٩٢.

٢- من أسرار اللغة، ص٢٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونحو هذا الضمير الإشاري (ذلك) الوارد في نفس السورة، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾ ﴾ (هود). فالضمير يعود إلى كل ما ورد في السورة من قصص الأنبياء مع أقوامهم.

كما أنّ البنية الإحالية للضمير الموصولي لها وظيفة البنية الإحالية للضمير الإشاري في التعويض، فهي تغني – أيضاً – عن تكرار جزء من النص، إذ يرجع الضمير الموصول إلى عنصر إشاري نصي، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾ (آل عمران). فالضمير الموصول (الذي) يعود إلى جزء من نص الآية، وهو (بقربان تأكله النار)[1]، إذ الضمائر الموصولة ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة والجمل[2].

– البنية الإحالية التي يتعدد عنصرها الإشاري والعنصر الإحالي واحد: وفي هذا الشكل من البنى يسد الضمير عن تكرار ما يحيل إليه من الأسماء والكلمات، التي لو تكررت لكانت البنية الإحالية أضعاف ما هي عليه من الحجم، ولأخذت من فضاء النص المادي مساحة واسعة كبيرة، ولثقلت بنية النص السطحية وترهلت، وكل ذلك على حساب حيوية النص وكفايته.

وربّما يكون هذا الشكل من البنى أقل اقتصاديةً من الشكل السابق؛ لكونه يحيل إلى كلمات، بينما سابقه يحيل إلى جزء من النص، أو نص كامل.

١– انظر: معاني القرآن، ج١، ص٢٤٩.

٢– انظر: من أسرار اللغة، ص٢٩٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والشاهد المشهور على هذا الشكل قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ (الأحزاب). فالضمير (هم) قام مقام خمس وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة[1]. فكيف يتصور شكل الآية لو أعيد ذكر خمسة وعشرين كلمة؟

– البنية الإحالية التي يتعدد عنصرها الإحالي والعنصر الإشاري واحد: وهذه البنية لا تختلف عن سابقتها، فالنتيجة واحدة من حيث التعويض وعدم التكرار، وبالتالي الاختصار والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول، في سبيل إظهار بنية النص السطحية إلى حيز المنطوق الموجود.

والشاهد المشهور على هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ... ﴿٣١﴾﴾ (النور). يقول مكّي عن الآية فيما ينقله عنه السيوطي: "ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإنّ فيها خمسة وعشرين ضميراً"[2].

هذه أبرز البنى الإحالية التي تحقق اقتصادية لغوية في الجانب المنطوق، إلاّ أنّ غيرها من البنى عموماً تحقق مثل هذه الاقتصادية.

إنّ من المؤكّد أنّ ظاهرة الاقتصاد اللغوي بكلّ ما تلجأ إليه من بنى إحالية لا تهدف فقط إلى تحقيق مبدأ بذل أقل جهد عضلي ممكن في مستوى المنطوق، بل تسعى إلى الوصول إلى هدف أسمى وأرقى، وهو تفعيل تلك البنية السطحية، عن طريق تقليل الجهد العضلي؛ تحقيقاً لمبدأ بذل أعلى جهد ذهني ممكن، يؤدي إلى تكثير المعنى، وزيادته، وتوسيع دائرة الاحتمال، والتأويل، والدلالة.

الاقتصاد في دلالة البنية الإحالية:

وهذا هو الوجه الآخر لظاهرة الاقتصاد اللغوي للضمائر، وهو الوجه المقابل للاقتصاد في شكل البنية الإحالية للضمائر. وهذا الوجه تسعى ظاهرة الاقتصاد اللغوي إلى تحقيقه، كما سعت إلى تحقيق الوجه الأول، لأنها بدونه تبقى ناقصة، وغير مستوفية لفاعليتها في الإنتاج، وفاقدة لتميزها وجمالها. فهذا الوجه هو الذي يظهر جانبها المشرق، وذلك

---

١. انظر: الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٨١.

٢- المرجع السابق، ج٢، ص٢٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لما يتطلبه، ويحتاجه من المتلقي، من بذل تفكير، وجهد ذهني يؤديان به إلى الكشف عن المعاني الكثيرة، مع ما يصاحب ذلك من جمال ورونق وتميز.

إنّ تحقق هذا المظهر للضمير يكون بالعدول في استخدام الضمير، وفيما يحيل إليه، وذلك على ضوء الإمكانات المتاحة التي تيسرها اللغة بهذا الأسلوب لمستعملها والناطق بها، فالنظام الإحالي للضمائر نظام عدولي؛ إذ يعدل عن الإظهار والذكر، إلى الإضمار والحذف. كما أنّ الأصل والغرض من استعمال الضمائر في اللغة الرغبة في التعمية والإبهام[1]، وهو – أيضا – عدول عن الوضوح والتصريح، الذي هو الأصل المفترض في الأسلوب اللغوي، يضاف إلى ذلك العدولات المتمثلة في الإخلال بالإحالة إلى ما هو مذكور، إلى ما هو محذوف وخارج اللغة، وفي الإخلال بالإحالة إلى ما هو ملفوظ إلى ما هو مفهوم من السياق، وفي الإخلال فيما حقه التقديم إلى التأخير، وفي الإخلال فيما حقه المطابقة، إلى المخالفة، في النوع والعدد ونحو ذلك، وفي الإخلال في الإحالة إلى أقرب مذكور إلى ما هو أبعد، وغيرها من الإخلالات التي تمنح البنية الإحالية للضمير إمكانات في تكثير دلالاتها ومعانيها، وهي في الوقت نفسه تحتاج إلى بذل أكبر جهد ذهني ممكن، في سبيل الوصول إلى تلك المعاني والظلال.

وهذا المظهر الاقتصادي في دلالة الضمير، وفيما يحيل إليه، يمكن استخلاصه والوصول إليه من ثنايا ما تفوّه به الدارسون من نحاة وبلاغيين وأصحاب دراسات نصية، سواء أكان ذلك من دراساتهم لجمل اللغة ونصوصها بعامة، أم من دراساتهم لنصوص القرآن بخاصة.

فالنحاة – مثلاً – درسوا دلالة الضمير في ظواهر لغوية عدة، كالتعريف، والإبهام، والربط، والرتبة، والمطابقة، وفي درسهم لها ما يمكن الإفادة منه في دراساتنا لظاهرة الاقتصاد اللغوي، فمثلاً في دراستهم لتعريف الضمائر وإبهامها قاموا بتصنيفها إلى درجات، بحسب قوتها في التعريف والإبهام، فذهبوا إلى تصنيف الضمائر الشخصية والإشارية والموصولة كلّ حسب القائمة التي ينتمي إليها، فقالوا في الضمائر الشخصية أنّ ضمير المتكلم أعرفها

١- انظر: من أسرار اللغة،ص ٢٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخصها، ثمّ المخاطب فهو في درجة ثانية، ثمّ الغائب. وأمّا الضمائر الإشارية فأعرفها ما كان للقريب، ثمّ للمتوسط، ثمّ للبعيد. وأمّا الضمائر الموصولة فأعرفها ما كان مختصاً، ثمّ ما كان مشتركاً[1].

كما أنّهم قاموا بتصنيفها مجتمعة، فذهبوا إلى أنّ أعرفها الضمائر الشخصية، ثمّ الإشارية، ثمّ الموصولة. على خلاف في ذلك، سواء أكان ذلك ضمن النوع الواحد أم بمقارنتها مع بعضها بعضاً.

وهذه التقسيمات وغيرها لدلالات الضمائر قد أفاد منها البلاغيون والنصيون، وذلك بالإفادة منها في دراسة بلاغات النصوص، كما هو الحال في صنيع البلاغيين، وفي دراسة تماسك النصوص وترابطها بالنظر في بناها الإحالية، كما هو الحال في صنيع الدراسات النصية. ولنا في كل هذه الدراسات النحوية، والبلاغية، والنصية معين يمكن استثماره في دراسة اقتصادية البنية الإحالية للضمير، خاصة في جانبها الدلالي.

فدراسة النحاة للضمائر من حيث درجاتها في التعريف والإبهام – مثلاً – يمكن الإفادة منها في دراسة اقتصادية الضمائر، لأنّ درجة تعريف أي ضمير أو درجة إبهامه ذات علاقة بدرجة اقتصاديته، لأنّ اقتصادية الضمير وإنتاجيته الدلالية تنتج عن طاقته التعبيرية، وقوته وفاعليته، واتساع معناه، وهذا يكون بفضل درجة إبهامه وإغراقه فيها، فكلما كان أكثر إبهاماً كان أكثر فاعلية في زيادة المعنى، لأنّ توضيح المبهم يحتاج من المتلقي جهداً ذهنياً، تختلف درجته زيادة ونقصاناً، باختلاف درجة الإبهام، وهذا الجهد يؤدي إلى زيادة المعنى، وإلى إضفاء جمالية عليه.

غير أنّ أهمية إبهام الضمائر الاقتصادية لا تظهر بشكل دقيق، إلاّ إذا وضعنا في اعتبارنا الحجم الدلالي الذي يحيل إليه الضمير، ونوع المرجعية التي يمكن أن نستعين بها في تحديد الحجم الدلالي للمحال إليه، وهذا يؤدي بنا إلى اللجوء إلى الدرسين البلاغي والنصي، ومحاولة استثمار أدواتهم في دراسة الضمائر ضمن ما يعرف بالبنى الإحالية، خاصة تلك التي تكشف لنا عن اقتصادية الضمير من الناحية الدلالية. وذلك بتطبيقها على النص القرآني.

لذا – وبعد استقرائي للبنى الإحالية للضمير – وجدت أنّ البنى الإحالية الأكثر والأقدر على جعل الضمير ذا بعد اقتصادي، يمكن حصرها على النحو الآتي:

---

١ – انظر: التعريف والتنكير في النحو العربي، ص٣٦،ولمزيد من التعرف: انظر: الشكل والدلالة (دراسة نحوية للفظ والمعنى)، ص ١٥٨، والضمائر في اللغة العربية، ص ١٥، ومناهج البحث في اللغة، ص٢٢١، ودراسات لغوية تطبيقية، ص ٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد في الإحالة الداخلية:

الإحالة الداخلية هي التي تحيل إلى ما هو داخل النص، واقتصاديتها تقسم حسب نوع المفسّر إلى قسمين:

الاقتصاد في الإحالة المعجمية:

الإحالة المعجمية هي التي يحيل فيها عدد من العناصر الإحالية إلى عنصر إشاري معجمي واحد أو أكثر. ويتم ذلك في غضون النص، فيفسرها ويحكمها ويرد في رأس الوحدة الإحالية، ومن الممكن أن تتكون هذه الوحدة من عدد غير محدود من العناصر الإحالية، وهذا النوع من الإحالة المعجمية متوفر في كل النصوص[1].

كما أنّ هذه "الإحالة المعجمية أكثر تعقيداً في بنيتها من الإحالة النصية، وهذا أمر يتعلق بنسبة الحاجة إلى كل واحد منها في الاستعمال اللغوي، ذلك أن العنصر الإحالي المعجمي بحكم ما يحيل عليه، يتواتر استعماله في سياقات متعددة في النص الواحد، وفي مستويات مختلفة منه، فينتج عن ذلك تعقيد في الوحدة الإحالية التي تكونها العناصر الإحالية العائدة على المفسر الواحد"[2].

وهذا التعقد ينشأ – في رأي البحيري – في حالات طول النص، وتعدد العناصر الإحالية، وتوحّد العنصر الإشاري، أمّا في الحالات التي يكون النص فيها بسيطاً، أو في الحالات التي تتعدد فيها العناصر الإشارية التي تحيل إليها العناصر الإحالية فسيكون الأمر على خلاف ما ذكر من تعقد الإحالة المعجمية[3].

فسبب تعقد البنية الإحالية في الحالات الأولى، وهي حالات طول النص، وتعدد العناصر الإحالية، وتوحّد العنصر الإشاري هو نتيجة المدى البعيد الذي يفصل بين العناصر الإشارية، والعناصر الإحالية، مما قد يتولد عنه ضعف وصعوبة في تذكر العنصر الإشاري، خاصة أن النص طويل، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بسبب تكثف المعنى وزيادته في بنية العنصر الإشاري، وذلك نتيجة تعدد العناصر الإحالية التي تحيل على العنصر الإشاري الواحد، مما قد يثقل كاهل المتلقي بالمعاني إلى درجة قد ينسى معها قسطاً منها، أو يجد صعوبة في تذكرها واستحضارها.

وعليه، فاقتصادية الإحالة المعجمية أنواع:

١- انظر: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص٨٦، ٨٨.

٢- المرجع السابق، ص٩٤.

٣- انظر: المرجع السابق، ص٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد في إحالة عنصر إحالي واحد إلى عناصر إشارية متعددة:

وهذا المظهر من الاقتصاد يظهر خلال ثلاثة أشكال من البنى الإحالية:

الأول: وهو أن يحيل عنصر إحالي واحد إلى عدد من العناصر الإشارية تقع ضمن الآية الواحدة: وهذه العناصر الإشارية جميعاً مقصودة في هذه الإحالة، ولا يمكن استثناء واحد منها، وهذا النوع لا يواجه النصيون أيّة صعوبة في دراسته، والبنية الإحالية لهذا الشكل تخفف من حجم بنية النص وتختصرها، وتحقق مبدأ الجهد العضلي الأقل.

وبالتالي فإنّ هذا الشكل من البنى تنحصر مظهريته الاقتصادية في الربط الشكلي، والدلالي بين أجزاء الآية الواحدة فقط، وهي مظهرية تقل عن مظهرية الشكل الآتي، التي يتجاوز الربط فيها حدود الآية إلى آيات أخرى.

الثاني: إحالة عنصر إحالي واحد إلى عناصر إشارية متعددة، تتجاوز الآية الواحدة: يتوسع مدى الإحالة في هذا الشكل عن مدى الإحالة في الشكل السابق، فالعنصر الإحالي (الضمير) تتجاوز إحالته عناصر الآية الواحدة، إلى عناصر إشارية، قد تنتشر وتمتد على طول سورة كاملة. وهذا الشكل الإحالي نحيل الكلام عليه إلى مبحث (الإحالة إلى أبعد - مذكور؛ الاقتصاد في مدى الإحالة).

الثالث: وهو أن يحيل عنصر إحالي واحد إلى مفسر سابق من الصعب تحديده، فيخضع لاجتهادات القراء وقدراتهم التأويلية، وهذا ما نصادفه في بعض البنى الإحالية في القرآن الكريم، التي اختلف حولها المفسرون، وهذا النوع من البنى الإحالية يعد مادة خصبة تجد ظاهرة الاقتصاد اللغوي نفسها فيها، لأنّ طبيعة هذه البنى الصعبة تثير العقل، وتستوفز الفكر، في تحديد ما تحيل إليه، ومن ثمّ تثري الظاهرة اللغوية بالمعاني والإيحاءات الكثيرة.

وهذا الشكل من البنى في القرآن الكريم قليل، إذا ما قورن مع غيره من البنى، كما أنّ الدارسين تناولوه تحت عناوين عدة، أهمها:

أ. صلاحية ضمير الغائب لأن يعود إلى أشياء متنوعة سبقته: وهذا العنوان أطلقه الشيخ عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ذكر عليه من الشواهد مائة وثمانية، واعتبر هذا الشكل من الإحالات من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أساليب القرآن المعجز، الذي لا يقدر أحد أن يلم بمراميه ومقاصده، وذلك لاحتماله كثيراً من المعاني وكثيراً من الوجوه[1].

ب. إحالة الضمير وتعدد المحال إليه: وقد استخدمه كثير من أصحاب الدراسات النصية كالخطابي وغيره، وقد ساق الخطابي عدداً من الشواهد القرآنية على هذا الشكل وآراء المفسرين فيها[2].

ج. احتمالات عود الضمير، أو الاختلاف في مرجعية الضمير: ومن المستخدمين لهذين العنوانين الفقي، فلقد ذكر بعض الشواهد القرآنية عليه، واعتبر ذلك من باب الإجمال الذي يتمثل بإحلال الضمائر محل معانٍ عدة[3].

د. المرجع غير المحدد: وقد أشار محمد صبرد إلى ورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم بكثرة، وذكر بعض الشواهد القرآنية عليها[4].

ومن الجدير ذكره أنّ هذه العناوين لهذا الشكل من البنى الإحالية قد ضمنتها أصحابها الإشارة إلى شكل آخر من أشكال البنى الإحالية، يقترب من الشكل المذكور، غير أنني قد خصصت له عنواناً منفصلاً انتظم في الشكل الثالث من المظهر اللاحق.

وأمّا الشواهد على هذا الشكل، فمنها قوله تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ... ﴿٢١٣﴾ ﴾ (البقرة).

يقول الرازي (ت٦٠٤هـ) فيما يعود إليه الضمير المستتر في الفعل (ليحكم): "فاعلم أنّ قوله (ليحكم) فعل لابدّ من استناده إلى شيء تقدم ذكره، وقد تقدم ذكر أمور ثلاثة، فأقربها إلى هذا اللفظ (الكتاب)، ثم (النبيون)، ثم (الله) فلا جرم كان إضمار كل واحد منها صحيحاً، فيكون المعنى: ليحكم الله، أو النبي المنزل، أو الكتاب، ثمّ إنّ كل

١- انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق٣، ج١، ص٧٩-٩٩.

٢- انظر: لسانيات النص، ص١٧٣-١٧٥.

٣- انظر: علم اللغة النصي، ج١، ص١٥١-١٥٢.

٤- انظر: مرجع الضمير في القرآن، ص٢٥، ٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واحد من هذه الاحتمالات يختص بوجه ترجيح، أمّا الكتاب فلأنّه أقرب المذكورات، وأمّا الله فلأنه سبحانه هو الحاكم في الحقيقة لا الكتاب، وأمّا النبي فلأنّه هو المظهر، فلا يبعد أن يقال: حمله على الكتاب أولى، أقصى ما في الباب أن يقال: الحاكم هو الله، فإسناد الحكم إلى الكتاب مجاز، إلا أن نقول هذا المجاز يحسن تحمله لوجهين: الأول: أنه مجاز مشهور ... والثاني: أنه يفيد تفخيم شأن القرآن وتعظيم حاله"[1].

فتعدد احتمالات إحالة الضمير في الآية أدى إلى مزيد من الاجتهادات، ثم مزيد من الدلالات، وذلك بالتوسل في القرائن النحوية والبلاغية، التي يمكن أن تسوغ تلك الاحتمالات، وتكشف عن دلالاتها المختلفة التي تغني الآية الكريمة.

ومن نحو ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ (البقرة).

يرى ابن عاشور أنّ الضمير في (يعرفونه) يحتمل أن يعود إلى ثلاثة: "إمّا أنّه عائد إلى الرسول ... وإمّا أن يعود إلى الحق ... وإمّا إلى العلم"[2]، وهي مرجعيات متضمنة في الآيات التي سبقت هذه الآية، فتعدد احتمالات ما يعود عليه الضمير يتطلب من المتلقي للنص بحثاً ومراجعةً وتدبراً، ليرجح احتمالاً على آخر، وقد يرجحها جميعاً، وفي كلتا الحالتين إثراء للمعنى وفيض للدلالة.

ومثل ذلك، قوله تعالى: ﴿ ... إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ... ﴿١٠﴾ ﴾ (فاطر).

فيحتمل أن يعود الضمير في (يرفعه) إلى (الله) أو (العمل) أو (الكلم). يقول الفقي في هذه الاحتمالات: "هناك ... ثلاثة احتمالات لعود الضمير ... وتبعاً لاختلاف المرجعية تختلف الدلالة. والعجيب أنّ هذه الاحتمالات كلها جائزة، ودلالاتها محتملة غير مستحيلة، وهي تنعكس على المؤمن، فإنّه يترك الأمر كله لله في صعود الكلم الطيب، وقبول العمل الصالح، وكذلك تحض المؤمن على الربط بين العمل الصالح والقول الطيب، لأنّ كلاً منهما

١- الفخر الرازي، م٣، ج٦، ص١٦-١٧. ولمزيد من التوضيح انظر: لسانيات النص، ص١٧٤.

٢- التحرير والتنوير، ج٢، ص٣٩-٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يساعد في رفع الآخر – على الاحتمالين الأخيرين – إلى الله تعالى، وهذه المعاني كلّها تحتاج إلى عدة جمل لتأديتها، لكنّه – سبحانه – أجملها في جملتين، وذلك بإحلال الضمائر محل هذه المعاني"[1].

وهذا الشاهد القرآني بكل ما يحتمله من دلالات وتأويلات دليل ساطع على أهمية البنية الإحالية في الشاهد المذكور، ودورها في رفد الفكر والمعنى.

إذن، فإنّ هذا الشكل من البنى الإحالية يمكن القول إنّ قوته وكفايته في تكثير المعاني والدلالات تكون بسبب ما تثيره هذه البنى من اجتهادات العلماء، التي يلجؤون فيها إلى كل الوسائل، في سبيل فهم النص وتحليله وتأويله.

كما أنّ هذا الشكل يمكن أن يكون وراءه غرض بلاغي مقصود، وهو تعجيز وتحدي الذين نزل فيهم القرآن[2]، ثم من في الأرض جميعاً.

كما يمكن القول إنّ سر بلاغة هذا الشكل من البنى يكمن في درجة غموضه وتعقيده، فكلما زاد غموضاً احتاج المتلقي إلى مزيد من البحث، والأدلة، والذرائع كي يسد ما قد غاب عنه في النص، ويجعل النص أكثر تماسكاً، فبالتعرف إلى ما يحيل إليه الضمير مزيد من الربط الشكلي، الدلالي، البلاغي.

الاقتصاد في إحالة عدة عناصر إحالية إلى عنصر إشاري واحد:

وهذا النوع من البنى تبرز اقتصاديته في ثلاثة أشكال:

١. إحالة عدد من العناصر الإحالية إلى عنصر إشاري واحد ضمن الآية الواحدة: وهذا الشكل من الإحالة لا خلاف حول مرجعيته، فالعنصر الإشاري الذي تحيل إليه العناصر الإحالية المتعددة مقصود، ولا مفسر للعناصر التي أحالت إليه غيره[3]. واقتصادية هذه البنية تتمثل فيما توفره العناصر الإحالية المتعددة من ربط شكلي ودلالي؛ فأمّا الشكلي فقد أغنت العناصر الإحالية جميعها عن ذكر العنصر الإشاري، ولو تكرر لتضخم حجم النص وطال. وأمّا الدلالي فقد أغنت العناصر الإحالية عن تكرار دلالة العنصر الإشاري، وجعلت تلك الدلالة متصورة إزاء كل عنصر إحالي؛ فالعنصر الإحالي بدوره يربط بين دلالة الكلام السابق ودلالة الكلام اللاحق.

١- علم اللغة النصي، ج١، ص١٥١-١٥٢.

٢- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٦٤.

٣- وقد أشرت إلى هذا الشكل في مبحث (الاقتصاد في شكل البنية الإحالية للضمير) من هذا الفصل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعدّ هذا الشكل من البنى الإحالية أقل اقتصادية من الشكل التالي له، إذ فاعلية هذا الشكل الذي نحن بصدده، وقوته تنحصر في كونه رابطاً شكلياً، ودلالياً، ولا يؤدي إلى إثراء لغوي كبير.

٢. إحالة عدد من العناصر الإحالية إلى عنصر إشاري واحد يقع خارج إطار الآية الواحدة: ففي مثل هذا الشكل من البنى نجد عناصر إحالية متعددة قد تمتد على مدى السورة، وطولها؛ لتحيل إلى عنصر إشاري مذكور في مطلع السورة. وهذا الشكل أرجئ الحديث عنه إلى (الاقتصاد في الإحالة إلى أبعد مذكور؛ الترخص في مدى الإحالة).

٣. إحالة عدد من العناصر الإحالية مختلف فيما تحيل إليه من العناصر الإشارية: هذا الشكل من البنى ربما يكون من أصعب البنى الإحالية وأعقدها، وذلك ما تكشف عنه خلافات الدارسين من نصيين ومفسرين حول ما تعود إليه الضمائر من عناصر إشارية متعددة؛ فالدارسون لهذه البنى أمام ضمائر عدة تحيل إلى عناصر عدة، فهم قد يختلفون في عائدها وقد يتفقون، وقد يرون أنها تتفق فيما تحيل إليه، وقد يرون عكس ذلك، وهم في حالات اتفاقهم واختلافهم حول ما تشير إليه هذه الضمائر يمارسون أنواعاً من العصف الذهني، يبذلون فيه جهوداً ذهنيةً وفكرية مضنية، مستندين في ذلك إلى كل ما بحوزتهم من معارف لغوية وبلاغية وثقافية ذات علاقة مباشرة بالنص أو غير مباشرة، وذلك بقصد فهم تلك البنى وتحليلها، ومراعين في كل تلك الممارسات النظم القرآني، بحيث لا تؤدي احتمالات عودة الضمير إلى الهجنة، أو التنافر، أو فساد المعنى، لذا نجدهم قد وضعوا عود الضمير في هذا الشكل من البنى ضمن اعتبارين:

- الاعتبار الأول: "الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتيت"[1]:

خصّص الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في كتابه البرهان مبحثاً حول توافق الضمائر وتخالفها بعنوان "إذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف"[2]. وهو بهذا العنوان يتبنى وجهة نظر الزمخشري القائلة بأولوية توافق الضمائر، لا اختلافها، وتشتتها حيال هذا الشكل من البنى الإحالية، وقد أوضح الزركشي ذلك من رأي الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ... ﴿٣٩﴾﴾(طه).

١- الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٨٤.

٢- البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول الزمخشري فيما تعود إليه الضمائر في هذه الآية: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة، لما يؤدي إليه من تنافر النظم؛ فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل! قلت: ما ضرّك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرِّق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أمّ إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهمّ ما يجب على المفسر"[1].

فمراعاة قانون التوافق من قبل المفسر أو المتلقي وتطبيقه ليس بالأمر الهين واليسر، فهو ليس اعتباطياً ولا عشوائياً، بل له مؤهلاته، وهو غاية، لذا على المتلقي في أثناء تطبيق هذا القانون أن يراعي الأمور الآتية: سياق الآية المتضمنة للبنية الإحالية، وسياق الآيات والسورة المحيطة بالآية، ومناسبة الآيات، وسبب النزول، كما ينبغي أن يكون المفسر أو المتلقي على درجة من الوعي والثقافة وبعد النظر، كي يتسنى له تحديد ما تعود إليه الضمائر، دون أن يخل بالنظم، أو يفسد المعنى، أو يؤدي هذا التحديد إلى الهجنة والاستغراب.

كما أنّ مراعاة التوافق فيما تحيل إليه الضمائر في القرآن الكريم، تكشف عن مبدأين مهمين من مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، هما:

١. مبدأ الجهد الذهني الأعلى: فتأكيد المتلقي على التزام بنية إحالية ما، في آية ما، بقانون التوافق، يحتاج منه تسخير طاقاته الذهنية والمعرفية في سبيل إثبات هذا القانون، وفي هذا رفد لدلالة الآية الكريمة ومعناها.

٢. مبدأ التوازن والتخطيط: وقانون التوافق في عود الضمير يدل على قصد الباري عز وجل إلى ذلك، وهذا القصد هو دليل إعجاز نظم القرآن، فنظم القرآن ليس عشوائياً ولا مرتجلاً — حاشا لله — بل هو مقصود يستهدف إعمال فكر المتلقي، وإشراكه في إعادة بناء النص القرآني من جديد، وذلك يعود بالفائدة على المتلقي المتخصص، وغيره.

١- الكشّاف، ج٣، ص١٤٤-١٤٥. وانظر: البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن أمثلة مراعاة هذا القانون – أيضاً – قوله تعالى: ﴿ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾ ﴾ (الفتح)[1].

اختلف فيما تعود إليه الضمائر في الآية الكريمة، فمنهم من أرجعها إلى (الله) مراعاة لتوافق الضمائر، والمراد بتعزير الله تعزير دينه ورسوله، ومنهم من أعاد الضمير في (تعزروه وتوقروه) للرسول، وفي (تسبحوه) لـ(الله) عز وجل[2].

ومن نحو ذلك – أيضاً – قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ (البقرة).

يقول ابن عاشور: "الضميران في (أقررتم) و(أنتم تشهدون) راجعان لما رجع له ضمير (ميثاقكم) وما بعده، لتكون الضمائر على سنن واحد في النظم"[3]. فالاختلاف فيما يعود إليه الضمير في النص القرآني قائم على الاختلاف في الأفهام والاجتهادات ووجهات النظر. وهذا يؤدي إلى كثرة التأويلات والدلالات المتحصلة.

– الاعتبار الثاني: "قد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر"[4]:

فإذا كان الاعتبار الأول هو الأصل في حال كون هذا التوافق لا يؤدي إلى هجنة أو فساد في المعنى، وهو أقل متطلبات التعبير اللغوي، ومن العوامل التي تؤدي إلى سهولة المنطوق والمفهوم، فإنّ ذاك التوافق قد يكون في بعض الأحيان سبباً في هجنة المعنى وفساده، ففي هذه الحالة يلجأ إلى العدول عنه إلى التخالف؛ لأنّ المحافظة على المعنى وسلامته فوق كل أصل واعتبار.

ويبدو أنّ في هذا العدول عن الأصل – أي من التوافق إلى التخالف – وسيلة اقتصادية يستعين بها هذا الشكل من البنى في سبيل تكثير المعاني والدلالات، وفي سبيل الفرار من التنافر إلى التلاؤم، والانسجام، والجمال

١- ومثل هذه الآية في توافق الضمائر: (المؤمنون: ٥٩)، و(الروم: ٩)، و(النحل: ٩٨-١٠٠)، و(الفرقان: ٤٨-٥٢).

٢. انظر: البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص٤٣. والإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٨٥، ومرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٣٦.

٣- التحرير والتنوير، ج١، ص٥٨٦.

٤- البرهان، ج٤، ص٤٤. والاتقان، ج٢، ص٢٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النصي؛ وذلك عن طريق ما تثيره هذه الوسيلة من جهد في ذهن المتلقي، فيبدأ بالبحث عن مراجع لتلك الضمائر أولاً، وعن طريق ما تكشف عنه من تخطيط، وحسن توزيع، ومحافظة على توازن النص من قبل الباري عز وجل ثانياً. وكلتا الطريقين تؤديان إلى الكشف عن إعجاز القرآن، وحسن نظمه وتأليفه وترتيبه.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ (التوبة)، فالضمير في (منها) لـ(اثنا عشر)، والضمير في (فيهن) بصيغة الجمع لـ(أربعة)، مخالف[1].

ومثله قوله تعالى: ﴿ ... وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾ ﴾ (الكهف). فالضمير في (فيهم) لأصحاب الكهف، وفي (منهم) لليهود[2].

الاقتصاد في الإحالة إلى أبعد مذكور (الترخص في مدى الإحالة).

الأصل في عود الضمير أن يعود إلى أقرب ما يصلح أن يكون له مرجعاً[3]، أي أنّ المسافة الفاصلة بين الضمير وما يحيل إليه ينبغي أن تكون قريبة، لكن إذا ما بعدت الشقة بين عنصري البنية الإحالية فإنّ هذا يعد ترخصاً في مدى الإحالة، يقصد منه دلالات جديدة، تتحقق في الربط بين عنصري الإحالة المتباعدين من ناحية، وتلك النصوص التي تحوي كلّ من العنصرين من ناحية ثانية.

١- انظر:البرهان، ج٤، ص٤٤، والإتقان، ج٢، ص٢٨٥.

٢- انظر: البرهان، ج٤، ص٤٣، والإتقان، ج٢، ص٢٨٥.

٣- انظر: البرهان، ج٤، ص٤٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهذا الترخص في مدى الإحالة يكون في الإحالة السابقة دون الإحالة اللاحقة، ولو توافر في اللاحقة لكان في ذلك صعوبة في تحديد المحال إليه تساوي أضعاف ما يوجد في الإحالة السابقة، وذلك لأن المحال إليه لم تصادفه ذاكرة المتلقي و لم يعلق له في بال.

ومكمن الصعوبة في الإحالة إلى ما هو أبعد هو أنّ ذلك يتطلب من المتلقي أن يجري عمليات بحث وتذكر كبيرة؛ لكي يصل إلى المحال إليه، ولا تقف الصعوبة عند حد التعرف إلى المحال إليه بل والربط بينه وبين المحيل.

وهذا النوع من الإحالة يعد مكاناً مناسباً للبحث في اقتصادية اللغة، على عكس ما يقول به دي بوجراند: "وليس من المستحسن في أي من الحالتين – يقصد الإحالة السابقة واللاحقة – أن تجعل مسافة كبيرة بين اللفظ الكنائي – ومنه الضمير – وما يشترك معه في الإحالة"[1]، غير أنّه يمكن موافقته في عدم استحسان أن تكون المسافة الفاصلة كبيرة في الإحالة إلى لاحق، وذلك لصعوبة تحديد المحال إليه وتفسيره.

وبهذا، فإنّ الإحالة بالضمير تأتي على صورتين، بحسب المدى أو المسافة التي تفصل بين الضمير والمحال إليه، وهما:

١. "إحالة ذات مدى قريب"[2]: وتجري في مستوى الآية لا تتجاوزه.

٢. "إحالة ذات مدى بعيد"[3]: وتجري في مستوى الآيات المتقاربة والمتباعدة في فضاء السورة.

لكن الإحالة في الصورة الثانية تعد عدولاً وخروجاً عن الأصل اللغوي أكثر من الصورة الأولى، وبها يتمكن منشئ النص أن يفعّل بنية المنطوق؛ لتكون ذات أبعاد اقتصادية. فإذا كان توافر الصورة الأولى في النص يؤدي إلى توفير جهد عضلي في بنية المنطوق، الذي يتمثل في عدم إعادة المذكور وتكراره، فإنّ الصورة الثانية توفر مثل هذا الجهد، مضافاً إليه زيادة في بذل الجهد الذهني بغية تحديد ما يعود إليه الضمير.

وبالتالي فإنّ المدى أو المسافة الفاصلة بين الضمير والمحال إليه في الصورة الثانية يضعنا أمام مدين، هما:

الأول: مدى مادي حسي: وهو يفصل بين طرفي الإحالة، وفاعليته في توفير الجهد العضلي، والاكتفاء به تقف فاعليته عند حدود التسهيل والتبسيط دون أن ينتج عنه أيّة جدوى اقتصادية بلاغية.

١- النص والخطاب والإجراء، ص٣٢٧.

٢- نسيج النص، ص١٢٣.

٣- المرجع السابق، ص١٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: مدى معنوي ذهني: وهو ينتج بسبب من الأول، فبعد الشقة بين طرفي الإحالة يؤدي بالمتلقي إلى أن يبحث عن مفسر للضمير، كي يزيل إبهامه وغموضه، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يؤدي به إلى آفاق رحبة من التخيل الواسع، بحثاً عمّا يعود إليه هذا الضمير.

وقد أشار الزناد إلى هذين المدين بقوله: "ويجري ذلك التواتر – يعني إعادة ذكر الضمير ثانيةً – في مواطن متباعدة تباعداً حسياً (إذ يتخذ الملفوظ حيزاً في الفضاء والزمان من حيث هو حدث واقع مثل جميع الأحداث)، وتباعداً ذهنياً (ويتعلق الأمر بعمل الذهن في تحليل الملفوظ واعتماده على الذاكرة)، وهما متصلان أشد الاتصال. وينجر عن ذلك أنّ الفضاء الفاصل بين الموضعين اللذين يجري فيهما ذكر الذات الواحدة نوعان: فضاء حسي، وفضاء ذهني"[1].

ولنا أن نتمثل هذين المدين المادي والمعنوي في الشواهد القرآنية الآتية:

- يقول تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ۝٤ ﴾ (قريش).

فالضمائر في (إيلافهم، فليعبدوا، أطعمهم، آمنهم) تعود إلى (قريش) في مطلع السورة، وقد تجاوزت هذه الضمائر حدود الآيات، لتعود إلى محال إليه يفصل بينها وبينه مسافة مادية. وفاعلية هذه الضمائر تبدو فيما توفره من إعادة المحال إليه وتكراره. ويبدو أنّ هذا الشكل الإحالي ذو قدرة وطاقة على توفير جهد عضلي أكثر من الشكل الذي يعود فيه مجموعة من الضمائر إلى محال إليه ضمن الآية الواحدة. ولنا أن نتصور ذلك في سورة من طوال السور، تعود عشرات الضمائر فيها إلى محال إليه واحد في مطلع السورة كسورة الأنعام مثلاً حيث تبلغ فيها الضمائر العائدة على الذات الإلهية العشرات، إن لم تكن المئات.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ۝٢ ﴾

---

١. نسيج النص، ص١٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾

و﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾

و﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾

و﴿قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٩﴾﴾ (الملك)

فالضمير (هو) في الآيات (١٥، ٢٣، ٢٤، ٢٩) يعود إلى (الله) عز وجل[١].

فهذا الفاصل يسهم في تماسك الآيات شكلياً، ويوفر جهداً عضلياً، كما يسهم في جعل الذات الإلهية ذات ظهور ذهني عالٍ لدى متلقي هذه الآيات، فتبهره وتقدم له الأدلة وتجعله يفكر في عظمة الله وقدرته.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۚ ... ﴿٥٤﴾﴾ (يونس).

فالضمير في (أسرّوا) يعود في أحد الاحتمالين على (الذين ظلموا) في الآية (٥٢)، وقد فصل بين المرجع والضمير بآية كاملة[٢].

ومن ذلك – أيضاً – قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ ... ﴿٤٤﴾﴾ (هود).

فالضمير في (استوت) يعود على الفلك في الآية (٣٧)، وبينهما كلام طويل[٣].

١- انظر: علم اللغة النصي، ج٢، ص٦١-٦٢.

٢- انظر: البيان في روائع القرآن، ص٢٣١.

٣- انظر: المرجع السابق، ص٢٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن نحو ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٢﴾ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ (هود).

فالضمائر في (فيها، مجريها، مرساها، هي) تعود على (الفلك) في الآية (٣٨) من نفس السورة[1].

هذا عن المدى المادي والمعنوي في الضمير الشخصي الغائب، وأمّا عن المدى المعنوي في الضمير الإشاري، فيمكن توضحه من قوله تعالى: ﴿ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ (النور).

فقد تكرر الضمير الإشاري (أولئك) ثلاث مرات، ففي قوله تعالى: (أولئك هم الظالمون) تجد الضمير الإشاري (أولئك) فيه يومئ إلى معنى البعد بما لا تجده في الأخيرين، والبعد يومئ إلى بعد الظالم عن ساحة الحق والعدل، وأما الضميران الإشاريان الثاني والثالث فيومئان إلى سمو إدراكهم ورفع منزلتهم عند الله[2].

فالضمير الإشاري (أولئك) في هذه الآيات يشير إلى البعد المعنوي الذهني، أكثر من إشارته إلى البعد المادي، الذي يقاس بالمسافة بين المشير والمشار إليه حضورياً أو نصياً.

١- انظر: مرجع الضمير في القرآن، ص٣٢٠-٣٢١.

٢- انظر: خصائص التراكيب، ص١٦٠-١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وربما يعمل الضمير الإشاري على عكس ذلك، فيجعل ما هو معنوي في صورة مادية، أنظر إلى قوله تعالى:

﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾ وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿١٣﴾ لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴿١٤﴾ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ ﴾ (الفرقان).

فالضمير الإشاري (ذلك)" أعان على الإعادة في كلمة موجزة، أبرزت هذه الأحوال (أحوال القيامة والعذاب)، وكأنها أحضرتها من غيب المستقبل البعيد"[1].

الاقتصاد في الإحالة النصية:

وهي إحالة عنصر إحالي إلى عنصر إشاري نصي "يتمثل في مقطع أو جزء من نص"[2].

وهذا النوع من الإحالة "يتميز عن الأول – الإحالة المعجمية – في طبيعته، وتكوينه، والهدف منه، أي أنّ العناصر الإشارية النصية هي مقاطع من الملفوظ قد تطول، وقد تقصر، وقد تمثل جزءاً من مقاطع تجري الإحالة عليها للاختصار واجتناب التكرار"[3].

كما "تتميز هذه العناصر الإشارية النصية عن العناصر الإشارية المعجمية بكونها أقل انتشاراً، بل لعلّ وجودها اختياري من ناحية، ثم إنّ العناصر الإحالية النصية التي تقتضيها محدودة في الرصيد اللغوي من ناحية أخرى"[4]؛ أي أنها "تتوفر في نصوص دون أخرى"[5].

١- خصائص التراكيب، ص١٦٠.

٢- دراسات لغوية تطبيقية، ص٨٦.

٣- المرجع السابق، ص٨٧.

٤- المرجع السابق، ص٨٧.

٥- المرجع السابق، ص٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى دي بوجراند أنّ هذا النوع من البنى الإحالية ذو كفاية؛ إذ يدل على "قطع طويلة من الخطاب"[1] و"ينشط مساحات كبيرة من المعلومات"[2].

وبهذا يكون لهذا النوع من البنى الإحالية النصية كفايتان، الأولى: تتمثل باختصار البنية السطحية، والثانية: بتنشيط البنية الدلالية بمساحات كبيرة.

ويمكن القول إنّ الإحالة النصية تتميز عن غيرها من الإحالات بأنها صعبة وتحتاج إلى إعمال فكر وطول تأمل، ولا يهتدي إليها إلاّ إنسان مثقف متمرس بالتراكيب العربية والمقامات التي قيلت فيها[3].وهذا يمنحها اقتصادية دلالية.

ولهذه الإحالة النصية أشكال وأساليب كثيرة في كتاب الله عز وجل. تتخذ من بنية السياق اللغوي المقالي عمدة، وذريعة، ومرجعية في تحديد المحال إليه، وبلورته في ذهن المتلقي لآي الذكر الحكيم. وكون المحال إليه غير ملفوظ بشكل مباشر، ويلحظ من السياق، فإنّ تحديده يتطلب من المتلقي للنص الكريم إعمال فكر، وبذل جهد ذهني، قصد بناء تصور لما يعود إليه الضمير.

وأمّا أبرز أشكال هذه الإحالة، فهي:

أ- عود الضمير على المعنى: ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ... ﴿٤٥﴾ ﴾ (آل عمران)[4]، فالضمير في (اسمه) عائد إلى (كلمة) بمعنى نبشرك بمكون منه، أو بموجود من الله[5].

وربّما تأتي صعوبة الإحالة في هذه الآية من كون الضمير مذكر، والمرجعية كلمة مؤنثة، وهي مرجعية نصية تتسم بالغموض والتعمية، وهذا يتطلب تفكيراً من أجل إيجاد مفسر للضمير.

١- النص والخطاب والإجراء، ص٣٢٣.

٢- المرجع السابق، ص٣٢٣.

٣- انظر: مرجع الضمير في القرآن، ص ١٦.

٤- ومن أمثلة هذه الآية: (الأنعام: ٦٨)، و(الكهف: ٥٦، ٥٧).

٥- انظر: البحر المحيط، ج٢، ص٤٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- عود الضمير على المصدر أو مشتقاته: أشار الزركشي إلى هذا الشكل من الإحالة تحت عنوان: "أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن"[1].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ ...اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ... ﴿٨﴾ ﴾(المائدة)[2]. فالضمير (هو) يعود على المصدر المفهوم أو المتضمن في الفعل (اعدلوا).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ ... ﴿٨﴾ ﴾ (النساء). يعود الضمير في (منه) على اسم المفعول (المقسوم) لدلالة القسمة عليه[3].

وقد ذكر عبد الخالق عضيمة ثمانية وخمسين موضعاً عاد الضمير فيها على مصدر مفهوم من الكلام السابق عليه[4].

ويعلق صبرد على هذه الإحصائية لدى عضيمة بقوله: "وهذا يدلّ على أنّ القرآن راعى ذكاء الذين نزل فيهم ... كما أنّ فيه إيجازاً"[5].

وأشار صبرد – أيضاً – إلى أنّه لم يجد مثل هذا العود من الضمير على المصدر في الشعر سوى ثلاثة أبيات، منها قول القطامي:

هُمُ الملوكُ وأبناء الملوكِ لهم والآخذون به والساسةُ الأُوَلُ(الكامل)

فالضمير في (به) يريد به (المُلْك)[6].

- عود الضمير على بعض ما تقدم: ورد هذا النوع في القرآن ست مرات[7].

١- البرهان، ج٤، ص٣١.

٢- ومثل هذه الآية: (الأنعام: ١٢١)، و(الأنفال: ٩، ١٠، ١٩)، و(الفرقان: ٦٧).

٣- انظر: البرهان، ج٤، ص٣١.

٤- انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق٣، ج١، ص٣٨-٤٨.

٥- مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٦١

٦- انظر: المرجع السابق، ص٦٢. ومعاني القرآن، ج١، ص١٠٤، فقد أورد الفراء(ت ٢٠٧) منها بيتين من الثلاثة التي أشار إليها صبرد، والبيت كما يذكر محقق كتاب معاني القرآن للقطامي.

٧- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٦٢. والآيات هي (البقرة: ٢٢٨، ٢٢٩)، و(الكهف: ٦١)، و(العنكبوت: ٨)، و(لقمان: ١٥)، و(الرحمن: ٢٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثاله قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا ... ﴿٦١﴾ ﴾ (الكهف)، فالضمير في (نسيا) عائد في أحد الأقوال على فتى موسى، الذي نسي أن يعلمه أمر الحوت إن كان قائماً[1].

والناظر في الخلاف الدائر بين المفسرين حول عود هذا الضمير، يدرك الثراء الفكري والدلالي الناجمين عن كثرة التأويلات والاجتهادات.

الاقتصاد في الإحالة بالضمير الإشاري:

تظهر كفاية ضمير الإشارة النصية في توفير أكبر جهد عضلي على المتكلم، إذ يسدّ مسدّ كثير من الكلمات والجمل، بفضل ما يحيل إليه من كلام، خاصة الكلام السابق، وهو بهذا كلفظ كنائي يعمل – على حد قول دي بوجراند في الكنائيات بعامة – على تنشيط مساحات كبيرة من المعلومات[2]، كما يعتبره البحيري أنّه "قويّ وعنصر فاعل، إذ يمكن استخدامه مكثفاً، أي مشيراً إلى عدد كبير من الأحداث السابقة له، رغبة في الاختصار أو اجتناباً للتكرار"[3].

وتبدو اقتصادية هذه الإحالة خلال أربعة أمور، هي:

أ- نوع الإحالة: أهي تحيل إلى مادي محسوس يمكن إدراكه بالعين، أم تحيل إلى معنوي يمكن إدراكه بالذهن. إذ "التعرف بالبصر على المشار إليه يمكن أن يطلق على تلك الإشارة الإشارة الحسية... ويمكن أن يوجد المشار إليه المعرف بالقلب والذهن، وفي هذه الحالة يطلق على تلك الإشارة الإشارة المعنوية"[4].

وقد أشار البحيري إلى الفرق بين الإحالة الحسية والإحالة المعنوية، ورأى أنّ الفرق بينهما يظهر بشكل المحال إليه، وباتجاه الإحالة، وبالوظيفة التي يؤديها كلّ نوع منهما، يقول: "ثمّة فارق كبير بين البنية الإحالية لضمير الإشارة حين تكون حسية، وحين تكون معنوية، سواء تعلق ذلك بالمحال إليه (مفرد، أو جملة، أو جزء من نص، أو نص كامل)

١- انظر: البحر المحيط، ج٦، ص١٣٧.

٢- انظر: النص والخطاب والإجراء، ص٣٢٣.

٣- دراسات لغوية تطبيقية، ص١٢٧.

٤- التعريف والتنكير في النحو العربي، ص٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو باتجاه الإحالة، أي هل الإحالة الواقعة هي إحالة إلى متقدم أم هي إحالة إلى متأخر؟ أو بالوظيفة التي يؤديها كل نوع منهما"[1].

ب- كون الضمير الإشاري يشكل أداة ربط، تربط بين الضمير نفسه، وما يحيل إليه، وبالتالي الربط بين ما يسبقه من كلام وما يلحقه.

ج- اتجاه الإحالة: فقد يحيل الضمير الإشاري إلى ما سبقه أو إلى ما لحقه.

د- مدى الإحالة: وهو المسافة بين الضمير الإشاري والمحال إليه.

وهنا أكتفي بمناقشة الأمر الأول، إذ إنّ الأمر الرابع قد تمت مناقشته في مبحث (الاقتصاد في الإحالة إلى أبعد مذكور) من هذا الفصل، وأرجئ الحديث عن الأمرين الآخرين في عنوانات هذا الفصل اللاحقة.

وعوداً إلى الأمر الأول، وهو نوع الإحالة للضمير الإشاري، فإنّ الإحالة إلى المعنوي، الذي يمكن إدراكه بالذهن، هي التي تبرز اقتصادية البنية الإحالية للضمير الإشاري أكثر من الإحالة إلى الحسي، وذلك لسببين:

١. تعد الإحالة إلى المعنوي عدولاً عن الإحالة إلى الحسي، وذلك كما يرى بعض النحاة القدامى بأنّ "مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية"[2].

٢. تعد الإحالة إلى المعنوي أكثر دلالة، وأكثر إثارة للتفكير، وأكثر دقة في التعبير من الإحالة إلى الحسي، "إذ الدلالة المعنوية يمكن أن تكون أحياناً أقوى من الحسية، لما للدلالة المعنوية من تمكن واستيعاب الصفات حتى الداخلية منها"[3].

وأهمية الإحالة المعنوية للضمير الإشاري في الاقتصاد الدلالي يمكن توضيحها بقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ (المومنون).

١- دراسات لغوية تطبيقية، ص١٢٧.

٢- التعريف والتنكير في النحو العربي، ص٨٠.

٣- المرجع السابق، ص٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعلق محمد أبو موسى على الضمير الإشاري وما يحيل إليه في الآيتين السابقتين بقوله: "أشاروا إلى البعث وهو أمر معنوي كما ترى بقولهم: (لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل)، فأفادوا بذلك أنّ القول بالبعث مما هو شائع في أجيالنا شيوعاً كأنّه به محدد منظور، ومع ذلك فنحن نرفضه كما رفضه آباؤنا، فكأنهم يوهمون بذلك أنّ رفضهم كان بعد بحثه والنظر فيه، ثم قالوا: (إن هذا إلا أساطير الأولين) فميزوه وأبرزوه مرةً ثانيةً في صورةٍ محسوسة؛ ليتقرر الحكم عليه في زعمهم أنّه أساطير الأولين"[1].

ويمكن أن نتصور فاعلية العنصر الإحالي (ضمير الإشارة) في البنية الإحالية الإشارية في الآيتين الكريمتين، وعلى ضوء فهم أبي موسى، من المعادلتين الآتيتين، اللتين تبرزان أثر تلك البنية في تحويل الدلالة في الآيتين، وفي تعديلها على صورةٍ مؤثرة وفاعلة، وعلى درجة عالية من الاقتصاد الدلالي، وهما:

١. العنصر الإشاري + العنصر الإحالي الأول ← أمر حسّي

(البعث المفهوم من السياق) + (هذا) ← (تحول البعث إلى أمر حسّي لكونه شائعاً محدداً منظوراً) أمر معنوي

٢. [العنصر الإشاري (أمر معنوي) + العنصر الإحالي الثاني (هذا)] + العنصر الإشاري ←

(البنية الإحالية الإشارية أمر حسي) (أساطير الأولين أمر معنوي)

(بنية إحالية إشارية مركبة، أمر حسي) وهي (حكمهم على البعث بأنّه أساطير الأولين).

فالبنية الإحالية للضمير الإشاري منحت الآية قدرة على تصوير حال منكري البعث، وموضعهم منه، وبينت أنّ حالتهم في الإنكار وصلت إلى حد اليقين والشيوع، مما لا يدع مجالاً لسامع لأن يشك في إنكارهم، لذا فإنّ مظهر الاقتصاد في دلالة البنية الإحالية للضمير الإشاري في هذه الآية يبدو من تحويل الدلالة من معنوية إلى حسية.

غير أنّ من الجدير ذكره هو أنّ البنية الإحالية للضمير الإشاري - كما يبدو - اقتصاديتها الدلالية دون اقتصادية بنيتي الإحالة للضمير الشخصي وتحديداً الغائب، وللضمير الموصول على ما سيأتي، وذلك لأنّ البنية الإحالية للضمير الإشاري تحرص على تجسيد المعنويات التي تتصف بقوة شيوعها، وإبرازها في صورة محسوسة، وهذا ملاحظ في كثير من الآيات الكريمة[2].

١- خصائص التراكيب، ص١٥٧.

٢- انظر: المرجع السابق، ص١٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالضمير الإشاري ببنيته الإحالية يصلح في المواقف التي تحتاج إلى تحديد، وتوضيح، وإبراز الماهية، كإبراز حال الكفّار والملاحدة، وهذا يؤيّده المثال السابق.

ومن المناسب أن نذكر أنّ البنى الإحالية للضمير الإشاري متفاوتة في قدرتها الدلالية، وذلك يعود إلى طبيعة تلك البنية وشكلها وفلسفتها في العمل اللغوي، وهو ما سأعمل على توضيحه في مبحث (الاقتصاد في درجات الربط في البنى الإحالية).

الاقتصاد في الإحالة بالضمير الموصولي:

تعدّ الإحالة بهذا الضمير ذات أهمية اقتصادية من الناحيتين الشكلية والدلالية، فأمّا من الناحية الأولى فيعتبر وسيلة ربط مهمة، تربط بين الكلام السابق على الضمير، واللاحق عليه. والإحالة به تقوم على نظام المعوضات؛ إذ من الممكن أن يعوض الضمير الموصول كلاماً سابقاً كالكلمات والجمل، وربّما جزءاً من النص أو أكثر.

وأمّا من الناحية الدلالية، فهو يتسم بالدلالة العامة بسبب إغراقه في الإبهام والغموض إلى درجة تفوق غيره من الضمائر، ولذا فإنّ استخدامه يجعل النص ذا قدرة دلالية عالية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن وجهه الاقتصادي يبرز من خلال ما يتمتع به ضمن بنيته الإحالية من تعقيد وصعوبة يحتاجان من المتلقي جهداً في التحليل والفهم والتفسير.

لذا تبدو أهمية هذه الإحالة في الاقتصاد الدلالي من خلال الأمور الآتية:

- يعتبر الضمير الموصول أداة من أدوات الربط، تقوم بالربط بين أجزاء الكلام، وذلك بالربط بين ما يسبقه من كلام وما يلحقه. واختيار هذا الضمير من قبل المتكلم كأداة يربط بها بين أجزاء كلامه يأخذ منه جهداً ذهنياً وإعمال فكر وتحرياً للمواطن التي يمكن أن يستخدمه فيها، وأيّ تلك الضمائر يمكن أن يستخدم؟ وفي حالة النص القرآني فإنّ هذا يتطلب من المتلقي بأن يعمل على الكشف عن وظيفة الضمير الموصول في الربط، ثمّ عن وظيفته الدلالية، وذلك عن طريق المقارنة بين السياقات التي استخدمته، ثمّ التعرف إلى الفروق الدلالية بينها، وهذا بالطبع يحتاج إلى جهد ينجم عنه غزارة في المعاني.

- تعد هذه البنية عدولاً من الأسهل إلى الأصعب في بناء بنية سطح المنطوق، وهذا العدول يتمثل في تعقد البنية الإحالية للضمير عند مقارنتها بخلو البنية من الضمير الموصول. كما يتمثل في طول البنية، إذ للضمير الموصول صلته التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد تطول وقد تقصر، غير أنّ قليلاً من التأمل في البنية الإحالية للضمير الموصول بالكلية يجعلنا نحكم عليها بالطول، سواء قصرت الصلة أم طالت. إلا أنّه في حالات طول الصلة فإنّ اللغة تلجأ إلى المحافظة على مبدأ التوازن فتعمل على حذف الضمير العائد؛ ليقل حجم البنية الإحالية عموماً.

ويؤكد هذا إبراهيم أنيس حيث يرى أنّ استخدام الأدوات والروابط ومنها الضمائر الموصولة يؤدي إلى تعقيد الجملة وإطالتها؛ وذلك بسبب الجمل الفرعية وجملة الصلة[1].

- تعد هذه البنية عدولاً من التصريح إلى التلميح. يقول السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) في معرض حديثه عن الإسناد إلى الضمير الموصول: "والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً، وإن أورث تطويلاً"[2]. فهو يعتبر استخدام الضمير الموصول عدولاً عن التصريح، وباباً من البلاغة على الرغم من الإطالة الناجمة عنه.

يقول العلوي فيما ينقله عنه محمد أبو موسى في بلاغة الضمير الموصول: "إنّ النفس إذا وقعت على كلام غير تام بالمقصود منه تشوفت إلى كماله، فلو وقعت على تمام المقصود منه لم يبقَ لها هناك تشوق أصلاً؛ لأنّ تحصيل الحاصل محال، وإنّ لم تقف على شيء منه فلا شوق لها هناك، فأمّا إذا عرفته من بعض الوجوه دون بعض، فإنّ القدر المعلوم يحدث شوقاً إلى ما ليس بمعلوم"[3].

فاقتصادية الضمير الموصول من الناحية الدلالية تبدو من إبهامه وعموميته، ومن كونه غير تام في الدلالة على المقصود منه، وغير معروف من بعض الوجوه، والنفس المتلقية وهذه الحالة المصاحبة للضمير الموصول ولما يحيل إليه تتشوف إلى المزيد من معرفة ما هو غير تام، وتتشوق إلى المزيد من معرفة ما هو غير معلوم. وهذان التشوف والتشوق يتطلبان من المتلقي مزيداً من الجهد والبحث عمّا استغفل عليه في البنية الإحالية للضمير الموصول.

كما أنّ اقتصاديته تظهر من كونه يهتم بالوصف أكثر من اهتمامه بالشخص، وذلك على حدّ قول محمد بكر في النحو الوصفي للقرآن الكريم، إذ يقول: "وبتتبع الموصول في القرآن الكريم فسنجد أنّ الاهتمام منصب دائماً على صفة النوع المتحدث عنه، دون الاهتمام بشخصه، وذلك بعكس العلم. فإذا كانت مهمة العلم تحديد المسند إليه،

١- انظر: من أسرار اللغة، ص٣٤٠.

٢- مفتاح العلوم، ص٢٧٣.

٣- خصائص التراكيب، ص١٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو الذات عموماً في التركيب تحديداً ذاتياً، فإنّ الاهتمام – في الموصول – بالصفة دون الشخص، وهذه الوظيفة عامة في الموصول"[1].

ثمّ يذكر محمد بكر أمثلة من القرآن الكريم يدلّل بها على فكرته، منها قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ... ﴿٩٣﴾ ﴾ (التوبة)، معقباً عليها بقوله: "وهكذا نرى أنّ السياقات الماضية – منها الشاهد السابق – في الآيات الكريمة لا تتحدث عن أشخاص بقدر ما تتحدث عن أنواع وصفات عامة، حضاً على الخير، أو زجراً عن الشر، فيكون ذكر الصفات أرفع وأعمق في نفوس السامعين، فيتحقق الغرض من التعبير"[2].

وحقيقة فإنّ غنى البنية الإحالية للضمير الموصول تبدو في استخدام الضمائر الموصولة المشتركة (ما، من)، التي تدلّ دلالة عامة على المذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والجمع، دون أيّ تفريق في جنس أو عدد، وهذا يمنحها طاقة تعبيرية أوسع، وقدرة على الإبهام والغموض أرحب من الضمائر الموصولة المختصة من نحو (الذي، والتي، ...ألخ).

وبيان ذلك قوله تعالى: ﴿ ... فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾ ﴾ (طه)، "فالصلة تفيد أنّ الذي غشيهم أمر مبهم أمره في الهول والشدة"[3]. ويقول عبد الفتاح لاشين: "أي غمرهم ماء كثير لا يحد وصفه، فلو قيل : (فغشيهم مقدار كذا من الماء) لزال التفخيم والتهويل"[4]. ناهيك عن دور الضمير الموصول (ما) في الاقتصاد في الجهد العضلي، الذي أغنى عن قولنا فغشيهم من اليم دوار، أو صداع، أو ما شابه ذلك، وكلها بالتأكيد لا تفيد ما أفادته (ما) من التفخيم والتهويل[5].

وذهب بحيد ناجي إلى اعتبار الضمير الموصول (ما) في الآية الكريمة بأنه إيجاز، وإجمال، وإبهام، إذ يقول: "فهذا الإيجاز القائم على إجمال الفاعل وإبهامه في قوله تعالى: (فغشيهم من اليم ما غشيهم) هو الذي منحه هذه القدرة

١- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ج١، ص٣٨٨.

٢- المرجع السابق، ج١، ص٣٨٩.

٣- خصائص التراكيب، ص١٥١.

٤- المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص١٧٥.

٥- انظر: المرجع السابق، ص١٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعالة في إثارة الصور الإيحائية المختلفة – يعني التخيل الواسع لتصور فظاعة البلاء الذي أحاط بقوم فرعون – في مخيلة المتلقي. ولا يمكن أن يصل النص إلى هذا التأثير الرائع والقدرة الإيحائية لو خصص الفاعل وحدد، وأزيل إجماله وإبهامه، وهو في هذه الآية الكريمة الذي غشي فرعون وجنوده من اليم. لأنّه والحالة هذه سوف ينحصر في أمر معين، ولا ينفسح للنفس مجال التوسع في أن تتخيل ما يمكن أن يوحيه النص من احتمالات ودلالات تنسجم مع سياقه، ويمكن أن تكون هي الفاعل المبهم المراد، وبالتالي ستهون قيمة النص وفائدته في نظر المتلقي، وتقل فاعليته وحيويته وقدرته على التأثير والإثارة"[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ (النجم)؛ يقول الزمخشري: "فقد علم بهذه العبارة – أي الآية الكريمة – أنّ ما يغشاها من الخلائق الدالة على عظمة الله وجلاله أشياء لا يكتنهها النعت، ولا يحيط بها الوصف"[2]، "أي تغشاها أمور عظيمة مبهم أمرها في الجلال والكثرة"[3].

ومن نحو هذه الآية الكريمة في استخدام الضمير الموصول (ما) ما نجده في الشعر، الذي يحمل من الطاقة التعبيرية ما يجعل المتلقي يقف معها مطرقاً، مفكراً، محاولاً العثور على ما يمكن أن يسمح به النص من دلالات. يقول مجنون ليلى:

تجافيتِ عنّي حين لا لي حيلة وغادرت ما غادرت بين الجوانحِ(الطويل)[4]

ما خلفت: أي كان لها أثر في النفس بليغ لا يمكن حصره وعده.

وكذلك قول الشاعر يصف عمل الخمر في عقل شاربها:

مضى بها ما مضى عن عقل شاربها وفي الزجاجة باقٍ يطلب الباقي(البسيط)[5]

١- الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، ص١٣٠.

٢- الكشّاف، ج٤، ص٣٠٠.

٣- خصائص التراكيب، ص١٥١.

٤- انظر: ديوان مجنون ليلى، ص٦٤.

٥- انظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص١٧٥، لم أعثر على قائل البيت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد في الإحالة الخارجية:

الإحالة الخارجية هي التي تحيل على ما هو خارج النص، و"ترتبط بأنواع محددة من النصوص،وتحتاج أحياناً إلى جهد أكبر للكشف عنها، وإيضاح كيفيتها، وتأويل العنصر غير اللغوي الذي يحكمها، الذي يقع خارج النص، ويستعان في تفسيره بالسياق أو المقام الخارجي والإشارات الدالة عليه"[1].

وهذا النوع من الإحالة يحتاج من المتلقي جهداً ذهنياً كبيراً، في سبيل الكشف عمّا يحيل إليه العنصر الإحالي من عناصر إشارية، تقع خارج النص، وإيضاح طبيعة هذه الإحالة، وما ينتج عنها من علاقات، ثم تأويلها، وذلك لصعوبة هذا النوع من الإحالات، إذ هي بحث في المجهول. وهذه الصعوبة وما يتبعها من جهد ذهني، تحقق مبدأ الجهد الأدنى والأعلى، أحد مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وهو مبدأ ينتج عنه تعدد احتمالات الإحالة، وتعدد التأويلات، وما يصاحبها من زيادة وتكثيف للمعنى في العنصر الإحالي.

غير أنّ بنى هذا الشكل ليست في سوية واحدة من الإبهام والغموض، فالمسألة نسبية إلى حد ما، تدخل فيها عوامل عدة تتعلق بالسياقين المقالي والحالي.

وتبرز أهمية هذا النوع من البنى الإحالية في كونه رخصة في شرط عود الضمير إلى مرجع مذكور[2]، إذ الأصل في الإحالة أن تحيل على مذكور في النص. والعدول عن الأصل هو أهم وسيلة بالنسبة لظاهرة الاقتصاد اللغوي تتمكن بها تحقيق مبادئها.

ولقد أطلق محمد صبرد في مؤلفه الجديد "مرجع الضمير في القرآن" على هذا النوع من البنى الإحالية الذي يحيل فيه الضمير إلى غير مذكور مصطلح (المرجع غير الصريح)[3]. وقد وصف هذا النوع من المرجعيات بأنه "ذلك المرجع المفهوم من الكلام، والذي يحتاج إلى إعمال الفكر وطول نظر، والذي لا يهتدي إليه إلاّ إنسان نال حظاً كبيراً من الثقافة اللغوية، وطال تمرسه بالتراكيب العربية، والمقامات التي قيلت فيها، وما يطرأ عليها من ذكر وحذف وما إلى ذلك"[4].

١- دراسات لغوية تطبيقية، ص٨٩.

٢- انظر: البيان في روائع القرآن، ص ٢٣٠، ٢٣٢.

٣- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص١٦، ٥٨.

٤- المرجع السابق، ص١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنّ الإحالة الخارجية (الإحالة إلى غير مذكور) تتميز عن الإحالة النصية، بأنّ الإحالة إلى النص ربما فيها تخفيف وتسهيل على المتلقي أكثر من الإحالة إلى غير مذكور، لأنّ الأخيرة ربما فيها إحالة إلى عالم مجهول وغير محدود، يقف المتلقي إزاءه في حيرة، وضرب من التخيلات، والتصورات، ليس له حدود، وبالتالي فالمتلقي يبذل جهداً ذهنياً كبيراً، ربّما تكون حصيلته من المعاني قليلة، في حين أنّ الإحالة إلى النص تتمتع بدقة لغوية في التعبير، وتمنح السامع مساحة شبه محدودة يفكر فيها ببنية سطح المنطوق.

وملخص المقارنة بين البنيتين الإحاليتين أنّ كلتا الإحالتين تعولان على العقل في فكّ شفرة المنطوق، إلاّ أنّ الإحالة إلى غير مذكور تعول عليه أكثر من الثانية؛ لأنّ الثانية تجعل جزءاً من اعتمادها في تحليل بنية الإحالة على المنطوق منها. و يلمس ذلك المتصفح لآراء المفسرين، واختلافاتهم في مرجعية الضمير، وفيما يحيل إليه.

وبالإمكان تلخيص عمل الإحالة الخارجية في رفع اقتصادية النص عن طريق تحديد ما يعتمده المحلل لها من إحالات، وهي على النحو الآتي:

الإحالة النصية:

تعتمد الإحالة الخارجية على السياق المقالي في تحديد ما ترجع إليه. فالقرآن يترك دليلاً من لفظ أو معنى؛ ليدل به على المرجع، ومثاله قوله تعالى ﴿ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٥٧﴾ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ (الدخان). فالضمير في(يسرناه) يرجع إلى القرآن، وفهم من كلمة (يسرناه) ومن كلمة(لسان)، ومن مخاطبة الله للنبيﷺ، وكون الرسولﷺ سبباً في تذكر الناس[1].

الإحالة العقلية:

تعتمد الإحالة الخارجية أحياناً على العقل أكثر من السياق في تحديد المرجع غير المذكور، على العكس من النوع السابق الذي يعتمد على السياق أكثر من اعتماده على العقل.

١- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص ٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثاله قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ... ﴿١٤٦﴾ ﴾ (البقرة). فالضمير في (يعرفونه) يعود على الرسول، وفي عدم ذكره غرض بلاغي، ففيه تفخيم له، وإشعار بأنه لشهرته معلوم بغير إعلام[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (يس). يقول الزركشي: "أعاد الضمير – يعني (هي) – للأيدي، لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها"[2]، وقد جاء هذا الشاهد القرآني في البرهان تحت عنوان "قد يعود الضمير على الصاحب المسكوت عنه؛ لاستحضاره بالمذكور، وعدم صلاحيته له"[3]؛ فالزركشي يعني أن الصاحب المسكوت عنه هو المحال إليه، وهو يختلف عن المستحضر به؛ أي الإحالة.

ويعتمد المتلقي في تحديد مرجع هذه الآية – كما يبدو لي – على العقل أولاً، وإن استعان بما هو مذكور في سياق الآية الكريمة. فالإحالة عقلية أكثر منها نصية.

ومثله قوله تعالى: ﴿ ... وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ ... ﴿١١﴾ ﴾ (فاطر)، "أي من عمر غير المعّمر، فأعيد الضمير على غير المعّمر؛ لأنّ ذكر المعّمر يدل عليه لتقابلهما، فكان يصاحبه الاستحضار الذهني"[4]. فالاستحضار الذهني عملية عقلية اتُّخذت في الآية الكريمة وسيلة لفهمها، وأداة تحدد بواسطتها مرجعية الضمير غير المذكورة.

الإحالة اللغوية والنحوية:

تتخذ الإحالة الخارجية من اللغة والنحو وسيلة يتكئ عليها المتلقي، في تحديد ما يرجع إليه الضمير، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟

١- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٥٩.

٢- البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص٣٣.

٣- المرجع السابق، ج٤، ص٣٣.

٤- المرجع السابق، ج٤، ص٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (المائدة).

فما الذي يعود إليه الضمير (الهاء) في قوله تعالى: (قد سألها قوم من قبلكم)؟ يقول الزركشي: "أي طلبها، والسؤال عنها طلب، فليست (الهاء) راجعة لأشياء متقدمة، بل لأشياء أُخر مفهومة من مقولة (لا تسألوا عن أشياء)، ويدل على ما ذكرنا أنّه لو كان الضمير عائداً على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـــ(عن) لا بنفسه، ولكنّه مفعول مطلق لا مفعول به"[1].

فالمرجعية النحوية هي التي تعيّن بوساطتها عودة الضمير على (أشياء) غير المذكورة.

إحالة سياق الحال (أسباب النزول):

"هناك آيات كثيرة لا تدرك مرجعيتها إلا بالسياق المحيط بالنص القرآني"[2]، منها قوله تعالى ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ... ﴿٢٦﴾ ﴾ (الأنعام)، فإلامَ تعود الضمائر (هم) و(الواو) في (ينهون) و(ينئون)؟ فعدم وضوح من تعود إليهم هذه الضمائر تجعل المتلقي يستعين بأسباب النزول، وملخصها أنّ الضمائر تعود إلى عمومة النبي، أو مشركي مكة، أو أبي طالب[3]، وكلهم لم يذكرهم النص القرآني، وبالتالي فالرجوع إليهم عن طريق أسباب النزول وحسب.

الاقتصاد في درجات الربط في البنى الإحالية:

إنّ الضمائر بعامة: الشخصية، والإشارية، والموصولية، وظيفتها الأساسية في اللغة الربط بين أجزاء النص ربطاً شكلياً ودلالياً، إلاّ أنّ هذه الضمائر تتفاوت في قدرتها على هذا الربط، وهذا يمكن اختباره في مستويي النص الشكلي والدلالي، وذلك من فحص البنى الإحالية للضمائر في القرآن الكريم، فمن الناحية الشكلية نجد بعض الضمائر ذات قدرة على توفير جهد عضلي في بنية المنطوق أكثر من غيره، ومن الناحية الدلالية نجد بعض الضمائر ذات قدرة

١- البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص٣٩.

٢- علم اللغة النصي، ج١، ص١٩٣.

٣- انظر: أسباب النزول، ص١١٨-١١٩، وعلم اللغة النصي، ج١، ص١٩٣-١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على تفعيل ذهن المتلقي أكثر من غيره. وربّما كان الحديث عن اقتصاديات البنى الإحالية بأشكالها المختلفة في مباحث سابقة، قد كشف عن مثل هذه القدرات، وعن تفاوتها فيما بينها.

لذا يجب مراعاة تفاوت البنى الإحالية في قدرتها على الربط بين أجزاء النص، وذلك وفق مستويات الربط المختلفة. فمثلاً نجد تفاوتاً بين الضمائر الشخصية، والإشارية، والموصولية في القدرة على الربط بين أجزاء النص، وكذلك تفاوتاً بين ما تحيل إليه الضمائر من إحالات معجمية، ونصية، وغير نصية، وكذلك تفاوتاً يعود إلى اتجاه الإحالة.

فإذن، التفاوت إمّا أن يعود إلى نوع العنصر الإحالي، أو نوع العنصر الإشاري، أو اتجاه الإحالة.

ولكي يتسنى لأيّ باحث المفاضلة بين قدرات الضمائر وكفايتها في تحقيق اقتصادية عالية على المستويين الشكلي والدلالي ينبغي مراعاة ما يأتي:

- مقدار ما توفره بنية الضمير من جهد عضلي على المتكلم، إذ الضمير قائم في أصل اللغة على فلسفة الاقتصاد، والتعويض، وعدم التكرار، كما هو مقرر ومعروف.
- مقدار ما توفره بنية الضمير من حجم دلالي، وذلك بما يبعثه الضمير، ويتطلبه من جهد ذهني في سبيل تفسيره وتحديد مرجعيته.
- نوع المرجعية التي يستعين بها كل من المتكلم والمخاطب في سبيل فك شفرة المنطوق، وما ينتج عنها من جهد ذهني، ثم ما ينتج عنها من دلالة.
- المقارنة بين أشكال البنى الإحالية للضمائر، وذلك بالموازنة بين نتاجها المتمثل في حجم المنطوق، وحجم المفهوم منها، وهذه المقارنة يمكن توضيحها بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

- لم استخدم في هذه الآية هذا الضمير، ولم يستخدم ذاك الضمير؟ وما الهدف من ذلك؟ وما حصيلته اللغوية والدلالية؟

- ما نوع المرجعيات التي يمكن أن يستعان بها في سبيل فك شفرة المنطوق وفهمها وتحليلها؟ أهي نصية، أم عقلية، أم ملفوظة محددة؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقدرة الضمير، وكفايته الشكلية، والدلالية تقاس بالنظر إلى مفسره ومرجعيته، من حيث حجمه؛ أهو كلمة، أم جملة، أم جزء من نص، أم نص؟ وأهو موجود في الآية التي تشتمل على الضمير، أم يتجاوزها، فيوجد في أكثر من آية ليربطها معاً؟ ومن حيث نوع المفسر؛ أهو ملفوظ معبَّر عنه بكلمة، أو ملحوظ من السياق، أم موجود داخل اللغة، أم هو مفسر عقلي، أم يعرف من المقام وسياق الحال للآية الكريمة؟

وعلى ضوء الاعتبارات السالفة التي ينبغي اعتمادها كأسس للمفاضلة والمقارنة بين قدرات الضمائر على الربط يمكن أن تلخص في اعتبارات ثلاثة، تقوم على أساس نوع المرجعية المعتمدة في تفسير الضمير، وهي أنواع متفاوتة في قدرتها على منح الضمير قوة في الربط وطاقة في التعبير، هي:

١. المرجعية التي تقوم على المقام الحضوري (الحسي).

٢. المرجعية التي تقوم على المقام غير الحضوري (الذهني).

٣. المرجعية التي تقوم على المقال الذكري.

وهذه الأنواع الثلاثة من المرجعيات رائدها العقل، غير أنها متفاوتة في اللجوء إليه، وفي مدى استخدامها له، وكلما زادت هذه المرجعيات في اعتمادها عليه، توافر لها المزيد من الجهد الذهني، ثمّ الكثير من المعاني.

فمن أمثلة النوع الأول: ضمائر المتكلم، والمخاطب، والإشارة إلى القريب، وهي تقوم على تمييز من تشير إليه، ويعدها النحاة من أعرف المعارف، كما يمتاز القصد بها عند العقل والحسّ[1]، فهي تميز المشار إليه وتعينه فلا يشتبه بغيره، وهذا مما لا يحتاج إلى جهد من فكر أو تأمل. كما أنّ مرجعية هذه الضمائر – غالباً – لا تتجاوز الجملة أو الآية، وبالتالي فهي قليلة الربط وذات دلالة محددة إذ لا تتجاوز ملابسات التلفظ بالآية.

وأمّا النوع الثاني، وهو الضمائر التي تحيل إلى خارج النص، فلا يختلف عن النوع الأول في أثناء تناولنا النص القرآني، ومن هذه الضمائر ضمائر الغائب، التي تحيل إلى ما هو غير موجود في النص وغير حاضر، وبالتالي يستعان في بيانها على أسباب النزول. وهذا النوع على درجة أعلى من النوع السابق من حيث درجته الاقتصادية الشكلية والدلالية؛ فشكلياً المفسر غير موجود في النص، وهذا اقتصاد في الجهد العضلي، ودلالياً يحتاج المفسر إلى بحث وتفكير في سبيل تحديده، وبالتالي فيه إثراء للمعنى.

١- أصول تحليل الخطاب، ج٢، ص١٠٦١، ١٠٦٧ – ١٠٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا النوع الثالث من المرجعيات، وهو أهمها، فهو الذي يحيل إلى معهود أو مذكور في النص، وتزداد أهميته عند الحاجة إلى استخدام العقل في التحليل والتفسير، ومن أمثلته: ضمائر الغائب، وضمائر الإشارة للبعيد، والضمائر الموصولة خاصة المشتركة منها أكثر من المختصة، وهذه الضمائر ربّما تكون أهميتها في الناحية الدلالية، أكثر من الناحية الشكلية.

وهذه الضمائر المتضمنة في الأنواع الثلاثة السابقة تتفاوت في قدرتها على الربط، وذلك ضمن النوع الواحد، وبالمقارنة بين الضمائر في الأنواع الثلاثة.

ولتوضيح ذلك نستطيع من المقارنة بين ضمير الإشارة (هذا)، وضمير الإشارة (ذلك)، من حيث قدرة كل واحد منها على الربط بين أجزاء النص ربطاً شكلياً، أن نتبين أنّ الضمير (هذا) لا تتجاوز قدرته على الربط بين أجزاء الآية الواحدة. بينما الضمير (ذلك) لديه القدرة على الربط بين آيات كثيرة[1].

وإذا قارنا -- أيضاً — بين الضمائر الموصولية من ناحية، والضمائر الأخرى من ناحية ثانية سنجد الموصولية يعتمد دورها في التماسك — في أغلب الأحيان — على الآية الواحدة[2]؛ أي أنّ قدرتها على التعويض والإيجاز قليلة إذا ما قورنت -- مثلاً -- مع ضمائر الغائب.

وأما من الناحية الدلالية، فإذا ما قارنا بين استخدام ضمير الغائب، واستخدام الضمير الموصول في بعض الآيات، سنجد أنّ الموصول أقدر على الربط الدلالي، وعلى إثارة الفكر والذهن منه في الغائب، منه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٣﴾﴾ (سبأ).

يعلق ابن الأثير على سبب قوله تعالى (وقال الذين كفروا) وعدم قوله (وقالوا)، بقوله: "وقال (الذين كفروا) و لم يقل (وقالوا) كالذي قبله، للدلالة على صدور ذلك عن إنكار عظيم، وغضب شديد، وتعجب من كفرهم بليغ،

١- انظر: علم اللغة النصي، ج١، ص١٩٦.

٢- المرجع السابق، ج١، ص١٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لاسيما وقد انضاف إليه قوله (وقال الذين كفروا للحق لمّا جاءهم)، وما فيه من الإشارة إلى القائلين والمقول فيه، وما في ذلك من المبادهة، كأنه قال: وقال أولئك الكفرة المتمردون بجرأتهم على الله، ومكابرتهم لمثل ذلك الحق المبين قبل أن يتدبروه: (إن هذا إلا سحر مبين)"[1].

فكما يبدو من كلام ابن الأثير أنّ استخدام الضمير الموصول (الذين) أقدر على التعبير مما لو استخدمت الآية ضمير الغائب (قالوا).

وكذلك ما نجده من تفاوت في القدرة التعبيرية والدلالية في استخدام الضمير الإشاري (هذا) بدلاً من الضمير الغائب (هو)، في قول ابن الراوندي الزنديق:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيتْ مذاهبُه وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقاً(البسيط)

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصيّر العالم النحرير زنديقاً[2]

يقول أبو موسى في هذه الأبيات: "اسم الإشارة يعود إلى هذا المضمون – يعني مضمون البيت السابق – وهو معنى غير محسوس، والمقام للإضمار كما يقول سعد الدين، ولكنّه وضع اسم الإشارة موضع الضمير؛ لتمييز هذا المعنى، وتحديده، تهيئة للإخبار عنه بهذا الخبر الغريب، وهو أنه حيّر الأوهام، وأحال العالم النحرير؛ أيّ الذي ينحر المسائل أو يقتلها علماً، أحاله جاحداً زنديقاً"[3].

الاقتصاد في ترتيب البنية الإحالية:

وأبرز ما يظهر اقتصادية الرتبة هو البنية الإحالية لضمير الشأن، إذ يحيل الضمير إلى ما هو لاحق، والأصل في الضمائر أن تحيل إلى ما هو سابق. يقول دي بوجراند: "وتأخر الألفاظ الكنائية – ومنها الضمائر – عن مراجعها؛ أي ورودها بعد الألفاظ المشتركة معها في الإحالة أكثر احتمالاً من ورودها متقدمة عليها، فرجوع اللفظ الكنائي إلى متقدم عليه يهيئ مركز ضبط أن تضاف إليه المادة المتعلقة باللفظ الكنائي"[4]. فالإحالة إلى سابق شائعة، ممّا يجعلها سهلةً مألوفةً لدى المتلقي، في حين أنّ الإحالة إلى لاحق خروج عن المألوف، يؤدي بالمتلقي إلى صعوبة في الفهم

١- خصائص التراكيب، ١٩١.

٢- لم أعثر على هذه الأبيات فيما رجعت إليه من كتب.

٣- خصائص التراكيب، ص١٩٠.

٤- النص والخطاب والإجراء، ص٣٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتحليل. يقول دي بوجراند في ذلك: "ومن الأكثر صعوبة أن نتصور كيف يمكن التصرف بالنسبة للعود إلى متأخر، عندئذ يتحتم للفظ الكنائي أن يركم، حتى تأتي العبارة المشاركة له في الإحالة، أو يترك بحسبانه حالة نحوية تظل لا مرجع لها، في تحليل مهوش حتى يعثر لها في النهاية على مرجع"[1].

وقد التفت خليل عمايره إلى أهمية الترتيب هذه في مباني الجملة عامة، وفي البنية الإحالية للضمير خاصة، ونوّه إلى أنّ هذا الترتيب من أهم ما ينبغي للساني أن يصرف جهده له، فهو لا يتم عشوائياً ولا اعتباطياً، ولكن بوعي من المتكلم وبقصد منه، وعن طريقه يستطيع الوصول إلى دلالة معينة، لا يكون الوصول إليها بغيره يسيراً[2].

فقد اعتبر عمايره عملية ترتيب الكلام بما في ذلك البنية الإحالية للضمير، لا تتمّ عشوائياً، ولا اعتباطياً، ولكن بوعي من المتكلم وبقصد منه، فعملية التقدم والتأخير في الضمائر عملية عقلية ذهنية، تحتاج من منشئ النص ومن محلله جهداً كبيراً في سبيل صياغة المنطوق وتحليله. وهذا الجهد هو سر نماء اللغة، وزيادة كثافتها المعنوية والدلالية، والعلاقة طردية بين ذاك الجهد وهذا النماء اللغوي، والزيادة في الجهد، أو النقصان يكون بحسب الموقف الكلامي، وتداعياته.

إنّ ترتيب الضمير مع مفسره، أو ما يحيل إليه يكون – كما ذكر ذلك المفسرون والنحويون – على أحد الأشكال الآتية[3]:

- أن يتقدم المفسر على الضمير في اللفظ والرتبة، وهو الأصل في الإحالة الضميرية، وهو في القرآن كثير، منه قوله تعالى: ﴿ ...وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ...﴿٤٢﴾ ﴾ (هود).
- أن يتقدم المفسر على الضمير في اللفظ دون الرتبة، وهو كثير في القرآن ككثرة سابقه[4]، منه قوله تعالى:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ...﴿٣١﴾ ﴾ (البقرة).

١- النص والخطاب والإجراء، ص٣٢٧.

٢- انظر: آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص١٨. وانظر: الفصل الأول، مبحث: وسائل الاقتصاد اللغوي، من هذا البحث.

٣- انظر: البرهان، ج٤، ص٣٠ – ٣٥، ٤٨، والإتقان، ج٢، ص٢٨١-٢٨٢، والخلاصة النحوية، ص٩٢.

٤- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٣١-٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أن يتقدم المفسر على الضمير في الرتبة دون اللفظ، وهو نادر في القرآن، ولا يوجد إلا ثلاث آيات شاهدة على ذلك[1]، منها قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ (طه).
- أن يتأخر المفسر عن الضمير في اللفظ والرتبة، وهو نادر في القرآن[2]، ومن أشهر ضمائر هذا الشكل ما يعرف بضمير الشأن أو القصة. وهذا الشكل مؤهل أكثر من غيره في تنمية الأساليب اللغوية، ورفدها بالكثير من المعاني والدلالات، وذلك للأسباب الآتية:

أ. يعد تأخر مفسر ضمير الشأن في اللفظ والرتبة مخالفاً للقياس[3]، وعدولاً عن الأصل، إذ الأصل أن يتقدم ما يدل على الضمير[4]. واعتبره محمد الشاوش "خروجاً عن أصول الإضمار، وكسراً لقيوده، لا من حيث إفضاؤه إلى القول بالإحالة البعدية فحسب، بل ومن حيث امتناع التعويض بالمظهر"[5].

ب. يعتبر هذا الضمير ذا طاقة تعبيرية ودلالية أكثر من غيره من الضمائر لدى كثير من النحاة، وربما يكون هذا بسبب تصور النحاة القدامى له بأنه أنقص تعريفاً من باقي الضمائر؛ لأنّ التفسير يحصل بعد ذكره مبهماً[6]، لذا فهو يملك درجة عالية من الإبهام تمنحه زيادة في الدلالة.

ج. يمكن اعتبار البنية الإحالية لضمير الشأن – كونها تحيل إلى لاحق – وسيلة متميزة في الترتيب أكثر من غيرها، بوسعها العمل على تحقيق مبدأ التوازن في النص اللغوي، مقابل تلك البنى الإحالية التي تحيل إلى سابق[7].

د. ينطلق النحاة في تناول قضية الإبهام في الضمائر ومفسرها من منطلق ذهني، يقوم على أساس ما هو متحصل منها في الذهن، وما هو غير ذلك، فكان مفسر ضمير الشأن واقعاً ضمن الحالة الثانية إذ لم يسبق له ذكر[8]. فالنفس المتلقية تستسهل فهم المبهم بعد أن سبق ذكر ما يبينه، وتستصعب عكس ذلك، فضمير الشأن كونه لم يسبق بمفسر، فإنه يؤدي بالمتلقي إلى نوع من التعقيد، يحتاج المتلقي في هذه الحالة إلى جهد ذهني من أجل

١- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٣٣-٣٤، والآيتان الأخريان فهما (القصص: ٧٨)، و(الرحمن:٣٩).

٢- انظر: المرجع السابق، ص٣٤-٣٥.

٣- انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٦٣٦.

٤- انظر: البرهان، ج٤، ص٢٩-٣٠.

٥- انظر: أصول تحليل الخطاب، ج٢، ص١٢٢٥.

٦- انظر: التعريف والتنكير، ص٧٣.

٧- انظر: أصول تحليل الخطاب، ج٢، ص١٢١٦، ١٢٥٧.

٨- انظر: المرجع السابق، ج٢، ص١٢٥٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الخروج من هذا التعقيد، وقد يقول قائل بأنّ البنية الإحالية لضمير الشأن سهلة ولا تعقيد فيها، لكن عند الرجوع إلى بعض تلك البنى في القرآن الكريم، ومراجعة آراء المفسرين في مرجعية ضمير الشأن، وخلافهم حول ذلك يتبين للمعترض مدى الصعوبة. ويكفينا ذلك النظر في آراء المفسرين وخلافهم في مرجعية ضمير الشأن في قوله تعالى: ﴿ ...فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾ (الحج)[1].

وهذا التعقيد ربّما يكون ناشئاً عن واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

- قصد صاحب النص الكريم من عكس تلك الرتبة إيجاد عجز في المعلومات، من أجل تشويق المتلقي إلى استشرافها[2].
- كون المفسر جملة، وليس كلمة ملفوظة، فالمرجعية في هذه الحالة نصية تحتاج إلى جهد ذهني من المتلقي، في سبيل تحديد ما يعود إليه الضمير.
- كون هذه الجملة لا تحتمل ضميراً، يعود على ضمير الشأن؛ لربط الجملة به.
- شغف المتلقي في الوقوع على ما يمكن أن يسند إليه ضمير الشأن؛ ليسد الخلل الناشئ عن الغموض فيه.
- اعتبار البلاغيين تأخر مفسر ضمير الشأن سبباً في جمال تلك البنية من الناحية البلاغية والدلالية، خصوصاً في القرآن الكريم.

يرى صبرد أنّ عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة نادر في القرآن الكريم، ويكون وراءه — غالباً — نكتة بلاغية، فهو يفيد نوعاً من تضخيم المعنى، وقصره[3].

كما يوضح محمد أبو موسى فلسفة ضمير الشأن والقصة، النفسية والبلاغية، بقوله: "ضمير الشأن والقصة ... حين تصيب مواقعها تجد لها مذاقاً حسناً ووقعاً جليلاً، لأنّ الضمير حين يطرق النفس من غير أن يكون له عائد يعود عليه يصيّرها إلى حالة من الغموض والإبهام لا قرار لها معها فتستشرف إلى اكتشاف الحقيقة المتوارية وراء

١- أنظر: الفخر الرازي، م١٢، ج٢٣، ص٤٦، والبحر المحيط، ج٦، ص٣٤٩-٣٥٠.

٢- انظر: النص والخطاب والإجراء، ص٣٢٢.

٣- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الغموض المثير، فإذا جاءت الجملة المفسرة تمكّن معناها، ووقع في القلب موقع القبول. وتراهم لا يبنون الكلام على هذا الأسلوب إلاّ في المعاني المهمة التي يهيئون النفوس لتلقيها"[1].

ويمكن توضيح ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ (الحج).

فقد جاءت هذه الآية بعد ذكر قصة المكذبين بالرسالات، وبالأنبياء، وإهلاك الله القرى وهي ظالمة، متضمنة البنية الإحالية لضمير الشأن (فإنّها لا تعمى الأبصار ...) كي تداهم نفوس المتلقين في كل زمان ومكان بهذه الحقيقة، التي لا يتمكن من إنكارها ذو بصر وعقل، إلا أن يكون أعمى البصيرة والقلب. وقوة هذه البنية تستشرف من حثّها المتلقي على تدبر ما سبقها من آيات وعبر، وبالتالي يحصل الربط بين السابق – على الرغم من حيزه الواسع – على ضمير الشأن، واللاحق المتميز بقصره، وبلاغته، وقوة تأثيره، وكأنّ ضمير الشأن يريد أن يكثف دلالته، ويعززها من خلال تصوير حال أولئك الذين يرون ما حلّ بالأمم السابقة، بالإحالة إلى ما هو لاحق لضمير الشأن، بأنهم عمي القلوب لا عمي الأبصار.

وبالتالي فإنّ المتلقي إذا ما فعل ذلك، واعتبر أحوال السابقين، فإنه لا يستطيع الانفلات من شدة وقع هذه البنية الإحالية على نفسه، فتنصاع نفسه مستجيبة ملبية.

يفسّر عبد الفتاح لاشين السر البلاغي في ضمير الشأن بقوله: "البيان بعد الإبهام أوقع في النفس وأليق ... وذلك لأنّ السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف يكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن، وبذلك تسنى ذكر مدلول الضمير مرتين، مرة على سبيل الإبهام، وأخرى على سبيل التوضيح، وذلك مما يحقق المقصود وهو التقرير والتمكين"[2].

١- خصائص التراكيب، ص١٨٧-١٨٨.

٢- المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص١٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما يرى يحيى العلوي فيما ينقله عنه محمود ياقوت، أنّ سر الجمال في ضمير الشأن هو "أنّ ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله، إنما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها، وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً، وتفسيره ثانياً، لأنّ الشيء إذا كان مهماً فالنفوس متطلعة إلى فهمه، ولها تشوق إليه، فلأجل هذا حصلت فيه البلاغة، ولأجل ما فيه من الاختصاص بالإبهام لا يكاد يرد إلاّ في المواضع البليغة المختصة بالفخامة"[1].

وكما يبدو فإنّ الإبهام والغموض في ضمير الشأن الناتجان عن تأخر المفسر الذهني هما السبب في سره البلاغي والجمالي، وهما السبب في قوته، وكثرة معانيه، وغزارة دلالته.

لكن يبقى أن نذكر ما قاله البحيري، وهو من الأهمية بمكان، من أنه ينبغي التنبه إلى أنّ دراسة البنية الإحالية لضمير الشأن في النص القرآني، بأنها ليست بنية محشورة أو غريبة عنه، بل ينبغي فهمها وتحليلها كبنية لا تنفصل عن السياق أو النص المحيط بها[2]. لذا يجب إعادة النظر في دراسة تلك البنية في ضوء السياقات اللغوية المتضمنة لها والمحيطة بها، كي يتسنى الكشف عن مجالاتها الاقتصادية، بشكلٍ أفضل وأدقّ.

الاقتصاد في المطابقة في البنية الإحالية:

الأصل المطابقة في البنية الإحالية بين العنصر الإحالي، والعنصر الإشاري في العدد والجنس ونحوهما، ويعد الترخص في المطابقة بين عنصري البنية الإحالية وخاصة العددية من الصعوبات الكبيرة التي تجابه من يعالج نظام الإحالة في اللغة العربية؛ وذلك بسبب خفاء العلاقة بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري الناتجة عن عدم تحقق المطابقة[3].وهذا موطن اقتصادية الترخص في المطابقة.

إنّ فاعلية هذه الوسيلة تكمن في حرص المتكلم أو منشئ النص على تعديل هذه الوسيلة، وتحسين أدائها، وذلك بالعدول عن الأصل والمألوف، الذي يمنحها فاعلية وقوة على التأثير في المتلقي، والذي بدوره يعمل على البحث عن طبيعة هذا العدول، كأن يبحث عن طبيعة العلاقة – في ظاهرة الضمائر – بين العنصر الإحالي (الضمير) والعنصر الإشاري (المحال إليه)، فيلجأ إلى التأويلات المختلفة، التي تمنح التحليل النصي فيضاً من المعاني والدلالات.

١- علم الجمال اللغوي، ج١، ص٤٤٤.

٢- انظر: دراسات لغوية تطبيقية، ص١١١، ١١٧.

٣- المرجع السابق، ص٩٣ –٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنّ مجال المطابقة في اللغة هو الصيغ الصرفية والضمائر، فلا مطابقة في غيرهما[1]، وللمطابقة محاور خمسة هي: المطابقة في الشخص، والعدد، والنوع، والعلامة الإعرابية، والتعريف والتنكير[2]. وما يخصّ ظاهرة الضمائر من هذه المحاور الشخص، والعدد، والنوع حسب.

وتعدّ المطابقة وسيلة مهمّة من وسائل الربط في الأساليب اللغوية بعامة، ومن وسائل الربط بالضمير بخاصة. يقول تمّام حسّان عن طبيعة هذه الوسيلة في الربط بين أجزاء الكلام: "وإنّما كانت وسيلة للربط؛ لأنّ في اشتراك العنصرين اللغويين في محور واحد من محاورها — يعني محاور المطابقة المختلفة — نوعاً من التصنيف يحمل في طيّه دعوى ضمنية بانتماء كليهما إلى صنف واحد، وارتباط أحدهما بالآخر بواسطة هذه الشركة"[3].

فالأساليب التي تلتزم الربط بالمطابقة بين العناصر اللغوية هي أساليب تقوم على الربط بين تلك العناصر ربطاً شكلياً أكثر منه دلالياً، وهي أساليب ترمي إلى الالتزام بالمنطقية وبالعلمية؛ لترسم علاقات طبيعية بين الأشياء، بعيداً عن كلّ التجاوزات، وهدفها إحراز وظيفة اللغة الأساسية في نقل المعلومات، وإقامة التفاهم بين المتخاطبين، كما في اللغة العملية اليومية وفي اللغة العلمية. وبالتالي هي لغة، تبتعد عن كلّ الأشكال والصور الأسلوبية المبتكرة، التي يمكن أن تمنحها فنية وجمالية، وبالتالي اقتصادية دلالية، وهي لغة، ليس لديها أيّة رغبة في تحقيق أيّة أهداف لغوية، ذات أبعاد بلاغية اقتصادية.

غير أنّ اللغة الأدبية الرفيعة المستوى العريقة المحتوى كلغة القرآن الكريم، والأدب، والشعر، على النقيض من اللغة السابقة؛ لأنّها تحاول دائماً الارتقاء في أساليبها، وتسعى إلى تطوير أدائها وتحسينه، وتعمل على ذلك بكل ما يتيسر لها من وسائل لغوية وغيرها، وبكل ما يمكن أن تمنحه لمنشئها ولمتلقيها من تلك الوسائل اللغوية وغير اللغوية.

ولذا يعدّ العدول عن المطابقة إلى المخالفة وسيلة مغرية للمنشئ والمتلقي، بإمكانهما استغلالها الاستغلال الأمثل في سبيل تطوير الأساليب اللغوية، وزيادة كفايتها النصية، دلالياً، ونفسياً، وبلاغياً.

وتتضح أهمية العدول عن المطابقة بأنواعها المختلفة من اتخاذه العرب طريقة في التعبير، وكذلك الكتاب العزيز. فهو يعدّ سمة من سماته الأسلوبية، وهو يسعى سعياً "متكرراً مقصوداً إلى الانزياح عن قانون المطابقة انزياحاً

١- انظر: اللغة العربية (معناها ومبناها)، ص٢١١.

٢- أنظر: الخلاصة النحوية، ص٩٥-٩٦، والمرجع السابق، ص٢١١-٢١٢.

٣- البيان في روائع القرآن، ص١٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يلفت فنياً نظر المتلقي ويلفت تأويلياً وإعجازياً نظر المفسر فيحاول ... أن يعلل عدم المطابقة في القرآن تعليلاً يبرز من خلاله حسن نظم القرآن وإعجازه"[1].

والعدول عن المطابقة في الضمائر يشكل حجماً كبيراً، ويتخذ حيزاً رحباً، وفضاءً بعيداً في القرآن الكريم، مما يشكل ظاهرةً واسعة، تستحق الدراسة والبحث لقاء الكشف عن طبيعتها وقدرتها وكفايتها، ودورها في منح الأساليب القرآنية دلالات أوسع، وتأويلات أكثر، تجعل من ظاهرة الضمائر بخاصة، والظاهرة القرآنية بعامة، ذات أبعاد اقتصادية مختلفة.

وهذه الظاهرة العدولية -عدم التطابق بين عنصري البنية الإحالية- في القرآن الكريم، وسمها صبرد بسمات ثلاث، هي:

١. إنّ عدم التطابق بين الضمير ومرجعه ورد في القرآن كثيراً، إذ يقع في تسعة وتسعين موضعاً، إلاّ أنّ حالات عدم التطابق إذا ما قورنت بحالات التطابق فهي قليلة جداً.

٢. إنّ الاختلاف في التطابق في القرآن مقصود لسببين:

أ. لبيان أنّ القرآن محكم، وهذا سر إعجازه.

ب. لتكرار الاختلاف في التطابق عدة مرات.

٣. إنّ لعدم التطابق أغراضاً بلاغية، أهمها: أنّ الله أراد أن يحرك عقول العباد؛ ليفكروا ويتدبروا ذلك، وقد فعلوا، وهذا الاختلاف واضح من كتب التفسير وعلوم القرآن، وهي تشهد بذلك[2].

وبالإمكان تقرير جملة من الحقائق تكشف عن اقتصادية المخالفة بين طرفي البنية الإحالية للضمير شكلياً ودلالياً، وهي:

- التزام منشئ النص بالمطابقة اللفظية بين طرفي الإحالة يحقق له اقتصاداً في الجهد العضلي في أثناء عملية إنتاج النص، وذلك من ما يعوضه الضمير من كلام يبينه ويفسره، فهو يغني عن إعادته وتكراره.

١- قضايا اللغة في كتب التفسير، ص٤٩٩.

٢- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٦٦-٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- العدول عن المطابقة اللفظية في البنية الإحالية للضمير بمختلف أنواعه وأشكاله في الشخص، والنوع، والعدد من قبل منشئ النص، يحقق له اقتصاداً في الدلالة، فهذا العدول يثير انتباه المتلقي، ويشغله، ويتطلب منه تفسيراً له. وفي سبيل إيجاد تفسير لهذا العدول يبذل المتلقي جهداً فكرياً وذهنياً سعياً وراء فك شفرة منطوق البنية الإحالية للضمير، التي تتصف نتيجة هذا العدول بالخروج عن الأصل، والمألوف، وبالصعوبة والتعقيد، وذلك كما في حالات عود الضمير المذكر إلى المؤنث أو العكس، وفي حالات عود، الضمير المفرد إلى المثنى، أو الجمع، أو العكس، ونحو ذلك، وكلها أساليب من العدول تصطدم مع ما عهده المتلقي في الأساليب العادية، فيلجأ إلى التأويلات التي تؤدي به إلى احتمالات دلالية كثيرة، هي هدف وسيلة العدول، وهدف ظاهرة الاقتصاد اللغوي.
- المراوحة في استخدام البنى الإحالية ذات المطابقة اللفظية تارةً، واستخدام البنى الإحالية ذات المطابقة المعنوية تارةً أخرى، يعد شكلاً من أشكال المقابلة والموازنة بين البنى الإحالية للضمير، يتحقق بسببها مبدأ التوازن اللغوي، الذي هو من أهم مبادئ الاقتصاد اللغوي خاصة على المستوى النصي، لأنّ تحقيق هذا المبدأ ينشأ عن مبدأ آخر، وهو التخطيط وحسن التوزيع، فاستخدام البنى الإحالية بمختلف شكالها، ووضعها في مواطنها المناسبة، والمراوحة بينها أمر يحتاج إلى تخطيط، وحسن توزيع، لوسائل النص بكليته، وربّما احتيج إلى هذا التخطيط في الموازنة بين البنى ليس على مستوى النص، بل على مستوى الآية والجملة.

وحقيقة هذا المبدأ من الأهمية بمكان ، كونه يتطلب جهداً من مفسري النص القرآني بخاصة، والنصوص بعامة، في سبيل الكشف عنه، وهذا الجهد يعطي صورة واضحة عن أهمية هذا المبدأ وحقيقته، في إبراز ظاهرة الاقتصاد اللغوي عموماً.

- العدول عن المطابقة اللفظية إلى المعنوية ليس عملية عشوائية اعتباطية، بل هو عملية ينبغي أن تتسم بالدقة اللغوية، وإذا ما توفرت هذه العملية في البنى المعدلة فإنّها بالتأكيد قد أخذت جهداً ذهنياً من منشئ النص، كما أنها ستحتاج إلى جهد مماثل من المتلقي؛ ليحللها، ويفسرها، ويفهمها.

فعمليتا إنتاج البنى المعدلة، وتحليلها بحاجة إلى دقة لغوية. التي هي الأساس في إضفاء جمالية على النص، ثمّ في منحه اقتصادية لغوية عالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه الحقائق هي مبادئ عامة لظاهرة الاقتصاد اللغوي، تعمل المطابقة على تحقيقها بالبنى الإحالية المختلفة؛ لتكون ذات أبعاد اقتصادية المختلفة.

ولتوضيح هذه المبادئ أعرض مجموعة من الشواهد القرآنية، التي تشتمل على بنى إحالية، عملت فيها يد العدول من المطابقة إلى المخالفة، وسيقتصر الاستشهاد على العدول في المطابقة في النوع، والعدد.

عدم المطابقة بين طرفي البنية الإحالية في النوع:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ ... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾ ﴾ (يوسف).

فقال سبحانه: (رأيتهم)، و(ساجدين)، و لم يقل (رأيتهنّ)، و(ساجدات)، بحسب الأصل في جمع غير العاقل.

يقول الفراء معلقاً على العدول في بنية الإحالة في الآية الكريمة: "وأمّا قوله (رأيتهم لي ساجدين) فإنّ هذه (النون) و(الواو) إنّما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس وما أشبههم، فيقال: (الناس ساجدون والملائكة والجن ساجدون)، فإذا عدوت هذا صار المونث والمذكر إلى التأنيث، فيقال: (الكباش ذبحن...) ولا يجوز (مذبوحون)، وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء؛ لأنهم وصفوا بأفعال الآدميين، ألا ترى أنّ السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين، فأخرج فعلهم على فعال الآدميين"[1].

فالعدول عن الأصل في المطابقة في الآية لغرض دلالي، استطاع الفراء التوصل إليه – ربّما – بعد جهدٍ ذهني ثقيل، وتأمل فكري طويل.

عدم المطابقة بين طرفي البنية الإحالية في العدد:

المتأمل لهذا النوع من العدول في حالاته الثلاث: إفراداً، وتثنية، وجمعاً، في الكتاب العزيز، وخلافات المفسرين حولها يدرك أهميتها، وفاعليتها، وقوتها، في تحريك العقول وإعمالها، وفي حثّها على الوصول إلى حلٍ يفسر ذلك العدول، الذي لفّ بالغرابة، والتعقيد، والصعوبة، في كثير من الأحيان.

١- معاني القرآن، ج٢، ص٣٤-٣٥. ومن مثل هذه الآية في عدم التطابق في النوع: (فصلت: ٢١)، و(النمل: ١٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من ذلك – ومما قد اختلف حوله المفسرون وتعددت آراؤهم فيه – قوله تعالى: ﴿ ...وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا ... ﴿٣٤﴾ ﴾ (التوبة).

أورد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) عدداً من الآراء حول عود الضمير في (ينفقونها)، والاختلاف في وجه إفراد الضمير، مع كون المذكور قبله هما: (الذهب والفضة).

منها: قيل إنّه قصد إلى الأعمّ الأغلب، وهو الفضة، كما يقول الأنباري. وقيل إنّ الضمير راجع إلى الذهب، والفضة معطوفة عليه، والعرب تؤنث الذهب وتذكره. وقيل إنّ الضمير راجع إلى الكنوز المدلول عليها بقوله (يكنزون). وقيل إلى (الأموال). وقيل إلى (الزكاة). وقيل إنّه اكتفى بضمير أحدهما عن ضمير الآخر في فهم المعنى. وقيل إنّ إفراد الضمير من باب الذهاب إلى المعنى دون اللفظ؛ لأنّ كلّ واحد من الذهب والفضة جملة وافية، وعدة كثيرة، ودنانير ودراهم[1].

وهذا الكمّ الهائل من الاجتهادات والتأويلات يدل دلالة واضحة على إعجاز البنية الإحالية للضمير في الآية الكريمة، وهذه الاجتهادات قد نتج عنها كمّ من المعاني والدلالات، فالعدول في الآية استدعى جهوداً ذهنية وتأويلية أدت إلى واسع من الدلالات.

ومن التأويلات والاجتهادات ما يمكن أن يعدّ حصيلة لغوية رائعة، تتسم بالدقة، وببذل الجهد، أقصى جهد ذهني ممكن، وتنمّ عن نظرة متوازنة للنص القرآني، وعن تخطيط وحسن توزيع لا مثيل لهما. من ذلك ما يمكن أن نجده في تفسير الشعراوي حول عود الضمائر إلى مفسرها، وسبب العدول عن الأصل فيها، في قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ... ﴿٩﴾ ﴾ (الحجرات). والضميران هما في (اقتتلوا) و(بينهما).

١- أنظر: فتح القدير، ج٢، ص٥٠٩-٥١٠. وكاختلاف المفسرين في هذه الآية حول إفراد الضمير مع كون المذكور شيئين، اختلافهم في: أنظر: (البقرة: ٤٥)، و(الجمعة: ١١)، و(التوبة: ٣٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول الشعراوي فيما ينقله عنه صيرد: "رجع ضمير الجمع في (اقتتلوا) إلى الطائفتين؛ لأنهما حين اقتتلوا اختلطوا فصاروا جماعة واحدة، فساغ عود ضمير الجمع عليهما، ورجع إليهما الضمير مثنى في (بينهما) لأنهما حينما جلسوا للصلح جلست كل واحدة في جانب، فساغ عود الضمير إليهما"[1].

فتفسير الشعراوي لعود الضمير في كلتا الحالتين له وجه من القبول والاستحسان؛ وذلك لأمرين: الأول؛ لأنه تفسير حقق جملة من مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، أهمها: ما بذله شعراوي من جهد واجتهاد في تفسير الآية كمتلقٍ لها، وما نتج من قبول لتفسيره لدى من نقل عنه كمتلقٍ عن متلقٍ. وأمر ثانٍ: لأنّ تفسيره للآية اتّسم بالدقة اللغوية، بدليل استحسان تفسيره. وأمر ثالث: لأنّ تفسيره اتّسم بالاتّزان؛ فقد كشف عن مبدأ الموازنة في البنية الإحالية للضمير في الآية الكريمة؛ وذلك باعتباره أنّ الضمير في (اقتتلوا) راعى معنى (الطائفتان)، وأنّ الضمير في (بينهما) راعى لفظ (الطائفتان)، إذ تعتبر مراعاة المعنى ثم اللفظ شكلاً من أشكال الاتزان في النص القرآني، ثمّ في تفسيره.

ولعلّ في البنية الإحالية للضمير الإشاري، والإخلال في المطابقة بين الضمير الإشاري وما يعود إليه، ما يكشف عن دور العدول في تنمية اقتصادية البنية الإحالية للضمير الإشاري، والنص القرآني ، من ما تستدعيه المفارقة اللفظية من المتلقي، من مراجعة الآيات السابقة للبنية، بغية تفسير العدول الحاصل فيها، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ... ﴿١١١﴾ ﴾ (البقرة).

فالبنية الإحالية في الآية (تلك أمانيهم) تستدعي أنّ الآية قد ذكرت مجموعة من الأماني، في حين أنّ الآية لم تذكر إلا أمنية واحدة، وهذا يدعو المتلقي إلى البحث عن باقي الأماني؛ ليجدها في الآيات: (١٠٥، ١٠٩) السابقة للآية موطن الشاهد. يقول الخطابي: "إنّ الذي جعل طرح السؤال مشروعاً هو التباعد بين الآيات التي وردت فيها الأماني"[2].

كما أنّ الإخلال في المطابقة بين الضمير ومرجعه يتضح من الصور العدولية التي تحمل في طيّاتها تحقيق كثير من مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وعلى رأسها الاقتصاد الدلالي، الناشئ عن مبدأ الاقتصاد الذهني، ويتلوها عرض

١- مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٦٨-٦٩.

٢- لسانيات النص، ص١٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صورة من التوازن بين الألفاظ والمعاني، وذلك عن طريق مراعاة اللفظ تارة، والمعنى تارة أخرى، وذلك في أسلوب قرآني طريف معجز.

ويمكن توضيح ذلك بـــ (من) الشرطية في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ ﴾ (الزخرف).

فالضمير في (له) الأولى يعود على لفظ (من)، وفي (يصدونهم) على معنى (من)، وفي (جاءنا) المستتر على لفظ (من)[1]. وكل ذلك في توازن ومراوحة بين عود الضمير على لفظ (من) تارةً، وعوده على معناها تارةً أخرى.

وأمّا الدقة في التفسير، والرزانة في الفهم، والعمق في الاستبطان، والغزارة في المعاني، والدلالات لهذه الآية، فتظهر في قول النسفي: "وإنّما جمع ضمير (من) وضمير (الشيطان)؛ لأنّ (من) مبهم في جنس العاشي، وقد قُيّض له شيطان مبهم في جنسه، فجاز أن يرجع الضمير إليهما مجموعاً"[2].

١- انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص٤٦.

٢- النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، ص ١١٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث:

اقتصاديات الحذف في لغة القرآن الكريم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعالج هذا الفصل القضايا الآتية:

- أهمية البنية الإحالية للحذف الاقتصادية.
- وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للحذف، ومظاهرها.

أهمية البنية الإحالية للحذف الاقتصادية:

تظهر أهمية البنية الإحالية للحذف الاقتصادية بمعاينة بنيتيها: الشكلية السطحية المتمثلة بالأدوات والوسائل اللغوية المختلفة، والمفهومية العميقة المتمثلة بالأدوات والوسائل غير اللغوية العقلية أو المستبطنة وغير الظاهرة في البنية السطحية، وذلك بمعاينة أدوات ووسائل كل بنية على حدة، ثمّ محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين تلك الوسائل اللغوية وغير اللغوية، وما ينتج عنها من اقتصادية في الشكل والدلالة. وبتعبير علم اللغة الاقتصادي التعرف إلى علاقة (الوسائل – الغايات) في تأدية المهام والوظائف اللغوية المختلفة.

وهذه الوسائل وما يمكن أن تحققه من غايات اقتصادية يمكن حصرها بأربعة عناصر هي:

١- العنصر الإحالي؛ أي المحيل أو المحذوف.

٢- العنصر الإشاري؛ أي المحال إليه أو المذكور.

٣- نوع الإحالة؛ التي تسهم وتساعد في تبيين أو تعيين المحذوف.

٤- الغاية المرتجاة من الإحالة الحذفية.

وهذه الوسائل وغاياتها يمكن جدولتها اقتصادياً على النحو الأتي:

بنية الإحالة الحذفية

(الوسائل والغايات)

المحيل (المحذوف):	المحال إليه:	نوع الإحالة:	الغاية:
– حجمه: كبير، صغير	– مذكور	– داخلية	– دلالة كبيرة
– تقديرة: صعب، سهل	– غير مذكور	– خارجية	– دلالة صغيرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأفضل وسيلة لفحص كفاية علاقة هذه الوسائل – الغايات، في تحقيق وظائف البنية الإحالية للحذف ومهامها هي في التعرف إلى مدى التزام البنية بعناصرها المختلفة بالقواعد النحوية. فالالتزام بالقاعدة والخروج عليها أساسان مهمان في تقييم فاعلية البنية الإحالية للحذف، وتقدير كفايتها واقتصادياتها في مستوييها الشكلي، والدلالي، لذا ستكون المعالجة الشكلية، والدلالية لاقتصادية البنية الإحالية للحذف، وفقاً لمعياري الالتزام بالقواعد والعدول عنها، وبالتالي ستكون عملية التقييم على هديهما.

١- الالتزام بالقاعدة النحوية:

إنّ قبول أية ظاهرة لغوية متوقف على صحة القاعدة النحوية أولاً، ثمّ صحة المعنى ثانياً، وهما مطلبان أساسيان في القبول والرفض، ومن نافلة القول في أية ظاهرة، لذا فإن من شروط قبول أية بنية حذفية، هو عدم الإخلال بالمعنى الذي هو نتيجة حتمية للالتزام بقواعد الصحة النحوية.

والحذف وإن كان فيه مخالفة للأصل اللغوي إلاّ أنّ اللغة وضعت له قواعد تضبطه، وتوجهه، بحيث يحافظ على الأقل على أقل المطالب الاستعمالية، وهو تأدية المعنى بدون لبس.

غير أنّ وقوف بنية الحذف عند مطالب الحدود الاستعمالية، والالتزام بقواعد الصحة النحوية دون أن تتجاوزها، يحقق للبنية اقتصاديةً لا تتجاوز شكل اللغة وسطحيتها.

وهذه الاقتصادية لبنية الحذف الشكلية تظهر من خلال حرص المتلقي على تقدير حجم المحذوف مادياً أهو صغير حرف أو كلمة، أم كبير جملة أو جمل أو أكثر، ثمّ من حرصه على الموازنة بين هذا الحجم للمحذوف، وبين حجم المحال إليه المذكور؛ إذ إنّه كلما كان حجم المحذوف أكبر من المحال إليه المذكور، كانت الاقتصادية الشكلية للبنية الحذفية أكبر؛ لأنّ البنية السطحية للمنطوق قد تخلصت من ذكر ذلك المحذوف، الذي لو ذكر لترهلت البنية السطحية، وتمددت، وثقلت. وربّما حقيقة هذا التصور تنسجم مع فكرة العدول المتصلة بالشكل دون الدلالة، التي ترى أنّه "إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى"[1]. وبالتالي فإنّ اقتصادية المحذوف من الناحية الشكلية تكون بالعدول عن هذا الأصل، أي بالعدول عن قلة المحذوف إلى كثرته. هذا في حالة ما يكون المحذوف ذا أهمية بالنسبة للناصّ والمتلقي، وأمّا في حالة ما يكون المحذوف غير مهم، والأهمية واقعة على المذكور؛ فإنه

١– البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص ١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلما قلّ حجم المذكور (المحال إليه) كانت اقتصادية بنية الحذف أكبر؛ لأنّ فاعلية قلة حجم المنطوق في هذه الحالة تعادل فاعلية كثرة حجم المحذوف في الحالة السابقة وتساويها.

لذا فإنّ فاعلية بنية الحذف من الناحية الاقتصادية الشكلية تظهر عموماً في صورتين:

الأولى: كثرة حجم المحذوف، ويتمثل في إيجاز الحذف.

الثانية: قلة حجم المذكور، ويتمثل بإيجاز القصر.

وعليه، يمكن القول إنّ اقتصادية البنى الإحالية للحذف يراعى في تقديرها، وتقييمها أمران:

الأول:حجم المحذوف.

الثاني:حجم المذكور.

كما يمكن أن يخلص إلى حقيقة عامة تمس كلّ حالات الحذف، هي أنّ الحذوف في الغالب تتمتع ببعد اقتصادي يبرز في بنية الحذف الشكلية، فمعظم الحذوف خاصة تلك ذات الدور الرابطي، التي تربط بين عنصري الإحالة، توفر على بنية الحذف بشكل خاص، وبنية النص بشكل عام، جهداً عضلياً يتمثل بالإقلال من حجم النص وطوله. وهذا الشكل من الاقتصاد اللغوي يمكن تصوره في مختلف أنواع الحذف دون استثناء من قطع، واختصار، واكتفاء، واحتباك، واختزال.

إنّ اقتصادية البنية الحذفية من الناحية الشكلية تبرز من ما تحققه من مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، فبنية الحذف الملتزمة بقواعد النحو أوضح معنى، وأقل حجماً، وأسرع إنجازاً، وأسهل فهماً، وأكثر توازناً، من نظيرتها بنية الذكر، وذلك يظهر بمقارعة البنيتين معاً.

وتحقق مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي يمكن استخلاصه من قولات الدارسين في بعض أسباب الحذف تحديداً، كقولهم بأنّ من أسبابه "بمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر"[1] كحالة الحذف استغناء بقرينة شهادة الحال، التي تظهر مبدأ أقل جهد عضلي ممكن، وكذلك "التنبيه على أنّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف،

١– البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم"[1] كحالة الحذف في باب التحذير، التي يستشرف منها مبدأ السرعة، ونحو ذلك.

غير أنّ العمل على تفعيل هذه المبادئ على مستوى شكل البنية الحذفية يؤدي إلى جعلها ذات كفاية دلالية عالية، وذلك يكون بالعدول عن القاعدة النحوية، وهو العنوان الآتي.

٢- العدول عن الالتزام بالقاعدة النحوية:

العدول في البنية الإحالية للحذف لا يعني التنازل عن قواعد الصحة النحوية، فالصحة النحوية مطلب لا يمكن التهاون فيه، أو التنازل عنه، مهما كانت الأسباب، وإنّما هذا العدول يلتزم الصحة النحوية التي تحافظ على سلامة المعنى، وترفع عنه كل لبس، إلاّ أنّ التنازل يحصل فيما تسمح به الصناعة النحوية قصد تحقيق أغراض دلالية ترمي إليها اللغة بحسب مواقفها المختلفة.

وهذا العدول عن القواعد النحوية يتحقق الجانب الآخر من اقتصادية البنية الإحالية للحذف، التي تتمثل في البنية المفهومية الدلالية، وهذه الاقتصادية المفهومية تقاس بحجم الناتج الدلالي، والجمالي، والبلاغي، المستبطن وراء بنية السطح، الذي يمكن أن يستشعره المتلقي في البنية العقلية الباطنة.

والحديث عن العدول يقتضي الكلام على علاقة الوسائل – الغايات، في تحقيق الأهداف والمهام اللغوية ذات الارتباط ببلاغات الكلام، ودلالاته، وجمالياته.

فالحذف عدول عن الأصل فـ"إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التغيير"[2]. فالعدول هو تغيير وانتهاك لما هو مألوف في الأساليب العربية، إلاّ أنّ ما ينبغي التنبه إليه في هذا الصدد أنّه ليس كل عدول عن الأصل يحقق اقتصادية دلالية، فهناك عدول تقف فاعليته عند الاقتصادية الشكلية، وهو ما عليه الكثير من البنى الحذفية، وهو ما عليه القليل منها، لانّ اللغة على العموم من طبيعتها الميل إلى السهولة واليسر خاصة في لغة التخاطب والعلم والعمل، وهذا يمكن تحقيقه بالقليل من الوسائل والجهود.

وأمّا لغة الإبداع والإعجاز فهي تحتاج إلى بعد نظر وتأمل وإعمال فكر في طريقة استخدام الوسائل، والأساليب اللغوية، التي تفضي إلى وفر دلالي، ومسحة جمالية، وكم بلاغي، وهذا يتحقق بالعدول في استخدام

١- البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٢٠.

٢- المرجع السابق، ج٣، ص١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوسائل المفضي إلى تحقيق المبادئ اللغوية المختلفة. وكل ذلك يظهر بالهماك المتلقي في العثور على الوسيلة التي يقدر فيها حجم المحذوف من الناحية الدلالية.

وأمّا وسائل العدول في بنية الحذف فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- بنية الحذف بنية رابطة، يربط فيها المحذوف الكلام المذكور، وهي بهذا الشكل فيها عدولان، الأول: أنّ الربط بحد ذاته عدول، وهو حالة وسطى بين الارتباط والانفصال، والثاني: أنّ الأصل في الرابط أن يربط بين مذكورين أو أكثر في الكلام، لا بين محذوف ومذكور، أضف إلى ذلك أنّ الحذف عدول عن الذكر، إذ الأصل الذكر. وهذه العدولات المتراكبة تشحن بنية الحذف بدلالات، وإيحاءات واسعة، لا تتيسر في حالات الذكر، إذ الصمت في بعض المواقف أبلغ من الذكر.
- الأصل أن يقتصر الربط بالمحذوف على ما هو مذكور في الجملة، فيعدل إلى الربط بين أكثر من جملة. وهذا ما يمكن توضحه من آيات القرآن الكريم،إذ يقوم المحذوف بالربط بين أكثر من آية،وربّما أكثر من سورة[1].
- الإخلال في رتبة عنصري الإحالة الحذفية؛ إذ الأصل أن يتقدم المذكور على المحذوف، فيعدل إلى عكس ذلك، وهذا الإخلال ربّما يحدث إرباكاً لدى المتلقي، حيث لم يعهد مذكوراً يدلّ على هذا المحذوف، مما يضطرّه إلى البحث عن دليل يساعده في تقدير المحذوف، حتى يتصل الكلام، وينسجم أولاً، وحتى يتعرف مكان المحذوف من الكلام ثانياً.
- الإخلال في المطابقة بين عنصري الإحالة الحذفية، من حيث اللفظ والمعنى، وهذا يكون بما يحدثه الإخلال من زيادة احتمال تقدير محذوفات عدة لدى المتلقي، رغبة في فكّ شفرة الحذف وفهمها.
- الأصل أن يعود المحذوف إلى أقرب مذكور، فيعدل ليعود إلى أبعد مذكور.
- الأصل أن يعود المحذوف إلى مذكور واحد مفرد، فيعدل ليعود إلى جملة، أو جمل، أونص.
- الأصل أن يعود المحذوف إلى مذكور في سياق الكلام، فيعدل بالعود إلى ما هو غير مذكور، ممّا يمكن أن يفهم من سياق الحال والمقام.

١- انظر: علم اللغة النصي، ج٢، ص٢٢٦، ٢٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الأصل أن يفهم ويقدر المحذوف من السياق، فيعدل إلى ما يفهم من خارج النص. وبالعدول عن هذا الأصل وسابقه يفتح المجال إلى الاستعانة بالمرجعيات والإحالات العقلية، موطن اقتصاديات اللغة.

هذه وسائل العدول في رفع اقتصادية البنية الإحالية للحذف، وأمّا غاياته: الدلالية، والجمالية، والبلاغية، فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

الدقة اللغوية:

الحذف أسلوب دقيق رصين، يحتاج من منتج النص، ومن محلله كلّ براعة وإتقان، فهو ليس عشوائياً، ولا اعتباطياً، ولا عفوياً، بل يخضع لأسس، وقواعد تحكمه، وتضعه مواضعه، وهي ترتبط بقواعد اللغة، وبالمقام، وبعناصر عملية إنتاج الكلام، وتلقيه، وتحليله.

عد ابن جني الحذف من شجاعة العربية[1]، واعتبره الجرجاني من بعده أنّه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر ..."[2].

كما تستشف دقة باب الحذف ممّا وصفه به هادي نهر بأنّه "مظهر من مظاهر تكثيف التركيب العربي وإيجازه، والتخفيف من ثقله، ومن ثمّ التخفيف من عبء الحديث، وفي الإيجاز تكمن البلاغة، ويسمو الكلام، حتى يصل إلى قوة السحر في التأثير، وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعاً في النفس، وأتمّ بياناً وأفصح من الذكر"[3].

والحذف بهذه المواصفات ينسجم مع مبدأ الدقة اللغوية، كمبدأ من مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي يرمي إلى الإيجاز، والإثارة، وتكثيف المعنى، والسمو، وشدة التأثير، وجمال الكلام، ونحوها.

غير أنّ من الواجب التنبه له أنّ الحذف لا يحقق مكاسب التنمية اللغوية هذه في حالات الكلام العادي، أو في حالات عدم اللجوء إلى العدول النحوي، الذي يؤدي إلى مثل هذا العدول في الدلالة، وذلك بتكثيرها، وتكثيفها، وإسباغ الجمالية عليها، التي هي مظاهر لمبدأ الدقة اللغوية.

١-انظر: الخصائص، ج٢، ص٣٦٠.

٢- دلائل الإعجاز، ص١٤٦.

٣- التراكيب اللغوية في العربية (دراسة وصفية تطبيقية)، ص١٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بذل أدنى جهد عضلي وأعلى جهد ذهني :

العدول في استخدام بنية الحذف بمختلف وسائله يؤدي إلى وفر في الجهد العضلي لدى المتكلم، فيصير الكلام مختصراً موجزاً، وهذا الوفر عبّر عنه كثير من الدارسين قديماً وحديثاً بقولهم إيجاز الحذف هو التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة.

كما يؤدي العدول إلى زيادة المفهوم من بنية الحذف، وتلك الزيادة تنشأ مما تتصف به بنية الحذف في حالة العدول من إبهام، وغموض، وغلو، وتكلف، حيث تحتاج في هذه الحالة إلى إعمال الفكر، وبذل جهود ذهنية تشوفاً وتشوقاً إلى معرفة المراد من تلك البنية.

وأهمية هذا النوع من البنى في إيجاز الكلام، وتكثير معانيه أدركها كثير من الباحثين. يرى الزملكاني (ت ٦٥١هـ) قيمة الحذف، وأهميته، فيما يتسم به من إبهام، إذ يقول: "إنّ الإبهام – أي المتحصل من الحذف – ولو على احتمال مرجوح، يلقي في النفس تشوفاً إلى ما هو المراد، ويعظم لتكثير الموارد الوهمية، ويعلقه الوهم معرضاً عن المذكور بما لم يذكر، تعلقاً وهمياً من غير أن يخلصه لمعنى ذهني أو خارجي، فيرجع الذهن متقاصراً عن إدراكه، عاجزاً عن مرام صيده بشباكه، وآيساً عن اعتلاقه بأشراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه"[1].

وكذلك يرى الزركشي أنّ أهمية الحذف وقيمته في "ذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوفه إلى ما هو المراد، فيرجع قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه، ألا ترى أنّ المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور؟"[2].

وكذلك يمكن استشفاف أثر الحذف في تحريك الذهن، وما يترتب عليه من معانٍ من رأي محمد أبو موسى، إذ يرى بأنّ للحذف مزايا ثلاث: الاختصار أو الإيجاز، وصيانة الجملة من الثقل والترهل، وإثارة الفكر والحسّ، بالتعويل على النفس في فهم المعنى[3].

١– البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن،ص٢٣٩.

٢– البرهان في علوم القرآن،ج٣،ص١١٩.

٣– انظر:خصائص التراكيب،ص١١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد أشار دي بوجراند إلى تحقق هذا المبدأ في بنية الحذف؛ وذلك على مستوى واسع، وهو مستوى النص، إذ يقول: "ويتطلب الإيغال في الحذف جهداً أكبر، لربط نموذج العالم التقديري للنص بعضه ببعض، في الوقت الذي يقتطع من البنية السطحية بشدة"[1].

فالإيغال في الحذف الذي يؤدي إلى رفع اقتصادية اللغة يحتاج إلى جهد ذهني، وهذا ما حدا بممدوح عبد الرحمن إلى أن يصف البنية الإحالية للحذف بأنّها "بنية تجريدية ذهنية غير منطوقة... وهي تمثيل لم يتكلم به"[2].

ولذا فإنّ الحذف خاصة في حالة العدول عن المألوف يعدّ من أكثر الوسائل اللغوية إظهاراً لمهمة المتلقي، فهو الوسيلة الأكثر إثارة لذهنه من غيرها من الوسائل، وهذه الإثارة يترتب عليها تفاعل بين النص والمتلقي، ومن ثمّ يحدث التواصل بينهما[3].

وبالتالي فإنّ عملية التفاعل بين النص والمتلقي، وما يترتب عليها من عمليات ذهنية، وتأويلات، هي "عملية دلالية معنوية دقيقة، يأتيها المتخاطبان ـ المتكلم مضمراً حاذفاً، والمخاطب مؤولاً - وهي عملية تقوم على عملية تأويل أخرى متقدمة عليها، وليست مجرد عملية ملء فراغ بعنصر معلوم من سابق المقال، أو لاحقه، أو من شهادة الحال"[4].

وبما أنّها عملية ذهنية ودلالية ومعنوية فإنّ بالإمكان- أيضاً- وصفها بأنّها ذات أهمية فنية جمالية[5]، تظهر بما تثيره بنية الحذف من لذة واستعذاب بسبب كثرة التأويلات والاحتمالات.

ويمكن استيضاح أهمية بنية الحذف الإحالية في عملية تحريك الذهن، وتفعيله على نحو أكبر، إذا ما توسعنا في مفهومها لدى الدراسات الأدبية التي تعتبرها مقابلاً لما عرف بالنص الغائب أو"العلاقة القائمة ما بين النص الحاضر والنص الغائب"[6]، إذ النص الذي يحتوي على مثل هذه البنى الحذفية ينبغي التعامل معه بناءً على ما تقيمه هذه البنى من علاقة بين طرفين أحدهما حاضر، والآخر غائب.

١- النص والخطاب والإجراء،ص٣٤٥.

٢- من أصول التحويل في نحو العربية، ص١٤٧.

٣- انظر:علم اللغة النصي،ج٢،ص٢٤٥.

٤- أصول تحليل الخطاب،ج٢،ص١١٧٤.

٥- انظر:تحليل الخطاب الجدلي في القرآن(دراسة في لسانيات النص) (رسالة دكتوراة)،ص٢١٤.

٦- النص الغائب - نظرياً وتطبيقياً-(دراسة في جدلية العلاقة بين النص الحاضر والنص الغائب)،ص٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الصعوبة في استنباط المحذوف:

تكمن صعوبة استنباط المحذوف في العدول عن الأصل في صياغة بنية الحذف، وهذه الصعوبة تؤدي بالمتلقي إلى لذة ذهنية جمالية، تعدّ من غايات الاقتصاد اللغوي.

وربّما تكون الصعوبة في الحذف بسبب صعوبة تحديد أسباب الحذف من جهة، وقيمة ذلك الحذف من أخرى[1]. يقول ابن الجوزية في أهمية الحذف، وفيما يتولد عنه عندما يكون عسراً وصعباً، إنّ فيه "زيادة لذة، بسبب استنباط الذهن للمحذوف، وكلّما كان الشعور بالمحذوف أعسر، كان الالتذاذ به أشدّ وأحسن"[2].

التوازن والتخطيط:

بنية الحذف من أقدر البنى اللغوية على تصوير حالة التوازن اللغوي، إذ الحذف يتوازن مع الذكر، فالمحذوف يشير إلى ما هو مذكور، والمذكور يساعد في تقدير ما هو محذوف، وهذه الحالة من التوازن هي توازن بين ملفوظ ومفهوم. يقول محمد الشاوش: "وظاهرة الحذف ظاهرة تتصور في البنية الناقصة عند قياسها بالبنية التامة، ولا وجود لحالة يكون فيها القول بحذف عنصر من بنية دون أن يناظر ذلك بنية يوجد فيها ذلك العنصر، وبالتالي فإنّ التعرف على حالات الحذف يكون بمقارعة بنية ناقصة ببنية تامة،توافقها وترجع إليها"[3].

هذا في حالات عدم العدول عن الأصول اللغوية، وبالتالي عملية التوازن في هذه الحالة سهلة للباثّ والمحلل، لكن في الحالات التي نعدم فيها وضوح ما يحال إليه في النص تصبح المسألة صعبة، وتحتاج إلى جهد في سبيل إقامة التوازن. وفي مثل هذه الحالات على المنتج للنص، وعلى المحلل، أن يعملا على إقامة التوازن بين ملفوظ النص، وما يرمي إليه من معانٍ، حتى لا يختلّ الفهم، ويصير النص إلى حالة من التفكك وعدم الترابط.

وسائل الاقتصاد اللغوي في البنية الإحالية للحذف، ومظاهرها:

للبنية الحذفية وسائلها العديدة، التي تحقق بها اقتصاديتها على مستوى البنية، ثمّ على مستوى النص اللغوي، وبها تمنح بنية الإحالة الحذفية قوة وفاعلية وأسراً وتأثيراً، وذلك في مستوييها السطحي المنطوق، والعميق المفهوم، ممّا يجعلها أكثر قبولاً، وفائدةً، لدى المحلل للمعنى اللغوي.

١- انظر: دراسات لغوية تطبيقية،ص٢٢٦.

٢- الفوائد المشوق، ص١٠٩،والبرهان في علوم القرآن،ج٤،ص١١٩.

٣-أصول تحليل الخطاب،ج٢،ص١٢١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهي في سبيل تحقيق الغايات والمظاهر الاقتصادية المختلفة تلجأ إلى استخدام مجموعة من الوسائل اللغوية وغير اللغوية تقتصر فاعلية بعضها على مستوى سطح النص حسب، وبعضها الآخر على المستويين السطحي والمفهومي معاً. وبالتالي فإنّ هذه الوسائل بمجموعها يمكن تمثلها وفقاً لنظام الإحالات ومصطلحاته المختلفة، إذ الحذف نظام إحالي، يحيل فيه المحذوف إلى المذكور. فالوسائل اللغوية يمكن مقابلتها بالإحالات الداخلية، التي تحيل إلى داخل النص، وغير اللغوية يمكن مقابلتها بالإحالات الخارجية، التي تحيل إلى خارج النص. يضاف إلى ذلك بعض الأنواع والأشكال من الإحالات، التي يمكن اعتبارها استراتيجيات إحالية طارئة، أو معدلة على بعض أنواع الإحالات المألوفة، وأشهرها العدول في ترتيب البنية الإحالية للحذف، والعدول في المطابقة بين المحذوف والمذكور في اللفظ والمعنى.

ويمكن تقييم فاعلية وكفاية هذه الوسائل جميعها على ضوء ما ينتج عنها من وفر في الجهد العضلي، الذي يتبدى في اقتصاد الشكل للبنية الإحالية للحذف، ومن وفر دلالي يظهر في اقتصاد الدلالة للبنية؛ أي من خلال التعرف إلى طبيعة العلاقة بين الوسائل – الغايات في أداء مهام اللغة، وهذه الطبيعة تنكشف للدارس خلال فحص مدى التزام الوسائل اللغوية، وغير اللغوية، على المستويين الشكلي والدلالي لبنية الحذف، وحرصهما على تنفيذ مبادئ الاقتصاد اللغوي المعروفة.

الاقتصاد في شكل البنية الإحالية:

وسائل الاقتصاد في شكل بنية الحذف ومظاهرها، وكذلك وسائل الاقتصاد في دلالة تلك البنية ومظاهرها – عنوان المبحث اللاحق– يتداخلان مع ما يليهما من وسائل ومظاهر اقتصادية مختلفة، أو بتعبير آخر الوسائل والمظاهر الاقتصادية اللاحقة لهذين المبحثين– الشكل والدلالة– يمكن حصرها في هذين العنوانين.

ومن الممكن إجمال وسائل الاقتصاد في شكل البنية الحذفية ومظاهرها في القرآن الكريم(مادة التطبيق) فيما يأتي:

- إنّ تقييم كفاية هذه البنية من الناحيتين الشكلية والمفهومية يقوم على معرفة أسباب الحذف وأنواعه وأدلته، وفي سبيل تحديد وسيلة الاقتصاد في شكل بنية الحذف، والوصول إلى مظاهرها في لغة القرآن أجد في ما قاله الجرجاني عن أسباب تقدير الحذف وحصرها في أمرين سبيلاً إلى ذلك.

يرى الجرجاني أنّ أسباب تقدير الحذف في الكلام في الوجهين الآتيين:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

"أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم.

والوجه الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذفٍ ... من أجل الكلام نفسه،لا من حيث غرض المتكلم به"[1].

ويبدو أنّ الوسيلة إلى الاقتصاد في بنية الحذف الشكلية هي في السبب الثاني الذي يرجع سبب الحذف فيه إلى الكلام نفسه، أكثر من السبب الأول الذي يرجع سبب الحذف فيه إلى المتكلم؛ لأنّ غرض المتكلم غير ظاهر وخفي، يحتاج من الوسائل والجهود الكثير لمعرفته وتقديره. وأمّا السبب الثاني فهو النص المادي الملموس، الذي به يتيسر تقدير حجم المحذوف، وتتعين مساحته بكلّ سهولة ويسر. وبه- أيضاً - يمكن التعرف على فلسفة الحذف ومبادئه المختلفة.

لذا فإنّ اقتصادية شكل البنية الحذفية تكون واضحة وظاهرة وسهلة في الحالات التي يخضع فيها تقدير المحذوف إلى المذكور من الكلام، وإلى ما يملكه الكلام من أدلة مقالية ونحوية صريحة، لا لبس فيها، ولا غموض، إذ همّ المتلقي هنا تقدير حجم المحذوف، لا كثرة احتمالات تقدير المحذوف، كما في الاقتصاد في دلالة المحذوف.

وقريباً ممّا عند الجرجاني ما جاء به القزويني (ت٧٣٩هـ) في أثناء حديثه – مثلاً- عن حذف المسند إليه، إذ يقول "أمّا حذفه فإمّا لمجرد الاختصار، والاحتراز عن العبث، بناء على الظاهر، وإمّا لذلك مع ضيق المقام، وإمّا لتخييل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل،وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين؟"[2].

فاقتصادية الشكل-كما يظهر من كلام القزويني- ناتجة من مجرد الاختصار، والاحتراز عن العبث؛ أي من جمالية الحذف، وكذلك من التعويل على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، أكثر من شهادة العقل، التي هي وسيلة الاقتصاد في دلالة بنية الحذف، وكذلك في الاختصار مع ضيق المقام، الذي تظهر به مبادئ الاقتصاد في بنية سطح المنطوق، كتقليل حجم المنطوق، والسرعة في إنجازه، ونحوهما.

- إنّ اقتصادية شكل البنية الإحالية للحذف نوعان:

الأول: له أبعاد اقتصادية تتصل بالشكل، أكثر من اتصالها بالدلالة.

الثاني: له أبعاد اقتصادية تتصل بالدلالة، بالإضافة إلى الشكل.

والأول طريقه الالتزام بالقواعد النحوية، والثاني طريقه العدول.

١- أسرار البلاغة،ص٤٢١-٤٢٢.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة، ج٢، ص٤-٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

– إنّ الحذف بأنواعه وأقسامه المختلفة التي أشار إليها النحاة والبلغاء يتمتع بأبعاد اقتصادية شكلية، تظهر بقلة حجم منطوق بنية الحذف، ما عدا تلك الحذوف التي افترضها النحاة لأغراض تركيبية نحوية، كالحذف الواجب، وحذف الاقتصار، كحذف المفعول به، التي ليس لتقديرها أيّ أثر دلالي. وبالتالي فإنّ تقديرات النحاة لما هو محذوف منها ليست دائماً ذات بعد اقتصادي، وهم في حرصهم على تلك التقديرات يصدرون عن رغبة في المحافظة على أقيسة النحو، ومعاييره، فهم يحرصون على تعميم القاعدة في بعض الحالات، دون النظر إلى جدوى تلك القاعدة دلالياً.

– إنّ الحقيقتين السالفتين يقرران حقيقتين جديدتين، هما:

* كلّ اقتصاد دلالي في بنية الحذف هو اقتصاد شكلي.
* ليس كلّ اقتصاد شكلي فيها هو اقتصاد دلالي بالضرورة.

وكذلك:

* كل اقتصاد دلالي في بنية الحذف هو اقتصاد نحوي.
* ليس كل اقتصاد نحوي فيها هو اقتصاد دلالي بالضرورة.
* وهاتان الحقيقتان امتداد لما قد أكدت عليه في الفصل الأول من أنّ:
* كلّ كلام صحيح بلاغياً هو صحيح نحوياً.
* ليس كلّ كلام صحيح نحوياً هو صحيح بلاغياً بالضرورة.

– إنّ ما يشيع في اللغة من اقتصاديات الحذف كالاقتصاد الصوتي والصرفي والنحوي، إنّما هو ذو صلة باقتصاديات الشكل أكثر من اتصاله باقتصاديات المفهوم، كالاقتصاد الدلالي والبلاغي والجمالي الذي يكاد ينحصر في بلاغات النصوص، وجمالها الفني، وبجالات تفوقها الإبداعي، كالذي نصادفه في لغة القرآن، والشعر، والنثر الفني.

– إنّ الجدوى الاقتصادية في شكل بنية الحذف يمكن قياسها في ضوء ما تحققه، أو ما تلتزم به من مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي التي تنسجم مع المواقف، والأغراض الحياتية العملية العادية المستعجلة، والتي تستدعي لغة صريحة، ليس لها أية أغراض فنية، ولا تتطلب من متلقيها كبير تأمل، وتمهل، وتفكر. وهي لغة تحسّ في جوانب وموضوعات القرآن الكريم، التي تخص جميع الناس بمختلف طبقاتهم، وهي – أيضاً – موجودة في بعض الأغراض الشعرية، كالشعر التعليمي مثلاً، وكذلك في النثر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا هذه المبادئ وشواهدها القرآنية فهي:

أ- مبدأ الجهد العضلي الأقل: هذا المبدأ ارتباطه ببنية السطح أكثر من ارتباطه ببنية العمق؛ أي يرتبط بحجم الوسائل اللغوية المستخدمة في تأدية الأغراض اللغوية، لذا فإنّ الحكم عليه بالتحقق في بنية الحذف يكون بالنظر إليه من جهتين: الأولى، بالنظر إلى حجم المذكور الدال على المحذوف، إذ إنّه كلما كان صغير الحجم كان أكثر اقتصادية، وأمّا الثانية، فتكون بالنظر إلى حجم المحذوف نفسه، إذ إنّه كلما كان كبير الحجم كان أكثر اقتصادية، وبيان ذلك في المخطط الآتي:

١- المحال إليه(مذكور صغير)/ المحيل(محذوف كبير) ← اقتصاد عضلي كثير

٢-المحال إليه(مذكور كبير)/ المحيل(محذوف صغير) ← اقتصاد عضلي قليل

واللغة دائمة السعي إلى تحقيق هذا المبدأ في سياقاتها اللغوية المختلفة، فهو مظهر من مظاهر بلاغتها وقوتها، غير أنّ هذا السعي تضبطه قواعد وأسس ذكرها النحاة، كي لا يؤدي إلى إهدار المعنى، والتفريط في كفاية اللغة، وقدرتها على التعبير. لذا فاللغة تعمل على الموازنة بين الجهد العضلي والمحافظة على المعنى، بحيث لا يكون أحدهما على حساب الآخر.

فمن قواعد النحاة – مثلاً- التي تحرص على ترشيد وتقنين عملية الحذف قول سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "كلّما كثر الإضمار- يعني الحذف- كان أضعف"[١]، وبالمقابل كلّما قلّ كان أقوى، ولذا قال النحاة من بعده: يجب تقليل مقدار المقدّر ما أمكن[٢].

ويمثل النحاة على ذلك بحذف بعض الكلمات بقوله تعالى: ﴿... وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ...﴾ (البقرة)، فيقدرون (حبّ العجل)، ويرون أنّه أولى من تقدير(حبّ عبادة العجل) لقلة اللفظ في التقدير الأول[٣].

١- كتاب سيبويه، ج١،ص٢٥٩.

٢- انظر: مغني اللبيب، ص٨٠٢، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٤٠، ومن أصول التحويل في نحو العربية،ص١٦٠.

٣- انظر: من أصول التحويل في نحو العربية، ص١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما قاله النحاة في حذف الكلمات يمكن أن يطبق على حذف جملة أو أكثر،كتلك الحذوف التي نجدها ضمن سياقات القصص القرآني، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴿٥٨﴾ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ... ﴿٥٩﴾ ﴾ (يوسف).

فبين كلمة (منكرون)، وجملة (ولمّا جهزهم)، يمكن تقدير الجمل الكثيرة، إلاّ أنّ النص القرآني حذفها، وذكر ما هو مهمّ في أداء وظيفة النص القرآني، لأنّ في ذكرها تفويت على النص قدرته وجماله، وبالمقابل فإنّ في انشغال المتلقي في تقديرها قد يفوت عليه متعة التفكر بما هو مهمّ، وهو بنية المنطوق من الآيات، إذ التفكر بالمحذوف في مثل هذه الحالات لا يخدم دلالة النص، ولا يرفع من كفايته شيئاً. غير أنّ من الممكن القول إنّه إن كان تقدير المحذوف لا يخدم الجانب الدلالي، فإنّه يخدم الجانب الشكلي، فهو حذف يودي ببنية منطوق القصة القرآنية إلى الخفة، والرشاقة، التي هي مبتغى ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وهذا يمكن تصوره فيما لو ذكر ذلك المحذوف، وما يجرّه على النص من ثقل وترهل.

وربّما هذا التصور هو ما قصد إليه ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، الذي يرى في زيادة حذف الجمل وكثرته بلاغة، إذ يقول: "وهو أبلغ في الحذف، لأنّ المحذوف منه جملتان وعاطفان"[1]. ويستشهد على ذلك بقول الله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ ... ﴿٧٣﴾ ﴾ (البقرة)، فقدّرها بقوله: "فضربوه، فحيي، كذلك يحيي الله الموتى"[2]، وبقوله تعالى مما حذف منه ثلاث جمل، وثلاثة عواطف: ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ ﴾ (يوسف)، ثمّ قال: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا

١- الأمالي الشجرية، ج١،ص٣٥٩.

٢- المرجع السابق، ج١،ص٣٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿أَلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا . . . ﴾ (يوسف)، فقدرها بقوله: "وإنما التقدير: فأرسَلون، فأتى يوسف، فقال له: يوسف أيها الصدّيق"[1].

وما يمكن أن يقال في حقيقة حجم المحذوف، أنّه كلما زاد حجم المحذوف، زادت كفاية النص، واقتصاديته الشكلية، وزيادة حجم المحذوف دليل على قدرة النص في تغطية هذا المحذوف، والتعويض عنه، بالاستعانة ببنية المنطوق، ودليل – أيضاً – على قدرة النص على سدّ الفراغ، والخلل، الناجمين عن ذاك الحذف، وبالتالي فإنّ جدارة النصوص في مثل هذه الحالة، وتحديداً في حالات حذف غير جملة، تظهر من قدرتها على التخطي، والقفز على كلّ الأحداث، التي لا يجدي ذكرها أية قيمة دلالية للنص.

وما يمكن تقريره في هذا الصدد أنّ الحذف بأنواعه المختلفة، الذي لا يجدي تقديره قيمة دلالية كبيرة، بل يقف عند حدود الاختصار، والتخفيف، والبعد عن التكرار، وتحقيق مبدأ الجهد العضلي الأقل يحقق بالإضافة إلى ما سبق جمالية بنية الحذف، أو العبارة التي تحويها، ويزيد من قوة أسرها[2]، وفاعلية تأثيرها، ويجعلها أكثر مبادرةً، ومداخلةً، إلى نفس المتلقي، وذلك من أقرب الطرق وأخصرها.

ب– مبدأ السهولة: ما نجده من حذف في القرآن الكريم يقوم في معظمه على مبدأ تحقيق سهولة المنطوق، وتيسيره على المتلقي، في حالات القراءة والفهم والتحليل، وهذا ما يشيع في المواقف القرآنية العادية، التي تستهدف عامة الناس، وتقتضي منهم تنفيذ الأوامر، والنواهي المتعلقة بحياة الناس اليومية؛ العملية العادية والبسيطة.

ولقد أشرت إلى هذا المبدأ في أثناء الحديث عن رأي ابن الأثير في ظاهرة الحذف، إذ يرى أنّ الحذف حذفان؛ الأول: يهتدى إليه بكلّ يسر وسهولة، والثاني: بعد جهد وعناء وتأمل.

وهنا أشير إلى هذا المبدأ، وتحديداً السهولة دون الصعوبة ببعض أنواع الحذف، فمثلاً في حذف الاكتفاء تبدو سهولته من "أنّ السياق يقتضي ذكر متقابلين اثنين، فيكتفى بأحدهما عن الآخر، ويترك الذهن يتملّى الموقف، ويضيف

١– الأمالي الشجرية، ج١، ص٣٥٩.

٢– انظر: من بلاغة القرآن، ص١٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما يناسبه"[1]. ومثاله، قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ... ﴿٨١﴾ ﴾ (النحل)؛ أي والبرد. وكذلك قوله تعالى: ﴿ ... وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ ﴿٥﴾ ﴾ (الصافات)؛ أي والمغارب.

وكذلك حذف الاختزال، خاصة في حالات حذف الخبر "إذ يحذف الخبر في القرآن كثيراً لسهولة الاهتداء إليه، وتنشيطاً لذهن المتلقي ودفعه إلى التأمل"[2]، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ... ﴿٨٧﴾ ﴾ (الزخرف)؛ أي: الله خالقنا أو خلقنا.

وكذلك حالات حذف المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿ ... وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ... ﴿٢٠﴾ ﴾ (البقرة)؛ أي: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم لذهب.

وكذلك ما نجده في بعض حالات حذف الجملة، من نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ ... ﴿٨﴾ ﴾ (الأنفال). يقول شلتاغ عبود في تقدير المحذوف في هذه الآية: "ولا تملك إلاّ أن تقدره بـــ فعل الله ما فعل من كسر قوة المشركين ونصرة المؤمنين"[3]، ثمّ يضيف معلقاً على سهولة التقدير "وبما أنّ هذا التقدير يسير على النفس اكتفى القرآن بالكلام الوجيز، ولهذا ترى أنّه ما من كلام حذف في القرآن إلاّ وحذفه أدخل في النفس من ذكره"[4].

ويقول في موطن آخر عن هذا النوع من الحذف "وهو أمر من السهل تدبره"[5].

ج- مبدأ السرعة: وهذا المبدأ يتبدى في الحالات التي يؤدي الحذف فيها إلى السرعة في إنجاز المنطوق من قبل المتكلم، ثمّ السرعة في تلقيه من قبل المتلقي، ثمّ في سرعة فهم منطوق بنية الحذف.

١- الإعجاز القرآني (أسلوباً ومضموناً)، ص٥٤.

٢- المرجع السابق، ص٥٧.

٣- المرجع السابق،ص٦٠.

٤- المرجع السابق،ص٦٠.

٥- المرجع السابق،ص٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد تنبّه القدامى إلى هذا المبدأ، وأشاروا إليه ضمن دراساتهم. يقول ابن الأثير معلقاً على الحذف في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾ ﴾ (هود) يقول: "وهذا الضرب من المحذوفات أظهر الضروب وأوضحها لعلم المخاطب بها"[1]. ويضيف مبيناً سبب هذا الظهور والوضوح بقوله "يتسارع الفهم فيه إلى أنّ الكلام يحتاج إلى جواب"[2].

كما أنّ بعض البلاغيين المعاصرين قد تنبه له. وذلك كالذي نجده عند محمد أبو موسى في أثناء توضيحه غرض الحذف، وغايته، وجماليته، عبر التزام الآية القرآنية بمبدأ السرعة الناجم عن الحذف، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَىٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾ (الشمس). يقول أبو موسى معلقاً على الآية: "أراد (ذروا ناقة الله، واحذروا عقرها). وحسن الحذف هنا ليس له نهاية. وكان صالحهم - صلوات الله وسلامه عليه - مرجوّاً فيهم، رحيماً بهم، يخاف أن يمسهم من ربهم عذاب، فصاح محذراً ملهوفاً: (ناقة الله وسقياها). ولو قال ذروا ناقة الله وذكر الفعل والفاعل ... لذهب بكل ما يدل عليه الحذف هنا، من لهفة نفسه، وشدة حرصه، على نجاة قومه، واندفاعه السريع نحو دفع الخطيئة الموبقة لهم. وقد تفسر جمال الحذف في أساليب التحذير والإغراء بما يشبه هذا الذي ذكرناه"[3].

فالاندفاع السريع لدى سيدنا صالح – عليه السلام – نحو دفع الضرر والعقوبة عن قومه جعله يلجأ إلى الحذف، كي يؤدي العبارة بسرعة، ولكي يتلقاها قومه بسرعة، حتى لا يدركهم العذاب والشدة، بالإضافة إلى ما تتمتع به بنية الحذف في الآية من سهولة تودي إلى السرعة في الفهم لدى المتلقي.

وكذلك ما تتوافر عليه الآية الكريمة الآتية، من سرعة في إنجاز المنطوق، إذ يقول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ... ﴿٤﴾ ﴾ (محمد)؛ "أي (فاضربوا الرقاب ضرباً)، فحذف الفعل وفاعله، وأفاد

١- المثل السائر، ج٢، ص٣١٠.

٢- المرجع السابق، ج٢،ص٣١٠.

٣-خصائص التراكيب، ص٢٢٤-٢٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا الحذف العبارة قوة، ونفاذاً، ترى اللفظ فيه قد لاءم سياقه أحسن ملاءمة، سرعة ومضاءً، فالضرب المأثور به، هو الضرب السريع الخاطف فور اللقاء"[1].

فالحذف في الآية أدّى إلى إنجاز منطوق الآية بسرعة، من قبل الباري عز وجل، ثمّ إلى السرعة في الفهم والتلقي، من متلقي الآية الكريمة، ثمّ السرعة في تنفيذ الأمر الإلهي، الذي تضمنته الآية.

كما أنّ هذا المبدأ وفاعليته تظهر في أثناء حذف القرآن الكريم لكثير من الجمل، والتفصيلات الجزئية، التي تدرك من السياق، خاصة في القصة القرآنية، وذلك أنّ تخطي تلك الجزئيات يكون بهدف الوصول إلى العناصر الجوهرية في القصة[2].

ومثال ذلك قوله تعالى في قصة سليمان عليه السلام: ﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ (النمل).

فما بين (يرجعون)، و(قالت)، تفصيلات كثيرة، حذفت للإسراع في الوصول إلى العناصر الجوهرية من القصة.

د- مبدأ التوازن: وهذا المبدأ أشار إليه الدارسون فيما عرف عندهم بإجازة الحذف مع طول الكلام.

فمن أمثلة ذلك إجازتهم لجملة (حضر القاضي اليوم امرأةٌ)، فيجيزون حذف الضمير المؤنث من الفعل (حضر)؛ وذلك لأنهم يرون أنّ ما زاد - الجملة الفاصلة بين الفعل والفاعل (القاضي اليوم) - عوضاً مما حذف[3].

ومن ذلك ما نجده في حذف جواب القسم في كتاب الله العزيز، إذ يقول: ﴿ صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾ ﴾(ص)، فقيل -على أحد تقديرات المحذوف – الجواب:(كم أهلكنا من قبلهم من قرن) (ص٣). يقول ابن الشجري: "والمراد لكم أهلكنا، فحذف اللام؛ لأنّ الكلام بينهما طال، فصار طوله عوضاً منه"[4].

١- خصائص التراكيب، ص ٢٢٥.

٢- انظر: من بلاغة القرآن، ص١٢٧.

٣-انظر: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ص٢١١.

٤-الأمالي الشجرية، ج١، ص٣٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴿١﴾ ﴾ (الشمس)، إذ الجواب على احتمال ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ ﴾ (الشمس)[1]. فحذفت اللام من جواب القسم؛ ليتعادل مع الفاصل بين القسم وجوابه.

وكذلك الحذف الاكتفائي، وهذا النوع من الحذف مشعر بالتوازن بين المذكور والمحذوف. يقول الزركشي في تعريفه: "وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر، ويخصّ الارتباط العطفي غالباً"[2].

وهذا التوازن لا يأتي في البنى الإحالية للحذف عفوياً، ولا كيفما اتفق. وقد أشار الدارسون إلى هذا بتعابيرهم الخاصة، التي تشير إلى مبدأ التوازن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك في أثناء حديثهم عن أنواع الحذف وأقسامه المختلفة. يقول الزركشي – مثلاً– معلقاً على طبيعة الحذف الاكتفائي: "ثمّ ليس المراد الاكتفاء بأحدهما – يقصد المذكور والمحذوف – كيف اتفق، بل لأنّ فيه نكته تقتضي الاقتصار عليه"[3]. فالحذف الاكتفائي حذف مدروس موزون من قبل المتكلم.

كما يمكن اعتبار ترجيح ابن جني لأحد تقديري الحذف في قوله تعالى : ﴿ ...وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ... ﴿١٨٩﴾ ﴾(البقرة)؛ إذ رجح تقدير (برُّ من اتقى) على تقدير (ولكنّ ذا البرّ من اتقى)، يقع ضمن إطار المحافظة على مبدأ التوازن في الآية الكريمة، وربّما انطلق في ذلك من منطقية الأشياء، ومن نحوية اللغة، إذ يقول معلقاً على ذلك "لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأنّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"[4].

ويمكن أن نعتبر تلك التقنيات التي تحرص على التقليل من حجم المحذوف، تقع ضمن هذا الإطار؛ إطار حرص اللغة على التوازن بين المحذوف والمنطوق.

١– انظر: الأمالي الشجرية، ج١، ص٣٥٥.

٢– البرهان، ج٣، ص١٣٣.

٣– المرجع السابق ، ج٣، ص١٣٣.

٤–الخصائص، ج٢،ص٣٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يبقى التأكيد على أنّ اقتصادية هذه البنية الشكلية تأتي على درجات، تتفاوت فيها البنية عن الأخرى، ويبرز ذلك بمدى تحقيق تلك البنى الحذفية لمبادئ الاقتصاد اللغوي المختلفة الآنفة الذكر في مستواها المنطوق، إذ إنّ تلك البنى في سعيها لتحقيق تلك المبادئ متفاوتة، فهي متفاوتة في حجم المحذوف، وفي سرعة إنجاز المنطوق، وفهمه، وتحليله، وفي سهولته، وفي إقامة التوازن بين طرفي الإحالة الحذفية.

الاقتصاد في دلالة البنية الإحالية:

أشرت إلى هذا الموضوع فيما مضى من صفحات هذا الفصل، وأجد من المناسب، والأجدر، التأكيد هنا على بعضها للأهمية، والتوسع في بعضها الآخر، انسجاماً مع متطلبات العنوان ومقتضيات البحث، وتمهيداً لما بقي منه من مادة التطبيق لغة القرآن الكريم، لذا يجدر التأكيد على الأمور الآتية:

- الاقتصاد في دلالة بنية الحذف، هو الغرض والهدف الذي تسعى ظاهرة الاقتصاد اللغوي إلى تحقيقه في تلك البنية، وهو عنوان نجاح الظاهرة فيها، وتخلفه وعدم ظهوره يحرم البنية وجهاً مهماً من وجوه اقتصاديتها.

- الاقتصاد في دلالة بنية الحذف يتحقق بأمرين:

الأول: يعد الحذف إحدى الوسائل اللغوية الخارجة عن النمط المألوف في اللغة، وبالتالي فهو وسيلة يمكن استثمارها في تكثيف الدلالة بقليل من الألفاظ[1].

الثاني: يعد الحذف من أكثر الوسائل اللغوية أو أكثرها على الإطلاق قدرة على إشراك المتلقي في معالجة بنية الحذف معالجة نصية. وهذا ما تظهره لغة القرآن خلال بنى الحذف. ففي هذه اللغة يترك لذهن المتلقي تقدير المحذوف، وفك رموز النص، إذ النص يلقي بمعطياته للمتلقي، والمتلقي يقوم بتفكيكها، ومنحها أبعاداً جديدة[2].

- حقيق بمن يدرس اقتصادية بنية الحذف الدلالية أن لا يفرط بمعيار الصحة النحوية، ومعيار صحة المعنى، والبعد عن اللبس، إذ "يشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي، وأن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي"[3]. وهذا الأمر يجب التنبه له في حالات العدول عن القاعدة النحوية عند صياغة أو تحليل بنية الحذف.

١- انظر: الأسلوبية (الرؤية والتطبيق)، ص ٢٤٨.

٢-انظر: علم اللغة النصي، ج٢، ص٢٤٠-٢٤١.

٣-الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)،ص٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- القاعدة النحوية تنطلق فيما تقرره من حذوف من منطلق المحافظة على سلامة القاعدة، وصونها، وعدم اختراقها، وفي بعض ما تقرره لا يخدم الجانب الدلالي لبنية الحذف، كالذي نجده في الحذف الواجب، وحذف الاقتصار.

- الباحث في دلالة بنية الحذف واقتصاديتها أن يفرق بين شكلين من البنى:

الأول: يقوم الحذف فيه بدور رابط بين المحذوف والمذكور في عالم النص أو خارجه، وهو ما سنسلط أضواء الدراسة عليه.

الثاني: لا يقوم الحذف فيه بأيّ دور رابط بين أجزاء النص، أو بينه وبين العالم الخارجي. وهذا الشكل ليس للمحذوف فيه أيّ اعتبار، لدى المتكلم أو المتلقي، إذ التركيز على المذكور،[1] وذلك من نحو حذف الاقتصار، كبعض أنواع حذف الجمل في القصص القرآني، الذي ليس له أيّ دور رابط في النص، وفي انسجامه، وبنائه[2]، وكذلك الحذف الواجب، وهذا كلّه لا يعني هذه الدراسة.

- غير أنّ هذا الشكل من الحذف، ربّما ينظر إليه من زاويتين تتعلقان ببعض جوانب ظاهرة الاقتصاد اللغوي:

الأولى: ينظر إليه على أنه حذف له اقتصادية، تتمثل في الجانب الشكلي، دون الدلالي، إذ حذف ما حقه الذكر من الناحية النحوية يمكن اعتباره اقتصاداً في الشكل دون الدلالة.

الثانية: ينظر إليه على أنه إيجاز قصر، لا إيجاز حذف، إذ الفرق بين إيجاز القصر وإيجاز الحذف أنّ الأول يركز على المذكور ويعتبره، والثاني يركز على المحذوف والمذكور معاً، ويعتبرهما.

- الباحث في آراء الدارسين قديماً وحديثاً حول أسباب الحذف، وأقسامه، وأدلته، وأغراضه، وبلاغته، يجد فيها معيناً يمكن استثماره في دراسة اقتصادية بنية الحذف، والإفادة منه بما يؤكد البحث ويغنيه. من ذلك حصر الجرجاني الأسباب الداعية إلى تقدير الحذف في وجهين:

الأول: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهرة لأمر يرجع إلى غرض المتكلم.

الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهرة لأمر يرجع إلى الكلام نفسه[3].

١-انظر: الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، ص١٣٤.

٢-انظر: تحليل الخطاب الجدلي في القرآن (دراسة في لسانيات النص)، ص٢١٣.

٣-انظر: أسرار البلاغة، ص ٤٢١-٤٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذان الوجهان قيّمان في الكشف عن الأبعاد الاقتصادية والدلالية لبنية الحذف، يمكن للدارس أن يتكئ عليهما في تحليل بنية الحذف السطحية، والعميقة، وتقييمهما، وإيجاز ذلك؛ أنّ المحلل لبنية الحذف، والمقيّم لها، والباحث عن مكامن قدرها وكفايتها، له في هذين الوجهين، معين يساعده على ذلك؛ وهما متفاوتان في القدرة على منح بنية الحذف كفايتها، وفاعليتها الدلالية، والبلاغية، والاقتصادية، إذ الدليل على الحذف الذي يكون في غرض المتكلم أقدر وأكفأ من الناحية الدلالية من الدليل المذكور في سياق الكلام، خصوصاً في اللغة المكتوبة، كلغة القرآن، أكثر من اللغة المنطوقة، التي تعتمد على الحال المشاهدة، فالبحث عن المحذوف في غرض المتكلم يوسع الدلالة عن طريق كثرة تقديرات المحذوف، بينما البحث عنه في الكلام يضيق الدلالة كونه يحدد تقديرات المحذوف.

يضاف إلى ذلك أنّ الدليل الذي يبحث عنه في غرض المتكلم؛ أي في بنية الكلام غير المنطوقة هو دليل عقلي. والدليل العقلي يتبين به أصل الحذف[1]. بينما الدليل الذي يبحث عنه في بنية الكلام المنطوقة هو دليل مقالي. والدليل المقالي يتعين به المحذوف ويتخصص[2]. فالدليل العقلي يبيّن المحذوف، ولا يعينه، بينما الدليل المقالي هو الذي يعين. وبالتالي فإنّ الدليل الذي يعين المحذوف، يحصره، ويحدده، ويقلل تقديراته، ثمّ دلالته. بينما الذي يبيّن دون أن يحدد، يمنح بنية الحذف سعة في الدلالة، والمعنى؛ لذلك فمجال اقتصادية بنية الحذف في اتكائها على الأدلة العقلية، أكثر من المقالية.

وقد أوضح الجرجاني السبب الأول الداعي إلى تقدير المحذوف، الذي يتبدى من غرض المتكلم بقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ... ﴿٨٢﴾ ﴾(يوسف)[3]. وهو كما يبدو دليل عقلي، إذ التقدير (واسأل أهل القرية)، فالسؤال عقلاً يوجه إلى ساكني القرية لا إلى القرية.

بينما أوضح السبب الثاني، الذي يتبدى من الكلام ببعض الآيات والأبيات الشعرية، كقول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السرى صبر جميل، فكلانا مبتلى(الرجز)[4]

على تقدير (صبري صبر جميل)، أو (الأمر صبر جميل)، وكما يبدو فهو دليل مقالي نحوي.

١- انظر: أصول تحليل الخطاب، ج٢، ص١١٦٣.

٢- انظر: المرجع السابق، ج٢، ص١١٦٣.

٣-انظر: أسرار البلاغة، ص٤٢١.

٤- انظر: المرجع السابق، ص٤٢٢، والبيت من شواهد كتاب سيبويه، ولم يعرف قائله، انظر: كتاب سيبويه، ج١، ص٣٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما يمكن توضيح أهمية الاتكاء على الدليل العقلي في إغناء بنية الحذف دلالياً، أكثر من المقالي، من قوله تعالى: ﴿ ... فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ... ﴿٣٢﴾ ﴾(يوسف)

يقول الشاوش معلقاً على الآية الكريمة: "بالنسبة إلى اللوم في المثال... فإنّه لا يصح في يوسف باعتبار حثمانه، وهو لا يستقيم إلاّ إذا قدرت ما يستقيم فيه اللوم، كالنظر أو اللمس ... والدليل العقلي في هذه الحالة منبئ بالحذف، لكنّه غير قادر على تخصيص المحذوف وتعيينه، فيظل الكلام على إبهامه"[1].

فكفاية الدليل العقلي تظهر ممّا يتركه من إبهام في بنية الحذف، ومن عدم القدرة على تحديد المحذوف، فإبهام المحذوف يعني انفساح مجال التقديرات والتأويلات، التي هي موطن إغناء لظاهرة الحذف دلالياً.

وعوداً إلى رؤية الجرجاني حول أسباب الحذف، فإنّ من الممكن أن نجد أصولها، أو امتدادها في أثناء حديثه عن حذف المفعول به، فهو يرى أنّ هذا النوع من الحذف قسمان:

١. جلي لا صنعة فيه.

٢. خفي تدخله الصنعة[2].

والقسم الثاني هو مجال تفعيل دلالة بنية حذف المفعول به خاصة، والمحذوفات الأخرى عامة، إذ الحذف الخفي يحتاج من منتج النص، ومن محلله، إعمال فكر في صنع النص، وفي تحليله. والمتأمل للشواهد التي عالجها الجرجاني من هذا النوع من الحذف كحذف الاختزال والاحتباك يدرك مدى دقتها، وصعوبتها، ومدى ما تحتاجه من جهود ذهنية لتفسيرها، وفهمها، والوقوع على دلالتها.

ودليل الحذف في هذا النوع الخفي — كما يرى الجرجاني — إمّا من الحال، أو ما سبق من الكلام، وهو ربّما يتفق مع ما قد أشار إليه فيما نقلته عنه في أسرار البلاغة، عن الأسباب الداعية إلى تقدير المحذوف، وحصرها في سببين. فخفاء المحذوف، وإبهامه، يحتاج إلى دليل عقلي قوي قادر على الكشف عنه، وهذا الدليل وهذه الحالة من خفاء المحذوف يؤديان إلى كثرة التأويلات، والتقديرات، التي هي مظنة اقتصاد بنية الحذف من الناحية الدلالية.

١- أصول تحليل الخطاب، ج٢، ص١١٦٢.

٢- انظر: دلائل الإعجاز، ص١٥٥، وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذان النقلان عن الجرجاني، حول الأسباب الداعية إلى تقدير المحذوف، وقيمته، يؤكدان ما قد تبناه في مطلع حديثه عن الحذف، من أنّه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر"[1]. إذ الباحث في هذا الباب تواجهه صعوبتان: صعوبة تحديد أسباب الحذف من جهة، وصعوبة تحديد قيمة هذا الباب من جهة ثانية[2].

كما يمكن أن يأتي في إطار هذه النظرة الجرجانية حول أسباب الحذف، وأشكاله، وأدلته، قول السكاكي (ت٦٢٦هـ) عند المفاضلة بين الأدلة العقلية، واللفظية، كما في حالة طيّ ذكر المسند إليه، إذ يقول: "أمّا الحالة التي تقتضي طيّ ذكر المسند إليه فهي ... إمّا للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإمّا لتخييل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين"[3]. فهو يفاضل بين شهادة العقل، وشهادة اللفظ، من حيث الدلالة على غرض الحذف، إذ إنّ "دلالة العقل أقوى وأمكن من دلالة اللفظ"[4].

ويقترب محمد أبو موسى من نظرة القدامى لقيمة الحذف من الناحية الدلالية والاقتصادية، إذ يرى أنّ مقصد أيّ حذف هو في بعث الفكر، وإثارة الانتباه، وأنّ خير الكلام ما يدفعك إلى التفكير، إذ يقول: "ومقصد آخر تراه وراء كلّ حذف، وهو بعث الفكر، وتنشيط الخيال، وإثارة الانتباه، ليقع السامع على مراد الكلام، ويستنبط معناه من القرائن والأحوال، وخير الكلام ما يدفعك إلى التفكير، ويستفز حسّك وملكاتك، وكلّما كان أقدر على تنشيط هذه القدرات كان أدخل في القلب، وأمسّ بسرائر النفس المشغوفة دائماً بالأشياء التي تومض ولا تتجلى، وتتقنع ولا تتبذل"[5].

فمعيار أفضلية حذف على آخر، أو كلام على آخر لدى محمد أبو موسى، يمكن إدراجه في ثلاثة أمور:

أ. يقيّم الحذف أو الكلام من مقصديته في بعث الفكر، ودفعه، وتنشيط الخيال، وإثارة الانتباه، واستفزاز الحسّ والملكة، ومن مقدرته على تنشيط كلّ تلك القدرات، وهذا يتصور فيما تقوم عليه ظاهرة الاقتصاد اللغوي من مبادئ، أشهرها: مبدأ الجهد الذهني الأعلى، الذي تسعى الظاهرة إليه.

١- انظر: دلائل الإعجاز، ص١٤٦.

٢-انظر: دراسات لغوية تطبيقية، ص٢٢٦.

٣- مفتاح العلوم، ص٢٦٥.

٤- خصائص التراكيب، ص١١٨.

٥- المرجع السابق، ص١١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. يمكن التعرف إلى كفاية الكلام وقدرته على رفد المتلقي بالمعاني الكثيرة بما يستعين به الكلام من قرائن وأحوال، قصد بيان مقصديته، هذا أولاً، وثانياً: نوعية ما يستعين به المتلقي من تلك القرائن والأحوال. وكفاية هذه القرائن تظهر بعمليات الاستنباط، التي تحتاج جهداً ذهنياً كبيراً. ويمكن تصور كفاية القرائن بالإحالات التي تتخذ من العدول سبيلاً إلى تحقيق اقتصاديتها.

ج. تقيّم كفاية الإحالات بما تؤديه من معانٍ كثيرة، وهذا ما عبّر عنه محمد أبو موسى بقوله: "الأشياء التي تومض ولا تتجلى، وتتقنع ولا تتبذل"، وهذا يمكن بيانه باللجوء إلى العدول في استخدام الوسائل اللغوية، الذي ينجم عنه جهود فكرية، وخيالات واسعة، وحالة تأهب لدى المتلقي، ينجم عنها كثرة تأويلات، واحتمالات، ودلالات؛ "لأنّ الكلام – كما يذكر أبو موسى في موطن آخر– الذي يحتمل وجهين يكون أوفر معنى، وأغزر دلالة، ووفرة التأويلات من فضائل الكلام الجيد"[1].

أخلص إلى أنّ ما سبق من مقولات حول اقتصادية بنية الحذف الدلالية، يمكن استثمارها في توجيه ما جاء لدى المعاصرين، من مفاهيم ومصطلحات تتعلق بدراسة النصوص، وتحليلها، وبيان كفايتها، وقدرتها الدلالية، خلال بنى الحذف المختلفة، وبالتالي فإنّ الإحالات يمكن أن تقسّم على هدي من مفاهيم الدرس القديم، كأسباب الحذف، وأدلته بأنواعها المختلفة، إلى أدلة مقالية داخلية، وأخرى عقلية خارجية، مع التركيز على الفرق بينهما في الكفاية الدلالية، والاقتصادية.

والسبيل إلى ذلك هو في العدول عن الأصل اللغوي في استخدام بنى الحذف. إذ العدول استراتيجية لغوية في تطوير أدوات اللغة، ورفع كفايتها، وفاعليتها، وزيادة إنتاجيتها، ومنحها أبعاداً دلالية، وجمالية، واقتصادية.

والعدول في البنية الإحالية للحذف هدفه تحقيق فوائد وأغراض بلاغية. ووسيلته إلى ذلك الإحالات، وما يجريه فيها من تحويلات وتغييرات.

وهذه الإحالات – كما هو الحال في الإحالات الضميرية – قسمان: داخلية؛ تحيل إلى ما هو داخل اللغة، وما هو في حيز منطوقها، وخارجية؛ تحيل إلى ما هو خارج اللغة ومفارق لبنية منطوقها.

وبالتالي فإنّ العدول الذي يحصل في استعمال، وتوظيف إحالات الحذف يأتي على عدة أشكال هي:

١- خصائص التراكيب، ص٢٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- العدول في الإحالات الداخلية للحذف: الأصل في الإحالة على مستوى الجملة أن يكون المحال إليه مذكور في الجملة، فيعدل إلى الإحالة إلى ما هو خارجها، أي العدول من الإحالة إلى القريب إلى البعيد. كما أنّ الأصل في الإحالة أن تكون إلى كلمة فيعدل إلى الإحالة إلى نص.
- العدول في الإحالات الخارجية للحذف: الأصل في الإحالة أن تكون إلى داخل النص، فيعدل إلى الإحالة إلى ما هو خارجه؛ فيحيل إلى سياق الحال بما فيه من أدلة عقلية، ومعرفية، ولغوية، ونحوية، كأسباب النزول في القرآن، والقراءات، والأشعار، والمعرفة اللغوية والنحوية، ونحوها.
- العدول في استخدام وسيلة الربط بالحذف، في حالتي الترتيب والمطابقة؛ ففي الحالة الأولى، الأصل أن يتقدم المحال إليه على المحيل، فيعدل عن ذلك إلى تأخير المحال إليه. وأمّا في الحالة الثانية، فالأصل المطابقة بين المحال إليه (المذكور)، والمحيل (المحذوف)، في اللفظ والمعنى، فيعدل إلى المخالفة في اللفظ أو المعنى.

وأخيراً فإنّ ظاهرة الاقتصاد اللغوي تحرص بوسائلها المختلفة، إلى تحقيق مبادئها، قصد تكثير المعنى، وزيادة جمالية النص، والعمل على جعل المتلقي مشاركاً في تحليل النص. غير أنّ هذا الحرص لا يأتي جزافاً، بل له ضوابطه لدى المقننين له، ففي حالات الحذف على منتج النص أن يوازن بين المذكور والمحذوف، إذ الإسراف في الحذف يؤدي إلى الغموض الشديد، والى التعقيد الشديد، وهما مرفوضان؛ لأن النص يتحول إلى طلاسم، يعجز المتلقي عن فكّها. وبالمقابل فإنّ الإسراف في الذكر والتصريح يؤدي إلى الوضوح الشديد، وهو – أيضاً– مرفوض، إذ لا ينسجم مع أخلاقيات الخطاب، وينتهك مغزى المحادثة والحوار. فالاقتصاد هو الاعتدال والتوسط والموازنة، وهو ما بين الإفراط والتفريط.

الاقتصاد في الإحالة الداخلية:

وهو الاقتصاد الذي تحققه بنية النص السطحية إذ المحذوف يحيل إلى ما هو مذكور في النص، وهذا المذكور يشكل مرجعية يستعين بها محلل النص في تقدير المحذوف، والتعرف إلى دلالته. وهذه الإحالة الداخلية وما ينجم عنها من اقتصادية نوعان:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد في الإحالة المعجمية:

حقيقة الإحالة المعجمية للحذف وغيره أن يحيل عنصر إحالي إلى عنصر إشاري مذكور في النص، وهذا العنصر الإشاري عبارة عن كلمة. وبالتالي فإنّ المحذوف كعنصر إحالي في الإحالة المعجمية يحيل إلى عنصر إشاري كلمة واحدة، ويترتب على ذلك أنّ تقدير المحذوف لا يتجاوز حجمه الكلمة.

غير أنّ اقتصادية الإحالة المعجمية من الناحية الدلالية، وتقديرها، لا يكتفى فيها بالنظر إلى حجم المقدر المحذوف من الناحية الشكلية، في كونه يشكل كلمة واحدة، بل ينبغي مراعاة الوسائل اللغوية المستخدمة في تعيين المحذوف من ناحية، وما تؤدي إليه هذه الوسائل من زيادة في الدلالة والمعنى من ناحية أخرى، وهذه الوسائل هي:

الإحالة إلى أبعد مذكور (المدى الأبعد):

مفهوم الإحالة يقوم على مبدأ التذكر الذهني لما سبق من الكلام، وربّما لما يلحق من الكلام، إذ السياقات اللغوية المتشاكلة في الشكل أو المضمون تستدعي الربط بينها، والبحث عن علاقاتها، سواء أكانت المسافة، أو المدى، الذي يفصل بين هذه السياقات قصيراً، أم بعيداً؛ لذا نجد في النص القرآني أنّ ما هو محذوف في آية يمكن أن يستدلّ عليه من آية أخرى سابقة، أو لاحقة، قريبة، أو بعيدة، إذ القرآن –كما يقال – يفسر بعضه بعضاً، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى الربط بين أجزاء النص القرآني الممتد شكلاً، ومضموناً، وهو ربط ليس بين مذكور ومحذوف حسب، بل يتجاوزه إلى الربط بين السياقين اللذين تضمنا كلاً من المذكور والمحذوف.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ... ﴿٨٤﴾ ﴾ (هود)، فالتقدير (أهل مدين)؛ فالضمير لا يعود إلى (مدين) نفسها، وإنما يعود إلى أهلها، والدليل قوله تعالى في موضع آخر: ﴿ ... وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ... ﴿٤٥﴾ ﴾ (القصص)[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ... ﴿٢١٠﴾ ﴾(البقرة)؛ أي (يأتيهم أمر الله)؛ بدليل قوله تعالى في موضع آخر ﴿ ... أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ... ﴿٣٣﴾ ﴾ (النحل)[2].

١– انظر: الأمالي الشجرية، ج١،ص٣٢٤، والبرهان في علوم القرآن، ج٣،ص١٦٧.

٢–انظر: البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٣٠، والإتقان في علوم القرآن، ج٣، ص١٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك ما نجده في حذف الفعل (اذكر) في كثير من الآيات؛ الذي يمكن الاستناد في تقديره إلى الآيات التي تضمنت هذا الفعل، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ... ﴿٧٨﴾ ﴾(الأنبياء)؛ فالتقدير (واذكر داود ...)، والمرجعية يمكن تلمسها في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ... ﴿٢٦﴾ ﴾ (الأنفال)[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ ﴾(الانشقاق). يقول الزمخشري في الآية "حذف جواب إذا ليذهب المقدَّر كلّ مذهب، أو اكتفاءً بما علم في مثلها من سورتي التكوير والانفطار"[2]، وهو قوله ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ... ﴿١٤﴾ ﴾ (التكوير)[3].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ... ﴿٤٨﴾ ﴾ (الكهف). فالفراغ الذي في هذه الآية يسدّ بالدليل الذي في آية ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ... ﴿٩٤﴾ ﴾ (الأنعام)، ليصير التقدير: (لقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم فرادى أول مرة)[4].

وعليه، تعدّ عملية تقدير الحذوف في الآيات السابقة، ثمّ الاستدلال عليها، من آيات بعضها قريب، وبعضها بعيد وسيلة تبعث على الاسترجاع، والربط بين السياقات القرآنية الممتدة في فضاء النص القرآني، وهو ربط يغني دلالة بنى الحذف، ويزيد من اقتصاديتها، وجماليتها، وذلك بما يثيره الربط من دلالات إضافية، ومن جمالية تظهر بتناغم الآيات وتقابلها.

١-انظر: البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢٤٤.

٢- الكشاف، ج٤، ص٥٦٥.

٣- والآية الأخرى: (علمت نفس ما قدمت وأخرت) (الانفطار ٥).

٤- علم اللغة النصي، ج٢، ص٢٣٤، وانظر:روائع الإعجاز في القصص القرآني (دراسة في خصائص الأسلوب القصصي المعجز)، ص ٣٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حذف الاقتطاع:

يدعى حذف حرف من بنية الكلمة الاقتطاع، وهو نوع من أنواع الحذف، لا يخضع لقيد نحوي، بل يمكن إخضاعه لقيد دلالي، ولغرض معنوي، إذ إنّ من عادة العرب "إذا عدلت بالشيء عن معناه نقّصت حروفه"[1]، فالعدول الدلالي، أي تأدية معنى جديد، يقتضي تغييراً في بنية الكلمة، فيعدل عن الأصل إلى حذف جزء من تلك البنية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤ ﴾ (الفجر)؛ فالأصل: (يسري)، ولمّا كان الليل لا يسري، بل يُسرى فيه نقص منه حرف[2].

فالاقتطاع يكون من بنية الكلمة الصرفية، والكلمة الصرفية كلمة معجمية، موجودة في النص القرآني، وفي معاجم اللغة، يستطيع المتلقي المقابلة بين الكلمة المقتطع منها، والكلمة الأصل، بسهولة ويسر، إلاّ أنّ التوصل إلى دلالة الحذف فيها يحتاج من المتلقي إلى جهد وتفكير، علّه يجد تفسيراً، أو سبباً لهذا الاقتطاع، أو العدول، وذلك خلال السياقات القرآنية التي تضمنت شكلي البنية المقتطع منها، والأصل، وبالتأكيد هذا الجهد يؤدي إلى رفد التفسير بالدلالات والمعاني، التي لا يمكن الحصول عليها، بدون إجراء هذه المقابلة أو المقارنة.

وكذلك حذف نون (تك) في قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ۝١٢٧ ﴾ (النحل).

تمّت معالجة هذا الحذف لدى الدارسين عن طريق مقارنته بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُن فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ۝٧٠ ﴾ (النمل)؛ وذلك لتشابه السياقين من الناحيتين التركيبية، والموضوعية، إلى حدّ ما.

١- البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٢٢.

٢- انظر: المرجع السابق، ج٣، ص١٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول الكرماني (ت :بعد ٥٠٠ هـ): "خصّت هذه السورة بالحذف دون النمل لما قبلها وهو قوله: ﴿ ... وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ (النحل)، والثاني: لأنّ هذه الآية نزلت تسلية للنبي ﷺ حين قتل عمه حمزة ، ومثّل به، فقال عليه الصلاة والسلام: "لأفعلنّ به ولأصنعنّ""[1].

ويرى الزركشي أنّ الحكمة من هذا الحذف "أنّ القصة لمّا طالت في سورة النحل ناسب التخفيف بحذف النون، بخلافه في سورة النمل؛ فإنّ الواو استئنافية، ولا تعلق لها بما قبلها"[2].

ويرى السامرائي أنّ الرسول ﷺ "أوصاه ربّنا بالصبر، ثمّ نهاه أن يكون في ضيق من مكرهم، فقال له: ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾ (النحل)؛ أي لا يكن في صدرك ضيق مما قلّ. فحذف النون من الفعل إشارة إلى ضرورة حذف الضيق من النفس أصلاً، وهذا تطييب مناسب لفخامة الأمر وبالغ الحزن، وتخفيف لأمر الحدث وتهوينه على المخاطب، فخفف الفعل بالحذف، إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس. أمّا الآيات الثانية فهي سياق الحاجة في المعاد، وهو مما لا يحتاج إلى مثل هذا التعبير"[3].

فالربط لدى المفسرين بين المتقابلات أو المتشابهات، وإحالة بعضها إلى بعض في السياقات القرآنية، أدّى إلى دلالات جديدة، والى آراء مختلفة متعددة بتعدد المفسرين، يصعب الوصول إليها بدون هذا الربط[4].

حذف حرف من حروف المعاني:

إنّ حذف حرف من حروف المعاني من بعض السياقات القرآنية، وإثباته في أخرى، هو وسيلة تؤدي إلى الاجتهاد، والتفكر بأسباب الحذف، وذلك بمقارنته بحالات الذكر.

١- البرهان في متشابه القرآن، ص٢٤٨.

٢- البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢٥٧.

٣- التعبير القرآني، ص٧٧.

٤- لمزيد من التوسع في الربط بين الآيات المتشابهة، وتفسيرها، انظر:ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل (جزءان)، ابن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ)، ومن تلك الآيات حذف نون (تك) في الشاهد السابق وغيره، وذلك في ج٢، ص ٦٤٨-٦٤٩، وانظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثاله قوله تعالى حاكياً عن سيدنا شعيب: ﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ... ﴿٩٣﴾ ﴾ (هود).

وقوله تعالى آمراً نبينا محمد أن يقول لقريش: ﴿ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ (النحل).

ففي الآية الأولى حذفت الفاء من صدر (سوف) التي قد أثبتت في الثانية (فسوف).

يعلق الزركشي على هذا بقوله "لمّا كررت مراجعته — يقصد سيدنا شعيب — لقومه، ناسب اختصاص قصته بالاستئناف، الذي هو أبلغ من الإنذار والوعيد، وأمّا نبينا — صلى الله عليه وسلم — فكانت مدة إنذاره لقومه قصيرة، فعقب عملهم على مكافأتهم بوعيدهم بالفاء، إشارة إلى قرب نزول الوعيد لهم، بخلاف شعيب، فإنّه طالت مدته في قومه، فاستأنف لهم ذكر الوعيد"[1].

وعليه، فإنّ الآيات المتشابهات، أو المتقابلات، أو المتناظرات تعد موطناً للبنى الإحالية المعجمية، إذ يحيل فيها المحذوف إلى المذكور، بغض النظر عن المدى الفاصل بينهما، وهذه الإحالة تتحول السياقات القرآنية المتشابهة ميداناً لاجتهادات المفسرين، وتأويلاتهم، ومكاناً مناسباً، وخصباً لتحريك العقول، وإعمالها، وذلك يعود على التفسير بالفائدة، وزيادة المعاني والدلالات.

الاقتصاد في الإحالة النصية:

الإحالة النصية هي أن يحيل العنصر الإحالي إلى عنصر إشاري، وهو عبارة عن نص أو جزء من نص؛ وهو يختلف عن العنصر الإشاري في الإحالة المعجمية حيث يكون فيها كلمة. وفي هذا النوع من الإحالات يبحث عن المحال إليه خلال جملة، أو بعض نص، أو نص، وبالتالي فإنّ عملية تحديد المحذوف وتقديره بناءً على تلك المرجعية النصية عملية صعبة، وتحتاج جهداً من المتلقي لتقدير المحذوف، وربطه بالكلام السابق. لذا فإنّ اقتصادية الإحالة النصية أكثر من الإحالة المعجمية، وذلك لما ينجم عن الأولى من تعدد احتمالات تقدير المحذوف، كون المحال إليه غير محدد

١- البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢٥٨، ولمزيد من التوسع، انظر: ملاك التأويل، ج١، ص٤٧٦-٤٧٧، والإكسير في علم التفسير، ص١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وغير صريح، بينما الإحالة الثانية، فإنّ تحديد المحذوف فيها أقل صعوبة، وبالتالي أقل دلالة، كون المحذوف محدد وصريح.

وتحقق الإحالة النصية اقتصاديتها الدلالية بوسائل عدة، أهمّها:

تعدد الإحالات:

تعدد الإحالات ينشأ عنه تعدد تقديرات المحذوف، وهذا يكسب البنى الحذفية زيادة في الدلالة، إذ إنّ كثرة احتمالات تقدير المحذوف تكون بسبب تعدد الإحالات، وكلّ إحالة تجتذب وتقتضي تقدير محذوف ما.

وقد أشار الزركشي إلى هذا النوع بقوله "وقد يكون هناك أدلة يتعدد التقدير بحسبها"[1]، ومثّل على ذلك بقوله تعالى ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ... ﴿٨﴾ ﴾ (فاطر)، وذكر بأنّ المحذوف يحتمل ثلاثة أمور:

أحدها: (كمن لم يزين له سوء عمله)؛ وكأنّ الرسول ﷺ لمّا قيلت له الآية، قال: لا، فقيل: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ... ﴿٨﴾ ﴾ (فاطر).

ثانيها: (ذهبت نفسك عليهم حسرات)؛ فحذف الخبر لدلالة ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ... ﴿٨﴾ ﴾ (فاطر).

ثالثها: (كمن هداه الله)، فحذف لدلالة ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ... ﴿٨﴾ ﴾ (فاطر)[2].

يبدو ممّا سبق أنّ تعددت تقديرات المحذوف كان بتعدد الأدلة والإحالات، فتزاحم الإحالات وتعددها وتظافرها يؤدي إلى تعدد احتمالية المحذوف، وهذا التعدد يجعل المتلقي أكثر مشاركة في تأويل النص القرآني، فيضع

١- البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٢٨.

٢- انظر: المرجع السابق، ج٣، ص١٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلّ الاحتمالات التي يسمح بها النص الكريم ويحتملها، ويستسيغها العقل، كي يصل إلى دلالات أوسع وأكثر، وهذا ما يهدف إليه الكتاب الكريم.

وكذلك ما نجده في قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ ... ﴿١٢﴾ ﴾ (الحجرات).

يقول الفارسي فيما ينقله عنه الزركشي في تقدير المحذوف والدليل عليه في الآية السابقة: "المعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة؛ (واتقوا الله) عطف على قوله (فاكرهوا) وإن لم يذكر لدلالة الكلام عليه ... فقوله(كرهتموه) كلام مستأنف، وإنّما دخلت الفاء لما في الكلام من معنى الجواب؛ لأنّ قوله (أيحب أحدكم) كأنّهم قالوا في جوابه: لا، فقال: فكرهتموه؛ أي فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة"[1].

هذا احتمال للمحذوف في الآية، وأمّا الثاني فهو قول ابن الشجري الذي ينقله – أيضاً- الزركشي، وهو رأي مخالف لرأي الفارسي، يقول ابن الشجري: "وهذا التقدير بعيد؛ لأنّه قدر المحذوف موصولاً، وهو ما المصدرية، وحذف الموصول، وإبقاء صلته ضعيف؛ وإنّما التقدير: (فهذا كرهتموه)؛ والجملة المقدرة المحذوفة ابتدائية لا أمريّة، والمعنى: (فهذا كرهتموه والغيبة مثله)؛ وإنّما قدرها أمريّة ليعطف عليها الجملة الأمريّة في قوله (واتقوا الله)"[2].

الإحالة المشتركة:

وتكون بحذف وسط الكلام وإثبات حاشيتيه، وهذه الوسيلة يمكن استشرافها من تقسيمات الدارسين للحذف إلى أنواع وضروب، كالذي نجده – مثلاً- في الضرب الرابع من ضروب الحذف لدى ابن الأثير، فقد وصفه بأنّه "ما ليس بسبب، ولا مسبَّب، ولا إضمار على شريطة التفسير، ولا استئناف"[3].

وقد ورد هذا النوع من الحذف كثيراً في القرآن الكريم، خاصةً في القصص القرآني[4]؛ فقد تحذف جملة أو أكثر وتكون مرجعية المحذوف ما سبقه من كلام، وما لحقه، فتدلّ عليه الحاشيتان معاً.

١- البرهان في علوم القرآن،ج٣، ص٢٣٢.

٢- المرجع السابق، ج٣، ص٢٣٢.

٣- المثل السائر، ج٢، ص٢٧٧، وما بعدها.

٤- انظر مثلاً: سورة (يوسف ٤٥-٤٦)، (الفرقان ٣٥-٣٦)، (النمل ٣٨-٤١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴿١٢﴾ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ (القصص).

فالمحذوف جواب الاستفهام (هل أدلكم) ليتسق الكلام، وينتظم مع ما بعده، فالجواب: (نعم، فدلتهم على امرأة، فجيء بها، وهي أمّه، و لم يعلموا بمكانها فأرضعته)، ثمّ إنّ جملة (فرددناه إلى أمه) دلّت – أيضاً- على المحذوف؛ لأنّ ردّه إلى أمّه لم يكن إلاّ بعد رد الجواب من أخته، ودلالتها إيّاهم على امرأةٍ ترضعه[1].

وكذلك ما نجده من حذف الجمل في قول المتنبي:

لا أبغضُ العيسَ لكنّي وَقيتُ بها قلبي من الحزنِ أو جسمي من السقمِ(البسيط)[2]

فالتقدير: "لا أبغض العيس لإنضائي إيّاها في الأسفار، ولكنّي وقيت بها كذا وكذا"[3]. فمرجعية المحذوف في البيت ما سبقه وما لحقه من كلام.

يعلق ابن الأثير على هذا الموضع وما سبقه من مواضع في القرآن الكريم بأنّه "يحتاج في استخراجه، واستخراج أمثاله، إلى فكرة وتدقيق نظر"[4].

ويرى شلتاغ عبود ميزة هذا النوع من الحذف في إغناء المخيلة، وإضفاء المعاني الإضافية، إذ يقول: "ما من شكّ في أنّ هذا القطع، وترك القارئ يقيم القناطر بين المشاهد من خلال تصوره للأحداث غير المذكورة، فيه إغناء للأحداث، وإغناء للمخيلة، وإضفاء معاني إضافية غير ما يوحي به التعبير المذكور من معانٍ ظاهرة"[5].

الاستئناف:

وإن بدا في معنى الابتداء في كلام جديد، والانتهاء من كلام سابق، إلاّ أنّ الكلام المستأنف يبقى على صلة بما يسبقه من كلام، وهي صلة خفية تحتاج إلى تقدير من متلقٍ صاحب لمحة وذكاء، لذا فقد وصفه الصرصري بأنّه

١- انظر: المثل السائر، ج٢، ص٢٧٨.

٢- انظر: ديوان المتنبي، ج٢، ص٥٠١.

٣- المثل السائر، ج٢، ص٢٨٢.

٤- المرجع السابق، ج٢، ص٢٨٢.

٥-الإعجاز القرآني (أسلوباً ومضموناً)، ص٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وصل خفي، وبأنّه أبلغ من الوصل الظاهر[1]، كما يعرّفه كضربٍ من ضروب الحذف بأنّه "ابتداء كلام على جهة الجواب لسؤال مقدر"[2].

وحقيقة هذه الوسيلة الاقتصادية تقترب من حقيقة الوسيلة السابقة (الإحالة المشتركة)، غير أنّ الفرق بينهما أنّ السابقة يمكن اعتبارها وصل ظاهر بين سابق ولاحق، يستطيع المتلقي تقدير المحذوف بجهد ذهني أقل من الجهد الذي تحتاجه هذه الوسيلة التي تعتبر وصل خفي بين سابق ولاحق.

والجدير ذكره أنّ وسيلة الاستئناف يمكن اعتبارها وسيلة اقتصادية من وسائل الإحالة الخارجية القادمة الذكر، إلاّ أنّني آثرت جعلها من وسائل الإحالة النصية؛ لأنّ تقديرها يقوم على النص أكثر من خارجه. ويؤكّد هذا القرب بين وسيلة الاستئناف ووسيلة الإحالة المشتركة اعتبار الزمخشري هذا الحذف الذي يقوم تقديره على الاستئناف، والحذف السابق الذي يقوم تقديره على الإحالة المشتركة، وجهين لحذف الجمل عموماً[3].

يقول الجطلاوي في تفسير مفهوم الاستئناف: "الداعي إليه قطيعة مفاجئة في نسق الكلام، وتوقف فيه، ثمّ استئناف تبدو فيه حلقة من حلقات سلسلة الكلام مقطوعة"[4].

ويضيف الجطلاوي أنّ الزمخشري يقدر "أنّ الحلقة المفقودة تتمثل في سؤال يواجه القارئ، ويكون الاستئناف القرآني جواباً عن ذلك السؤال المقدر. وبذلك يتحول الأسلوب القرآني إلى حوار متواصل بين الكاتب والقارئ. القارئ سائل، والقرآن مجيب، في تواطؤ بينهما، تكون به الصلة بين طرفي الخطاب على أتمّ صورة وأقواها"[5].

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴿٣٤﴾ ﴾ (فصلت).

يقول الزمخشري في تقدير المحذوف من الآية: "فإن قلت: فهلاّ قيل فادفع بالتي هي أحسن؟ قلت: هو على تقدير قائل قال: فكيف أصنع؟ فقيل (ادفع بالتي هي أحسن)"[6].

١- انظر: الإكسير في علم التفسير، ص١٩٥.

٢- المرجع السابق، ص١٩٤.

٣- انظر: قضايا اللغة في كتب التفسير، ص٥٤١، لم يتسنَ لي العثور على ما نقله الجطلاوي عن الزمخشري في الكشاف.

٤- المرجع السابق، ص٥٤١.

٥- المرجع السابق، ص٥٤٢.

٦- الكشاف، ج٤، ص١١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتقدير المحذوف في هذا الشاهد القرآني يمكن وصفه بأنّه "إذا تأمله المتأمل وجده غير متصل المعنى، وإذا أراد أن يقدر المحذوف عسر عليه"[1].

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴿١٥﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ ﴾ (ص).

يقول ابن الأثير: "فهذا الكلام – يعني الآيات – إذا أمله المتأمل لم يجده متصل المعنى. ولم يتبين له مجيء ذكر داود عليه السلام رادفاً لقوله تعالى(ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ)، وإذا أراد أن يقدر هاهنا محذوفاً يوصل به المعنى عسر عليه"[2].

ثمّ يضيف "فهذا الكلام كما تراه يحتاج إلى تقدير، حتى يتصل بعضه ببعض، وهو من أغمض ما يأتي من المحذوفات، وبه يُتنّبه على مواضع أخرى غامضة"[3].

الاقتصاد في الإحالة الخارجية:

الإحالة الخارجية هي الإحالة إلى ما هو خارج النص؛ أيّ أنّ العنصر المحال إليه يقع خارج النص، وذلك على الضد من الإحالة الداخلية السالفة الذكر، التي تحيل إلى ما هو داخل النص. وفي هذه الإحالة الخارجية يتمّ تبيّن المحال إليه بوسائل لغوية وغير لغوية، لكن دون أن يتحدد هذا العنصر في الغالب أو يتعين، وهذا سرّ اقتصادية الإحالة الخارجية، إذ يبقى المحال إليه محتملاً لا محدداً أومعيناً. ومما يزيد من اقتصادية هذه الإحالة أنّ طرفيها العنصر المحيل، والعنصر المحال إليه، محذوفان وغير مذكورين. وهذا الأمر يؤدي بالإحالة إلى حالة من الغموض والإبهام والخفاء، ثمّ التعقيد والصعوبة والحاجة إلى بذل أعلى جهد ذهني لتحليل بنية الحذف، وهي حالة يحتاج معها المتلقي إلى الاستعانة بوسائل نستطيع أن نصفها بأنها – في الغالب – غير لغوية، وإن كان لا غنى لمحلل هذه الإحالة عن النص.

١– المثل السائر، ج٢، ص٢٧٩.

٢– المرجع السابق، ج٢، ص٢٧٩.

٣– المرجع السابق، ج٢، ص٢٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أنّ تلك الوسائل يمكن حصرها في ثلاث: العقل، وسياق الحال، والمعرفة اللغوية والنحوية، قد يستعان بها مجتمعة، أو منفردة، غير أنّ العقل يظل الأساس في كل تحليل نصي، وشريك لكلّ وسيلة يستعان بها في التحليل، سواء أكانت لغوية أو غير لغوية.

لذا فإنّ معيار اقتصادية الإحالة الخارجية لبنية الحذف المتمثلة في زيادة المعاني وإضفاء الجمال على النص، يمكن قياسها بمقدار اعتمادها العقل وإعماله، وبما يبذله من جهود في تحليل بنية الحذف وتفكيكها. فكلّما ازدادت الحاجة إليه ازدادت معاني البنية وازداد جمالها.

وتفصيل تلك الوسائل على النحو الآتي، مع التطبيق على الشواهد القرآنية:

العقل:

العقل وسيلة تقع خارج منطوق النص، وذو أهمية أساسية في تحليل النص، وفي التعرف إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين أجزاء النص. وهذا جعل الباحثين يعتبرون اللغة هي التفكير، والتفكير هو اللغة.

وتظهر هذه الأهمية بما يكشف عنه العقل من علاقات بين عناصر بنى الحذف، خاصة في تلك العلاقات التي تحتاج إلى إعمال الفكر والتأمل، كالعلاقات السببية، والتقابلية الضدية، وغيرها من العلاقات.

وقد أشار الباحثون[1] إلى أهمية العقل كوسيلة يستعان بها في التعرف إلى المحذوف، خاصة في المستويات العليا من الاستخدام اللغوي، كلغة الإعجاز القرآني واللغة الأدبية؛ إذ إنّ مثل هذه النصوص تحتاج من المتلقي إلى كثير من التأمل والتدبر، بالإضافة إلى خلفية معرفية عالية، حتى يصل إلى معاني الحذف وأغراضه[2].

يقول ابن جني في باب أسماه "باب في الاكتفاء بالسبب من المسبَّب، وبالمسبَّب من السبب"[3]، وهو باب من الحذف، يقول فيه: "هذا موضع من العربية شريف لطيف، وواسع لمتأمله كثير"[4]. فالحذف الذي يفسَّر على ضوء معرفة علاقة السبب بالمسبَّب — في رأي ابن جني- موضع شريف لطيف واسع إذا تأمله المتأمل، فالتأمل يكون بالعقل، وبالعقل يحصل شرف المعنى، وسعته، ولطافته، وجماله.

١-انظر – مثلاً – قديماً: الخصائص، ج٣، ص١٧٣، المثل السائر، ج٢، ص٢٧٢، الفوائد المشوق، ص١٢٢، وما بعدها، الإيضاح، ج٣ ، ص١٩٥،١٩٤، البرهان في علوم القرآن،ج٣، ص٢٤٢، الإتقان، ج٣، ص١٧٥، وحديثاً –مثلاً– ظاهرة الحذف، ص١١٩، وما بعدها، والإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره، ص٣٩٣.

٢- انظر: ظاهرة الحذف، ص١١٩.

٣-انظر: الخصائص، ج٣، ص١٧٣.

٤- المرجع السابق، ج٣، ص١٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد استشهد ابن جني على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ... ﴿٩٨﴾ ﴾ (النحل)، إذ تأوّل الحذف بقوله: "فإذا أردت قراءة القرآن، فاكتفي بالمسبَّب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة"[1].

ويقول الشاعر:

ياعاذلاتي لا تردن ملامتي إنّ العواذل لسنَ لي بأمير(الكامل)[2]

فيعقب عليه ابن جني مقدراً المحذوف بقوله: "أراد لا تلمنني، فاكتفى بإرادة اللوم منه، وهو تالٍ لها، ومسبَّب عنها"[3].

ومما يوضح أهمية العقل في الربط بين السبب والمسبّب في الآية الكريمة السالفة، ما نجده لدى الصرصري في معرض الرد على من حمل الآية على ظاهرها، إذ يقول: "وقول من حمله على ظاهره من تعقيب القراءة بالاستعاذة ضعيف؛ إذ المعقول من أمره بالاستعاذة من الشيطان؛ الاعتصام من كيده، وأن يعرض له في قراءته فيخلطها عليه، كما يغلب عليه في صلاته ليقطعها، ... فإذا أخّرها إلى أن يفضي إلى القراءة، فاتت تلك الفائدة"[4].

وهذا الرأي يدل على عمق تفكير، وكبير تأمل، حتى استطاع الوصول إلى ربط الأسباب بالمسبّبات، لولاه لضعف المعنى، واختل الفهم.

ولقد أشار الصرصري إلى ما هو أبعد من ذلك، وأعمق، في ربط السبب بالمسبَّب، وذلك في بنية الحذف في قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا ... ﴿١٦﴾ ﴾ (طه)، إذ يقول: "لا تكن تابعاً ضعيفاً في دينك، بحيث يؤثّر فيك من يصدّك عنها، فاللين في الدين سبب تأثير قول الصادّ، الذي هو سبب الانصداد. وهذه أعجب صور هذا الضرب – يقصد ضرب الاكتفاء بذكر السبب وعكسه[5] – لأنها تضمنت الاكتفاء بالمسبَّب عن

١- الخصائص، ج٣، ص١٧٣.

٢- لم أقف على قائله.

٣- الخصائص، ج٣، ص١٧٤.

٤-الإكسير في علم التفسير، ص١٨٠.

٥- انظر هذا الباب في الإكسير، ص١٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكر السبب البعيد بمرتبتين، فتأمله، والله أعلم"[1]. فبعد السبب – وهو هنا بعد معنوي – وعدم وضوحه يترتب عليه جهد ذهني كبير، ليصل المتلقي إلى المعاني الخفية والإشارات اللبيبة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ (النمل). فقدّر الزمخشري المحذوف بقوله "ولقد آتيناهما علماً، فعملا به، وعلّماه، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة (وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا)"[2].

وقد اختلف السكّاكي مع الزمخشري في هذا التقدير، إذ يقول: "ويحتمل عندي أنّه أخبر تعالى عمّا صنع بهما، وأخبر عمّا قالا، حتّى كأنّه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم، وهما فعلا الحمد، تفويضاً، استفادت ترتب الحمد على إيتاء العلم إلى فهم السامع"[3].

وهو كما يبدو فهم نادر، وتحليل دقيق، ينمّ عن فكر ثاقب، يربط المسبَّبات بالأسباب، والنتائج بالمقدمات، بطريقة منطقية ومعقولة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿... فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ... ﴿٦٠﴾ ﴾ (البقرة)؛ أي (فضرب فانفجرت)، واعتبر الزركشي الدليل على هذه العلاقة بين المحذوف والمذكور في الآية الكريمة العقل[4].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ (القصص).

١- انظر: الإكسير، ص١٨٠.

٢- الكشّاف، ج٣، ص٣٩٦.

٣- مفتاح العلوم، ص٣٨٩.

٤- انظر: البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن الأثير في تقدير المحذوف منها "إنّ في هذا الكلام محذوفاً لولاه لما فهم، لأنه قال: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾، وهذا لابدّ له من محذوف، حتّى يستقيم نظم الكلام، وتقديره (ولكن عرّفناك ذلك، وأوحينا إليك رحمة من ربك، لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك)، فذكر الرحمة التي هي سبب إرساله إلى الناس، ودلّ بها على المسبَّب الذي هو الإرسال"[1]. فالربط بين شقي الآية لا يتيسر لمستعجل، يأخذ بسطحية الكلام. وليس لديه صبر، ولا جلد، على أن يربط بين ما يبدو متباعداً، أو غامضاً، غير أنّ من لديه استعداد لأن يستبطن الأمور، ويبذل الجهود الذهنية، يصل إلى المعاني العميقة والغزيرة.

وأمّا ما يقوم من الحذف على علاقة الضد فمثاله قوله تعالى: ﴿... وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ ...﴿١٠٩﴾﴾ (يوسف).

يقول ابن الشجري في تقدير المحذوف منها: "وخطر لي في تقدير إضافتها (ولدار الحياة الآخرة)، وقوّى ذلك عندي قوله ﴿... مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ...﴿٦١﴾﴾ (القصص)، وقوله ﴿... وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿٢٠﴾﴾ (الحديد)، فالحياة الدانية نقيض الحياة الآخرة"[2].

فابن الشجري قد بنى تقديره للمحذوف على المتضادات، وهو تقدير عقلي.

وممّا يمكن أن يدخل في إطار المتضادات التي تقوم معرفتها على العقل من بنى الحذف ما يعرف بالحذف التقابلي، أو حذف الاحتباك، لذا فقد وصفه السيوطي بأنّه "من ألطف الأنواع – يقصد أنواع الحذف– وأبدعها، وقلّ من تنبّه له، أو نبّه عليه، من أهل فن البلاغة"[3].

ومفهومه لديه هو "أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره من الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول"[4].

وأهميته تأتي من اعتماده على العقل في التفسير والتوضيح، وهذه الأهمية تتجلى من أصل التسمية؛ إذ الحبك "معناه

١- المثل السائر، ج٢، ص٢٧٢-٢٧٣.

٢- الأمالي الشجرية، ج١، ص٣٢٥، وهذه الآيات تكررت غير مرة في القرآن الكريم.

٣- الإتقان، ج٣، ص١٨٢.

٤- المرجع السابق، ج٣، ص١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشدّ والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبك الثوب؛ سدّ ما بين خيوطه من الفرج، وشدّه وإحكامه، بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرونق"[1].

أمّا وجه الشبه بين حذف الاحتباك والحبك، فهو كما يقول السيوطي: "وبيان أخذه منه – يقصد أخذ حذف الاحتباك من الحبك – من أنّ مواضع الحذف من الكلام شبّهت بالفرج بين الخيوط، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه كان حابكاً له مانعاً من خلل يطرقه، فسدّ بتقديره ما يحصل به الخلل، مع ما أكسبه من الحسن والرونق"[2].

فصياغة بنية حذف الاحتباك تحتاج إلى مهارة من المتكلم، تبعد عنها أيّ خلل، وتضيف إليها الجمال والحسن والهيبة والرونق، وتجعل هذا النوع من الحذف أداة محركة لذهن المتلقي، وتعمل على جعل المتلقي يستكنه الحذف بعقله، ليعرف مقصده وجماله.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ... ﴿١٧١﴾ ﴾ (البقرة)، فالتقدير "ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعِق، والذي ينعَق به، فحذف من الأول (الأنبياء) لدلالة (الذي ينعق) عليه، ومن الثاني (الذي ينعق به) لدلالة (الذين كفروا) عليه"[3].

سياق الحال:

أدرك الدارسون قديماً وحديثاً أهمية ما يحيط بالكلام من ظروف، وملابسات، وحركات، وإشارات في تحليل الكلام المنطوق والمكتوب، والنص القرآني كنص مكتوب أدرك مفسروه أهمية معرفة ما يحيط به من أسباب النزول، وأقوال الرسولﷺ، وإجماع العلماء، والقراءات القرآنية، والأشعار. وهي بمجموعها تشكل رديفاً للنص القرآني كنص مدوّن، تساعد في شرحه، وفي الكشف عن خفاياه، وأسراره، وملابساته، ودقائقه.

فسياق الحال وسيلة تقع خارج إطار اللغة، يستعين بها عقل المتلقي ليفسر النص ويحلّله، وأهمية هذه الوسيلة تكمن في منح المتلقي قدرة على الربط بين السياقين: الخارجي الحالي، والداخلي المقالي، إذ سياق الحال، وسياق المقال، والعقل، وسائل لفهم النصوص وتحليلها.

١- الإتقان، ج٣، ص١٨٣.

٢- المرجع السابق، ج٣، ص١٨٣.

٣- المرجع السابق، ج٣، ص١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتبدو اقتصادية سياق الحال الدلالية والجمالية من عمليات الربط بين منطوق الكلام، وما يحيط به من أحوال ومعارف، وهذه الاقتصادية رهن بثقافة ودراية المتلقي بكلّ ما له علاقة بالنص، وبقدرته على الربط بين عالم النص الداخلي، وعالمه الخارجي.

وبالإمكان توضيح ذلك من بعض الشواهد القرآنية، وما يحيط بها من الأحوال الشاهدة بالمقصود.

فأسباب النزول -- مثلاً- أحوال رديفة لآي القرآن الكريم، توضحها، وتكشف عن منطوقها. ومعرفة المتلقي لتلك الأسباب لها دور في رفد النص القرآني بالدلالات الجديدة.

كما تعتبر تلك الأسباب ذريعة، وتعلّة، وعبارة عن سبب خارجي، أو نوع من القصة الصغيرة المصاحبة لكلّ آية. وتكون الحاجة ماسّة لمعرفة أسباب النزول في الآيات التي يواجه القارئ فيها صعوبة في فهمها، نظراً لوعورتها وغرابتها، وبعدها عن مناخه المعنوي واللغوي[1].

وذلك ما يمكن تمثله في قوله تعالى﴿ ... إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ... ﴿٦﴾ ﴾ (المائدة)، فقد قدرت على أحد التقديرات بـــ(إذا قمتم من المضاجع)، اعتضاداً بسبب نزولها في عائشة، عندما فقدت قلادتها أو عقدها، فأخّر الصحابة الرحيل إلى الصباح، فطلبوا الماء عند القيام من نومهم، فلم يجدوه، فنزلت هذه الآية[2].

وكذلك سنة الرسول ﷺ، وإجماع العلماء، ففي قوله تعالى ﴿... فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... ﴿١٨٥﴾ ﴾ (البقرة)، حال محذوفة، علّق عليها ابن جني، وبيّن طريق الاستدلال عليها، إذ يقول: "أي فمن شهده صحيحاً بالغاً، فطريقه أنه لمّا دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه. وأمّا لو عريت الحال من هذه القرينة، وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[3].

فاللغوي ابن جني استعان على تقدير الحال المحذوفة بما يعرفه من إجماع العلماء، ومن السنة، وتبدو أهمية هذه المعرفة في توجيه الآية نحوياً من قوله "وأمّا لو عريت ..."، فلولا مرجعية السنّة والإجماع لما جاز حذف الحال بحال.

١- انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص١١٥.

٢- انظر: مختصر تفسير ابن كثير(ت٧٧٤هـ)، ج١، ص٤٩٣، والبرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٢٦-١٢٧.

٣- الخصائص، ج٢، ص٣٧٨-٣٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك القراءات القرآنية ذات دور في رفد فهم الآيات، وتقدير المحذوف منها، من ذلك قوله تعالى ﴿ ... يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾(الكهف). يقول ابن هشام (ت٧٦١هـ) في تقديره: "أي صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك"[١].

فالقراءة القرآنية ساهمت في تقدير المحذوف، وهو صفة السفينة (صالحة)، وبهذه القراءة استدلّ ابن هشام على جواز حذف الصفة.

وكذلك قوله تعالى ﴿ ... فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ... ﴿٧١﴾ ﴾ (يونس). يقول ابن الأثير في محذوف الآية: "وهو – يقصد الفعل أجمعوا – لأمركم وحده، وإنّما المراد (أجمعوا أمركم، وادعوا شركاءكم)؛ لأنّ معنى (أجمعوا) من (أجمع الأمر) إذا نواه وعزم عليه"[٢]. واستدلّ ابن الأثير على ذلك بقراءة أُبيّ، بقوله: "وقد قرأ أُبيّ – رضي الله عنه– (فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)، وهذا دليل على ما أشرت إليه، وكذلك هو مثبت في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه"[٣].

فمعرفة ابن الأثير بقراءة أُبيّ عززت قدرته على الاستدلال، وعلى تقدير المحذوف.

وكذلك الشعر ومعرفة المحلل به، له دور في توجيه الآية، وتقدير المحذوف منها، من ذلك ما نجده لدى ابن الشجري فيما استساغه في توجيه الآية وتقدير محذوفها، إذ يقول الله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ... ﴿٢١﴾ ﴾ (محمد). يقول ابن الشجري "قيل تقديره (أمرنا طاعة)، واحتج صاحب هذا القول بقول الشاعر:

فقالت على اسم الله أمرُك طاعةٌ وإن كنتُ قد كلّفتُ ما لم أعوّدِ(الطويل)[٤]

فقال: قد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية"[٥].

١- مغني اللبيب، ص٨١٨.

٢- المثل السائر، ج٢، ص٢٨٨.

٣- المرجع السابق، ج٢ ص٢٨٨، وانظر هذه القراءة: البحر المحيط،ج٥، ص١٧٧، إذ يقول: "وكذا هي في مصحف أبيّ: (وادعوا شركاءكم)".

٤- البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه، ص٥٩.

٥- الأمالي الشجرية، ج١، ص٣٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعرفة اللغوية والنحوية:

تعدّ هذه المعرفة وسيلة مهمة، وأداة فاعلة في تحليل النصوص، وتوجيهها، وتقييمها، وقياس كفايتها، وقدرتها الدلالية والبلاغية. وتأتي هذه الأهمية من الحالات التي تقوم فيها هذه المعرفة على قرائن عقلية بالدرجة الأولى، أكثر من قيامها على قرائن لفظية؛ إذ المعرفة التي تتكئ على العقل في التفسير والتحليل تغني الظاهرة اللغوية، وتمنحها حيوية وفاعلية وجمالية وزيادة معنى، بينما المعرفة التي تقوم على القرائن اللفظية حسب، غالباً ما تتوقف فاعليتها عند البنية السطحية دون التعمق فيها، لذا فإنّ المعرفة التي تحتاج إلى إعمال العقل تحقق اقتصادية دلالية أكثر من المعرفة التي لا تحتاج إلى مثل هذا الإعمال، بل تقف عند حدود معرفة الفاعل والمبتدأ والخبر، واقتصاديتها لا تتجاوز بنية السطح، فتقف عند حدود توصيل المعنى، والبعد عن اللبس والخطأ حسب.

ومن هنا نقف أمام معرفتين: معرفة لغوية نحوية، ذات بعد اقتصادي، يرتبط دوره ببنية الحذف الشكلية والجمالية، وأخرى ذات بعد اقتصادي يرتبط دوره ببنية الحذف المفهومية الدلالية.

لذا فقد اعتبرت المعرفة اللغوية والنحوية ذات الأبعاد الاقتصادية الدلالية، التي تقوم على قرينة العقل، وسيلة من وسائل الإحالة الخارجية، إذ إنّ هذه المعرفة رائدها العقل، والعقل – كما أسلفت – وسيلة تقع خارج اللغة، بينما المعرفة اللغوية والنحوية ذات الأبعاد الاقتصادية الشكلية فهي وسيلة من وسائل الإحالة الداخلية السالفة الذكر. وربّما يؤكّد هذا تقسيم ابن هشام دليل الحذف إلى قسمين: دليل غير صناعي، يقوم على المقال والحال، وآخر صناعي يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنّما عرف من جهة الصناعة[1]. وقد فسّر طاهر حمود اعتبار ابن هشام النحو صناعة بأنّه "يعني بها ما يستدلّ عليه من المحذوفات بواسطة القوانين والأقيسة النحوية، التي يختص بمعرفتها النحاة، لا بالقرينة اللفظية العامة"[2]. فما يعرف ويقدّر من المحذوفات من طريق قواعد النحو وقوانينه، ويحتاج معها إلى العقل، تكون ذات أبعاد اقتصادية دلالية، خاصة في حالات التقدير ذات التأويلات والاحتمالات العديدة للمحذوف، وما عداها يدخل ضمن إطار الاقتصاد الشكلي.

ويمكن استثمار ما قاله ابن هشام في توجيه ما أتبناه من أنّ الحذف الذي يقوم على دليل صناعي هو الحذف الأكثر اقتصادية ودلالة من الدليل غير الصناعي، وهذا يمكن تأييده بما جاء به الجرجاني من قبل، إذ اعتبر أنّ عدم ترك

---

١ – انظر: مغني اللبيب، ص٧٨٩.

٢ – ظاهرة الحذف، ص١٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بالحذف يرجع إلى سببين: غرض المتكلم، وغرض الكلام[1]. فإذا حاولنا المزاوجة بين رأي الجرجاني وابن هشام نستطيع أن نخرج بنتيجة مفادها: إذا قدر المحذوف في سياق كلامي ما بناء على دليل صناعي ذي ارتباط بغرض المتكلم، فإنّ هذا التقدير – دون شك – يقوم على العقل أكثر من السياق، وبالتالي يكون التقدير قائم على كثرة الاحتمالات والتأويلات التي هي مصدر اقتصاديات بنية الحذف الدلالية. وأمّا إذا قدر المحذوف بناءً على دليل غير صناعي ذي ارتباط بغرض الكلام، فإنّ هذا التقدير – دون شك- يقوم على السياق أكثر من العقل، وبالتالي تكون تأويلات المحذوف محدودة، وأقل من الحالة السابقة، وبهذا تكون بنية الحذف أقل اقتصادية من تلك الحالة.

وربّما هذا ما قصده ابن الأثير حين ذهب إلى المفاضلة بين نوعين من الحذف، فقد رأى أنّ الذي يظهر بالنظر إلى تمام المعنى أحسن من الذي يظهر بالإعراب، وقد ربط هذين النوعين بنوعي: حذف المفردات، وحذف الجمل، إذ الحذف الذي يظهر بالإعراب يرتبط بالمفردات، والحذف الذي يظهر بالمعنى يرتبط بالجمل، وهو يرى أن حذف الجمل أكثر دلالة من حذف المفردات[2].

وعليه، فإنّ تقدير المحذوف إذا كان بدليل من الإعراب المبني على فهم المعنى فهو أجدر وأكثر اقتصادية من التقدير القائم على الإعراب فقط.

وربّما يكون ما قاله الزركشي في صدد حديثه عن أدلة الحذف قريباً ممّا قاله الجرجاني، وابن الأثير، وابن هشام، حيال التفريق بين الأدلة النحوية وغير النحوية في تقدير المحذوف، إذ يقول الزركشي: "ومنها اللغة –كدليل على الحذف– كضربت، فإنّ اللغة قاضية أنّ الفعل المتعدي لابدّ له من مفعول؛ نعم هي تدل على أصل الحدث لا تعيينه. وكذلك حذف المبتدأ والخبر"[3].

وهذا القول يؤكّد ارتباط النحو والإعراب بالدلالة، ويؤكّد أهمية هذا الارتباط اقتصادياً ودلالياً، وذلك حين جعل التقدير القائم على الدليل النحوي يدلّ على الأصل، ولا يعيّن محذوفاً بعينه، فالمقدّر هنا محتمل، وهذا موطن اقتصادية المعرفة باللغة والنحو. فكون اللغة تدلّ على أصل الحدث، دون أن تحدد ما هو محذوف – كما يفهم من

١– انظر: أسرار البلاغة، ص٤٢٢–٤٢٣.

٢– انظر: المثل السائر، ج٢، ص٢٦٩، وما بعدها.

٣– البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المثال – فقد يكون المضروب رجلاً أو امرأة، أو قد يقصد معنى مجازياً، كأن يكون ضرب السوق تجارياً، أو ما شابه، فإنّ معرفة المتكلم والمخاطب باللغة، تمنح النص دلالات أوسع، ومعاني أكثر. فالجدوى الاقتصادية لأيّ نص تكون بسبب كثرة التقديرات التي يسمح بها النحو.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ... ﴿٤١﴾ ﴾ (الأنفال). يقول الزمخشري في حذف الخبر من الآية الكريمة: "كأنّه قيل: فلابدّ من ثبات الخمس فيه، ولا سبيل إلى الإخلال به والتفريط فيه، من حيث إنّه إذا حذف الخبر، واحتمل غير واحد من المقدّرات، كقولك: ثابت، واجب، حقّ، لازم، وما أشبه ذلك، كان أقوى لإيجابه من النص على واحد"[1]. فتعدد احتمالات المقدّر المحذوف يجعل النص أكثر قوة وإيحائية من تقدير الواحد، وهذا يتوافق مع مفهوم الاقتصادي اللغوي.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ... ﴿٨٣﴾ ﴾ (يوسف). فقُدِّر المحذوف تقديرين، الأول: (فصبر جميل أجمل)، والثاني: (أمري صبر جميل)، وقد رجح الثاني؛ وذلك أنّ سوق الكلام للمدح بحصول الصبر ليعقوب، يكون التقدير الثاني دالاً على حصول الصبر له، أمّا الأول فليس فيه ما يدلّ دلالة مباشرة على حصول الصبر لسيدنا يعقوب[2].

وكذلك الشواهد القرآنية التي تنبني أحكامها النحوية في تقدير المحذوف على العقل، الذي هو عمدة في تمييز علاقات الكلام بعضه ببعض. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ... وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ ... ﴿١٧١﴾ ﴾ (النساء). فلقد أعتبر سيبويه هذا الشاهد القرآني من باب (إضمار الفعل المتروك إظهاره)، وبه فسّر سبب نصب (خيراً)؛ وذلك لأنّ قوله تعالى (انتهوا) أراد به أن يخرجنا من أمر، ويدخلنا في آخر[3]. وزاد الأمر توضيحاً بما

١- الكشاف، ج٢، ص٢٥٧.

٢- انظر: خصائص التراكيب، ص٢٢١.

٣- انظر: كتاب سيبويه، ج١، ص٢٨٢-٢٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نقله عن الخليل، إذ يقول: "كأنك تحمله على ذاك المعنى، كأنك قلت (انتهِ وادخل فيما هو خير لك)، فنصبته،لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له (انتهِ) أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب"[1].

وقد زاد الزركشي رأي سيبويه والخليل توضيحاً حين قال: "لأنّ النهي عن الشيء أمر بضده، ولأنّ النهي تكليف، وتكليف العدم محال؛ لأنه ليس مقدوراً، فثبت أنّ متعلق التكليف أمر وجودي، ينافي المنهي عنه، وهو الضد"[2].

يتبين مما سبق أنّ معالجة الشاهد القرآني كانت معالجة نحوية دلالية عقلية، تقوم على معرفة العلاقات بين أجزاء الكلام، وطبيعتها ضمن السياق اللغوي من ناحية، وبين أجزائه وما يخرج عن هذا السياق من ناحية ثانية، فالعلاقة بين أجزاء بنية الحذف داخل السياق علاقة نحوية تقوم على العامل النحوي، ومعرفة العامل تكون بالعقل. والعلاقة بين أجزاء البنية وخارج السياق تقوم على معرفة العلاقات الضدية والمنطقية ووجود الشيء وعدمه، وهي – كذلك– علاقات عقلية، وبالتالي فإنّ اجتماع المعالجتين النحوية والعقلية في الشاهد السابق فيه إغناء لبنية الحذف دلالياً.

وما يمكن أن يضمّن في إطار المعرفة اللغوية والنحوية، ودورها في رفع كفاية النصوص اللغوية بتعدد احتمالات المحذوف الاختلاف بين القراءات القرآنية، المبني على التغاير الإعرابي، الذي يدل على أنّ هناك محذوفاً يجوز تقديره في الكلام، قياساً على أصله في العربية، وهذا أمر له قيمته الدلالية والبلاغية، التي يمكن أن تفهم من هذا الموضوع[3].

ومثال ذلك قوله تعالى﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم ... ﴿٢٤٠﴾ ﴾ (البقرة). فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص (وصيةً) بالنصب. وقرأ الباقون بالرفع[4]. فالذين قرأوا بالرفع احتجوا بقراءة عبد الله بن مسعود (كُتب عليهم الوصيةُ لأزواجهم)، وزاد ابن خالويه أنّ من رفع أراد (فلتكن وصية) أو (فأمرنا وصية)، وأمّا من قرأوا بالنصب فحجتهم أنّ (الوصية) مصدر، والاختيار في المصادر

١– كتاب سيبويه، ج١، ص٢٨٣.

٢– البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢٤٠.

٣– انظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص٢٥٥–٢٥٦.

٤– انظر: النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٢٨، وتفسير البحر المحيط، ج٢، ص٢٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النصب، إذا هي وقعت مواقع الأمر، كقوله تعالى﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ... ﴿٤﴾ ﴾ (محمد)[1].

فالتغاير الإعرابي بين القراءات أدّى إلى زيادة احتمالات تقدير المحذوف، وهذه الزيادة في التقدير نتيجتها الزيادة في المعنى، وكلّ هذا مرتبط باجتهاد القراء، ومعرفتهم باللغة والنحو.

الاقتصاد في درجات الربط في البنى الإحالية:

البنية الإحالية للحذف هي بنية إحالية رابطة ذهنية، مبنية على عملية التذكر الذهني؛ إذ المحذوف يشكل انقطاعاً في تواصل النص، وانسجامه، وتلاحمه، فيكون هذا الحذف مدعاة لمراجعة سياق الكلام، وموقفه، وما يحيط به من سياق الحال، للعثور على ما يملأ هذا الانقطاع، أو الفجوة التي نتجت عن هذه العلامة العدمية الصفر (الحذف)، وذلك رغبة في رتق فتق النص، حتى يستقيم فهمه، وتصح سويته، وتتضح رؤيته. غير أنّ طبيعة هذه المراجعة تختلف من بنية حذفية إلى أخرى، وذلك بناءً على نوع الإحالة، وشكلها، وطريقتها في الربط بين عناصر البنية الحذفية، وما يترتب عليها، وما تستدعيه من دقة، وما تواجهه من صعوبة، وجهد، وما ينتج عنها من تقديرات، واحتمالات، ثمّ دلالات. كلّ ذلك على درجات ومستويات مختلفة، تبعاً لاختلاف درجات الربط، وتفاوت مستوياتها، مع الأخذ بالاعتبار كلّ عناصر الموقف الكلامي.

لذا تجيء بنى الإحالة الحذفية على درجات متفاوتة، من حيث قوة الربط وضعفها بين طرفي الإحالة: العنصر الاحالي (المحذوف)، والعنصر الإشاري (المحال إليه).

ومن هنا فإنّ التعرف إلى مستويات الربط وتفاوتها في بنى الحذف، والتمييز بينها، ثمّ ما يترتب على هذا التفاوت من زيادة أو نقصان في اقتصادية تلك البنى من النواحي الدلالية والبلاغية والفنية، كلّ هذا يتطلب من محلل النص الأخذ بعين الاعتبار جملة من الاعتبارات، إلاّ أنّ من الجدير التنويه به أنّ هذه الاعتبارات بعضها يتعلق باقتصاديات الإحالة الداخلية، والإحالة الخارجية السالفتي الذكر، وبعضها الآخر يتعلق باقتصاديات الرتبة، والمطابقة اللاحقتي الذكر. لذا سأكتفي بذكر الاعتبارات دون التطبيق عليها، كون ما سبق وما سيلحق في تلك الاقتصاديات قد أورد التطبيقات. وهذه الاعتبارات هي:

---

١ – انظر: العلامة الإعرابية في الجملة (بين القديم والحديث)، ص٢٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تقوم بنية الحذف على أربعة عناصر: العنصر الإحالي، والعنصر الإشاري، ونوع الإحالة، وغرض الإحالة أو غايتها. وبالتالي فإنّ تحديد درجة اقتصادية أية بنية حذفية وتقييمها وقياسها يقوم بناءً على طبيعة هذه العناصر، وعلاقة بعضها ببعض، ودرجة أو شدة ارتباطها فيما بينها، ووسائلها في هذا الربط، والنتائج والأغراض المترتبة عليها.

- ينبغي الأخذ بالاعتبار عند تحليل تلك البنى أنّ درجة اقتصادية أيّة بنية حذفية تتناسب عكسياً مع درجة الربط بين عناصر الإحالة الحذفية؛ أي أنّه كلّما نقصت درجة الربط، وكانت ضعيفة، ومبهمة، وغامضة، وغير واضحة، زادت اقتصادية البنية الحذفية دلالياً؛ وذلك بسبب ما يولّده الإبهام والغموض من تعدد احتمالات المقدر المحذوف، وهذا التعدد يؤدي إلى فيض معنوي ودلالي. وبالمقابل، كلّما زادت درجة الربط، وكانت قوية، وواضحة، وصريحة، نقصت اقتصادية البنية الحذفية دلالياً؛ وذلك بسبب ما يولّده الوضوح من قلة احتمالات المقدر وحصرها، وهذا الحصر يؤدي إلى ضآلة الدلالة، وانحسار المعنى.

ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

أ- بنية حذفية ذات رابط جلي ← وضوح، وسهولة، وجهد ذهني قليل، وسرعة في التحليل ← بنية حذفية ذات اقتصادية دلالية قليلة.

ب- بنية حذفية ذات رابط خفي ← عمق، وصعوبة، وجهد ذهني كبير، وبطء في التحليل ← بنية حذفية ذات اقتصادية دلالية عالية.

- ينبغي الأخذ بالحسبان عند دراسة كفاية بنية الحذف الاقتصادية والدلالية أنّ معيار تقييم تلك البنية هو في اعتمادها على القرائن العقلية أكثر من غيرها من القرائن، فبقدر ما تحيل بنية الحذف على العقل في أثناء تحديد ما يحيل إليه المحذوف، تكون قيمة كفايتها الدلالية؛ وذلك لأنّ الإحالة العقلية تعدّ رابطاً خفياً وغير جلي، وخفاؤها مصدر اقتصادية البنى التي تحويها.

- يجب التفريق بين نوعي الإحالة الداخلية في عملية الربط : وهما الإحالة المعجمية، والإحالة النصية؛ إذ إنّ المعجمية في الغالب وسيلة ربط سهلة وصريحة، إذا ما قورنت بالنصية التي هي في الغالب وسيلة ربط صعبة وغير صريحة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبيان ذلك أنه عندما يحيل العنصر الإحالي (المحذوف) إلى كلمة معجمية في النص، فإنّ تحديد الدلالة وحصرها أمر سهل، وبالتالي فالدلالة محدودة الحجم. بينما في حالة إحالة العنصر الإحالي (المحذوف) إلى جزء من نص، أو نص، فإنّ التنقيب عن المحال إليه، وحصره، وتحديده أمر صعب، وبالتالي فالدلالة غير محدودة، وواسعة، ومحتملة. لذا فالربط بين عناصر بنية الحذف بوساطة الإحالة النصية – على الرغم من ضعفه- يوفر لبنية الحذف دلالة أوسع وأرحب، مما لو كان الربط بوساطة الإحالة المعجمية.

- يجب مراعاة المدى الفاصل بين العنصر الإحالي (المحذوف)، والعنصر الإشاري (المحال إليه)، إذ إنّه كلما زادت المسافة بينهما قلّ الترابط، وبالتالي تزداد الاقتصادية الدلالية. وبالمقابل كلمّا نقصت المسافة زاد الترابط، وبالتالي تنقص الدلالة، وبيان ذلك في الشكل الآتي:

أ- المدى الفاصل كبير ← ربط قليل ← دلالة كبيرة.

ب- المدى الفاصل قليل← ربط كبير ← دلالة قليلة.

فالمدى البعيد يجعل احتمالية المحال إليه متعددة، واسترجاعه صعباً، وهذا موطن من مواطن اقتصادية بنية الحذف الإحالية.

- عندما تقوم وسيلة الربط بين عناصر بنية الحذف على عناصر غير لغوية، موجودة خارج النص، فإنّ الترابط بين العنصر الإحالي (المحذوف)، والعنصر الإشاري (المحال إليه)، يكون في أضعف حالاته، وهذا الأمر يتطلب من المتلقي أن يبذل جهوداً كبيرة إزاء ما يلقاه من صعوبات، وذلك للبحث عن المحذوف في عالم خارجي مجهول، مما ينجم عنه سعة في تقديرات المحذوف وتأويلاته، تؤدي إلى زيادة في إنتاج المعاني والدلالات.

- ينبغي لمحلل بنى الحذف والنص مراعاة ترتيب عناصر بنية الحذف، إذ إنّ طبيعة هذا الترتيب وشكله على علاقة بتحديد درجة الربط من حيث قوته وضعفه، ثمّ في تحديد الاقتصادية الدلالية لبنية الحذف، لذلك على المحلل أن يفرّق بين الترتيبين الآتيين لبنية الحذف:

أ- تقدم العنصر الإشاري على العنصر الإحالي، وهذا هو الوضع الطبيعي، والمنطقي، والمألوف في ترتيب بنية الحذف، وفي هذا الشكل من الترتيب تكون قوة الترابط بين العنصرين عالية؛ لأنّ ذاكرة المتلقي أو المحلل لا تصادف صعوبة أو عنتاً في التحليل، إذ المحذوف كعلامة عدمية صفرية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يدل عليه ويبينه كلام سابق عليه، فالإبهام بعد البيان يسهل على الذاكرة التحليل، وهذا ينسجم مع طبيعتها، وبالتالي فعملية الربط سهلة وواضحة، غير أنّ الحصيلة الدلالية فيها قليلة محدودة.

ب- تقدم العنصر الإحالي على العنصر الإشاري، وهذا وضع عدولي، عدل فيه عن الوضع الأصلي السابق، وهذا العدول ينشأ عنه مخالفة لمنطقية الأشياء، وربّما مخالفة لما اعتادته الذاكرة البشرية، وهذه المخالفة يتولد عنها ضعف في الترابط بين السابق واللاحق، مما يستدعي من المحلل بذل أعلى جهد ذهني ممكن للربط بين العنصرين، وهذا الجهد يتولد عنه سعة في الدلالة.

- ينبغي للمحلل مراعاة المطابقة من عدمها بين عنصري بنية الحذف، من حيث اللفظ والمعنى، وهذه المطابقة وعدمها على علاقة وطيدة بتحديد درجة الربط وشدّته، ثمّ في تحديد اقتصادية البنية الإحالية، لذا فعلى المحلل التفريق بين شكلين من المطابقة:

- أ- المطابقة بين العنصرين لفظاً ومعنى: وهذا الوضع الطبيعي والمنطقي والأصلي للعلاقة بينهما، وهذا الوضع يؤدي إلى قوة الترابط بين المحيل والمحال إليه، مما يجعل العلاقة بينهما واضحة وسطحية، وهذا الوضوح يؤدي إلى محدودية الدلالة وضآلتها.

ب- المخالفة بين العنصرين: والمخالفة عدول عن المطابقة التي هي الأصل، وهذا العدول يؤدي إلى ضعف الترابط بين العنصرين وترهله، مما يؤدي بالمتلقي إلى بذل الجهد الذهني من أجل عملية الربط بينهما، وهذا الأمر يفتح المجال أمام تعدد احتمالات المحذوف وتقديراته، وبالتالي تزداد اقتصادية البنية الحذفية من الناحية الدلالية.

- يجب على محلل النص مراعاة قدرة العنصر الإحالي على الربط بين أكثر من آية، فكلّما زادت قدرته على الربط بحيث تصل إلى أكبر عدد من الآيات، وربّما من السور، زادت كفاية بنية الحذف الدلالية، والحذف بهذه الصفة يختلف عن الحذف الذي تقف قدرته الإحالية عند حدود الآية الواحدة، دون أن يتجاوزها أو يخترقها إلى غيرها.

وأخيراً فإنّ من الجدير التنويه به أنّني في الفصل الأول في مبحث (وسائل الاقتصاد اللغوي) تبنيت رأياً مفاده أنّ وسيلة الربط، كوسيلة مهمة من وسائل الاقتصاد اللغوي، تقع في حالة وسطى بين وسيلتي الارتباط والانفصال، واعتبرتها حالة من العدول عن هاتين الوسيلتين، وقد بنيت هذا الرأي على ما جاء به مصطفى حميدة في الارتباط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والربط في التراكيب العربية، الذي مفاده أنّ وسيلة الارتباط تبطن أجزاء الكلام، تدرك ولا تحسّ، وتكون العلاقة بين أجزاء الكلام قوية بحيث لا تحتاج إلى رابطٍ يربطها[1]. وكأنّ وسيلة الارتباط معنوية، واضحة ندركها بالعقل، دون كبير عناء، ودون أن نتبين أثرها المادي كوسيلة لغوية على سطح النص. وأمّا وسيلة الانفصال فإنّها وسيلة يتبين بها انقطاع علاقة الكلام اللاحق عن السابق، إلى درجة نستطيع معها التمييز بين الكلامين، ودرجة الانقطاع بينهما[2]. وهذه العلاقة واضحة لا نحتاج معها إلى جهد في البحث عن وسيلة الانقطاع أو الانفصال.

فوسيلتا الارتباط والانفصال وسيلتان واضحتان سهلتان لا تحتاجان إلى كبير جهد، أو عناء ذهني في تقديرهما والتعرف عليهما.

وبناء على هذا التصور لهاتين الوسيلتين، أرى أنّ وسيلة الربط بكل مستوياتها وسيلة طارئة، وعدول عن الوسيلتين السالفتين؛ من حيث طبيعتها، وآلية عملها، وهي حالة وسطى، وهذه الوسيلة بكافة مستوياتها، ابتداءً من وضوح الربط وجلائه، وانتهاءً بغموضه وخفائه، تتأرجح بين الوسيلتين السالفتين، مقتربة منهما حيناً، ومبتعدة عنهما حيناً آخر، وذلك بحسب طبيعة هذه الوسيلة وطبيعة بنية الحذف المتضمنة لها.

وتوضيح ذلك بالشكل الآتي:

- الحالة الأولى (وسيلة الارتباط):العلاقة قوية بين أجزاء الكلام، ولا تحتاج إلى وسيلة لغوية رابطة محسوسة.
- الحالة الوسطى (وسيلة الربط): وهي على مستويات، تتأرجح بين جلاء الرابط وخفائه، أي بين الارتباط والانفصال.
- الحالة الثالثة (وسيلة الانفصال): العلاقة ضعيفة بين أجزاء الكلام، ولا تحتاج إلى وسيلة لغوية فاصلة محسوسة.

الاقتصاد في ترتيب البنية الإحالية:

المتكلم المبدع لا يصدر كلامه بعشوائية واعتباطية؛ لأنه إن كان كذلك فكلامه مجرد جمجمه وفوضى، ليس موجّهاً، ولا مضبوطاً، ولا هادفاً، ولا يستثير انتباهاً، ولا يتمتع بأية حيوية أو فاعلية أو جمالية، أو أية جدوى اقتصادية دلالية، بل المبدع يصدر في كلامه عن وعي وتفكير، ويعمل على ترتيبه، فيقدم ما حقه التقديم، ويؤخر ما حقه

١- انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٤٦.

٢- انظر: المرجع السابق، ص١٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التأخير، ويعمل فكره في معانيه المترتبة في نفسه، وكيف السبيل إلى إخراجها وصياغتها، كلّ ذلك بحسب مقتضى الحال والعقل.

فترتيب الكلام عملية إبداعية ذهنية، تنمّ عن حذق صاحبها، وقدرته اللغوية وكفايته.

والمهم من هذا ترتيب البنية الإحالية للحذف، وربّما ترتيبها لا يختلف عن ترتيب أيّة بنية قائمة على الذكر؛ لأنّ الأخيرة المقابل بل الأصل للأولى، وما ينطبق على الأصل يمكن سحبه على الفرع؛ وذلك من حيث طبيعة ترتيب هذه البنية، وما يترتب عليها من أبعاد اقتصادية: دلالية وجمالية وبلاغية.

وإذا كان جلّ اهتمام الباحث في ما سبق من هذا الفصل بالبنية الإحالية للحذف التي تحيل إلى كلام سابق (الإحالة القبلية)، وبأبعادها الاقتصادية المختلفة، فإنّ هذا المبحث قد أفرد للحديث عن (الإحالة البعديّة) حسب.

الإحالة البعديّة فرع الإحالة القبلية، والمقابل لها، وتعد شكلاً من أشكال التوازن معها. وأصالة الإحالة القبلية أشار لها الدارسون، ويمكن أن نفهم هذه الأصالة من قول ابن جني، إذ يرى أنّ "الاتساع – يعني الحذف – بالأعجاز أولى منه بالصدور"[1]، وقد مثّل على ذلك بأولوية حذف الخبر من حذف المبتدأ[2]؛ ومن نحو هذا ذهب ابن هشام في مبحث سمّاه (بيان مكان المقدر) إذ يقول: "القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلاّ يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه"[3]؛ وذلك لأنّ "الأصل في الجملة أن يكون لها ترتيب معيّن، فإذا حلّ بها ما نسمّيه تقديماً وتأخيراً فقد خرجت عن الأصل، وهو وجوب تقدير المحذوف في مكانه الأصلي؛ لأنّ تقديره في غير مكانه الأصلي يتطلب تقديراً آخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة"[4].

وعليه، فالإحالة البعديّة عدول مركب عن الأصل، فالحذف بحدّ ذاته عدول عن الذكر. والحذف في الأصل والعادة علاقة قبلية[5]، فصار في الإحالة البعدّية عدولان، من حيث إنّها حذف ، وإنّها تحيل إلى لاحق.

وهذان العدولان هما اللذان يمنحان الإحالة البعدّية أهمية وتميّزاً، وذلك بما تحوزه من أبعاد اقتصادية مختلفة، فالمعهود أن يذكر مفسِّر المحذوف أولاً، والمحذوف ثانياً، فيرتفع الإبهام في المحذوف بما قد سبقه من بيان. وهذا ينسجم

١- الخصائص، ج٢، ص٣٦٢، وانظر: تفسير ذلك في (الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية)، ص١٣١.

٢- انظر: الخصائص، ج٢، ص٣٦٢.

٣- مغني اللبيب، ص٧٩٩.

٤- من أصول التحويل في نحو العربية، ص١٥٩-١٦٠.

٥- انظر: لسانيات النص، ص٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مع طبيعة الذاكرة البشرية، وذهنية المتلقي، وما جبلت عليه واعتادته، ومع طبيعة البنية الإحالية الأصل، التي هي كذلك بنية ذهنية دلالية، وبالتالي فبنية الإحالة البعديّة للحذف تعدّ مخالفة لما اعتادته ذاكرة المتلقي من ترتيب خاص لبنية الحذف. وهذه المخالفة في الرتبة تعمل على إثارة المتلقي، وتدفعه إلى البحث عن مفسِّر للمحذوف، الذي لم يعهد تقدم ما يفسّره، فيما يلحقه من كلام، وذلك حتى يلتئم النص، وتتصل حلقاته، ويعود له تماسكه. وما يفعله المتلقي عملية عقلية بحتة، تغني النص، وترفده بالدلالات، وذلك على مستويات بحسب طبيعة هذه الإحالة وشكلها.

كما يمكن أن نصف الإحالة البعديّة – كظاهرة يجري فيها تقديم وتأخير – بأنّها وسيلة من وسائل النظم الفني القرآني والأدبي، يسعى النظم خلالها إلى خرق المعادلة بين اللفظ والمعنى، حتى يحتمل اللفظ دلالات ثوان، فتكون استغلالاً أوسع، وطاقة على التعبير أشدّ تنوعاً وتفنناً، وأكثر خفة ومعنى[1].

ويبدو من آراء النحاة واللغويين في أثناء معالجتهم لبنية الحذف ذات الإحالة البعديّة في الشواهد القرآنية والشعرية، أنّ كفاية هذه الإحالة، واقتصاديتها الدلالية والجمالية، تتمحور في شكلين، وعلى الرغم من تداخلهما واختلاطهما، غير أنّه يمكن فصلهما على النحو الآتي:

الإحالة النحوية البعديّة:

يعتمد المحلل لبنية الإحالة البعديّة في معرفة المحذوف، في هذا الشكل من الإحالة، على صناعة النحو ومقرراته، أكثر من اتكائه على السياق والمعنى. وهذا الشكل من الإحالة ينتج عنه اقتصاد في الدلالة على درجات متفاوتة، وسرّ اقتصاديته أنّ الإحالة النحوية إحالة عقلية، يتبيّن المتلقي المحذوف في ضوء معرفته النحوية، فكلّما كان تحديد المحذوف وتبينه موغلاً في الخفاء، كان الرابط النحوي أكثر حاجة للعقل من غيره من الوسائل، وهنا يلجأ العقل إلى التأويل والاحتمال والتقدير، فيضع تأويلات نحوية عدة للمحذوف، وتعدد هذه التأويلات موطن اقتصادية الإحالة البعدّية.

لذا فإنّ الإحالة النحوية تكون اقتصاديتها على درجات، وذلك بحسب درجة اعتمادها على العقل، فأقلها اقتصادية ما يكون فيها عنصرا بنية الحذف: العنصر الاحالي والعنصر الإشاري ضمن الآية الواحدة، حيث تقف

١- انظر: قضايا اللغة في كتب التفسير، ص٥٢٦-٥٢٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

اقتصادية هذا النوع عند حدود الاقتصاد الشكلي والجمالي، الذي يتمثل في خفة الكلام، واختصاره، وسرعة إنجازه، وبهائه.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ... قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴿٩٦﴾ ﴾ (الكهف)، فتقدير المحذوف هو (قال آتوني فإن تأتوني أفرغ عليه قطرا)، إذ المحذوف فعل الشرط، ودلّ عليه جواب الشرط (أفرغ)، بالإضافة إلى الفعل السابق (آتوني).

ومثله قول البحتري:

لو شئتَ لم تفسدْ سماحةَ حاتمٍ كرماً و لم تهدمْ مآثرَ خالدِ (الكامل)[1]

على تقدير (لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)، فحذف فعل الشرط، ودلّ عليه جوابه (لم تفسد).

وكما يبدو فإنّ عنصري بنية الحذف لم يتجاوزا الآية الكريمة، والبيت الشعري، وتقدير المحذوف كان مبنياً على صناعة النحو، وهو تقدير سهل، لا يحتاج من المتلقي كبير جهد، غيرّ أنّه تقدير له جماليته وخفته. يقول الزملكاني معلقاً على سرّ الجمال في الآية الكريمة والبيت الشعري: "وسرّه أنّ في البيان بعد الإبهام الذي يحصل في النفس دغدغة، نبلاً، لا يكون إذا لم يتقدمها محرّك"[2].

وكذلك ممّا يمكن أن تعد إحالته النحويّة البعديّة سبباً في سرّ جماليته قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ(المنسرح)[3]

التقدير: (نحن بما عندنا راضون)[4]، فالخبر المحذوف في البيت تظافرت على الدلالة عليه إحالتان، الأولى: نحوية بعدّية؛ وهي خبر الجملة المعطوفة (وأنت بما عندك راضٍ)، ونحوية قبلية؛ وهي المبتدأ (نحن)، فهي بحاجة إلى خبر.

وكذلك مع زيادة مسحة جمال، عندما يكون المقدّر المحذوف من غير جنس الملفوظ؛ أي عدم المطابقة بين المحيل والمحال إليه في الإحالة النحوية البعديّة، من حيث اللفظ، فإنّ هذا ممّا يزيد الحذف أبّهة في رأي الزملكاني، وقد مثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ... وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴿٣١﴾ ﴾ (الإنسان)؛ على تقدير (ويعذب

١- انظر: ديوان البحتري، ج١، ص٥٠٨.

٢- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ص٢٤٦.

٣- انظر: ديوان قيس بن الخطيم، ص١٧٣.

٤- انظر:الإيضاح في علوم البلاغة،ج٢،ص١٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الظالمين)، فـ(يعذب) من غير لفظ (أعدّ)[1]. فتقدير المحذوف من غير جنس المذكور يزيد بنية الحذف بهاءً ومعنى وغنى، وهذا ناجم عن إعمال الفكر للوصول إلى تصور هذا المحذوف، وتقديره من غير جنس المذكور.

هذا حال الإحالة النحوية البعديّة، التي تكون ذات اقتصادية قليلة، تقف عند حدود الشكل والجمال، حيث لا تتجاوز الإحالة الآية الواحدة.

وأمّا الإحالة التي تكون ذات اقتصادية كبيرة، دلالية وجمالية، فتكون في حالة تجاوز الإحالة النحويّة البعديّة للحذف حدود الآية الكريمة، حيث تتسع دائرة الربط، فتستدعي جهداً ذهنياً في سبيل تقدير المحذوف، وهذا النوع من البنى الحذفية يمكن أن يطلق عليه الحذف النصي، الذي يمتد أثره عبر مساحة النص، ويكون المدى الفاصل بين عنصري بنية الحذف كبيراً، فيضفي عليها جمالية، ويعطيها اقتصادية دلالية، وهو يختلف عن الحذف الذي يقف عند حدود الجملة، والآية الواحدة، حيث تكون الدلالة محدودة والجمالية بسيطة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ۝٤ فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا ۝٥ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ۝٧ (النازعات).

اختلف في تقدير المحذوف في الآية السابقة، وفي مكانه، وهما أمران على قدر من الأهمية في زيادة الطاقة التعبيرية والجمالية للإحالة النحوية البعديّة، فقدّره ابن هشام بقوله "أي (لتبعثن) بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في (يوم ترجف)"[2].

في حين أنّ الزركشي قدّر المحذوف في الآيات بقوله "(لتبعثنّ، ولتحاسبنّ)، بدليل إنكارهم للبعث في قولهم ﴿ ... أَءِنَّا لَمَرۡدُودُونَ فِي ٱلۡحَافِرَةِ ۝١٠ ﴾ (النازعات)"[3].

فقد اختلف الزركشي عن ابن هشام في تحديد الدليل على المحذوف، غير أنهما متفقان على وجوب تقدير محذوف؛ لأنّ القسم يتطلب جواباً.

١- انظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ص٢٤١.

٢- مغني اللبيب، ص٨٤٦.

٣- البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكما يبدو فقد تضافرت أدلة عدّة في الدلالة على المحذوف (جواب القسم)، فهو عامل في ما بعده (يوم ترجف)، ومعمول لما قبله (القسم)، وبهذا يقيم المحذوف علاقات نحوية ودلالية وجمالية تتجاوز حدود الآية، وهذا مبعث اقتصادية هذه البنى. فمصدر كفاية الإحالة وجماليتها في الآيات السابقة هو في ربط السابق على المحذوف باللاحق، وفي تعدد الدليل على المحذوف، وفي المدى الفاصل بين طرفي الإحالة.

الإحالة النصية البعدية:

وهي التي يحيل فيها المحذوف على النص أو السياق المقالي اللاحق، وتختلف عن الإحالة النحوية السالفة الذكر من حيث إنّ تقدير المحذوف فيها لا يعتمد على أصول النحو ومقرراته، بل على ما يحيط ببنية الحذف من سياق مقالي منطوق، خاصة ما يلحق بالمحذوف من كلام.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ... ﴿٢١٣﴾ ﴾ (البقرة).

فقدّر المحذوف بـــ (فاختلفوا فبعث)، بدليل قوله تعالى ﴿ ... لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ... ﴿٢١٣﴾ ﴾ (البقرة)[1].

فالمحذوف (اختلفوا) أحال إلى ما يلحقه من سياق الآية، فربط بين اللاحق من الآية والسابق، وكما يبدو فإنّ الإحساس بالمحذوف، ثمّ تقديره عملية ليست سهلة، فلا يستطيع تقدير المحذوف إلاّ من يدقق في الكلام، ويحاول تتبع نسقيته، ويربط بعضه ببعض، ويعرف مناسبة السابق للاحق.

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ... ﴿٣٠﴾ ﴾ (البقرة).

"قيل:المعنى (جاعلٌ في الأرض خليفة، يفعل كذا وكذا)؛ وإلاّ فمن أين علم الملائكة أنهم يفسدون؟ وباقي الكلام يدل على المحذوف"[2]. فالكلام اللاحق عن إفساد الخليفة دليل على أنّه يفعل كذا وكذا.

١-انظر: البحر المحيط،ج٢، ص١٤٤، والبرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢٤٢.

٢- البرهان في علوم القرآن،ج٣، ص٢٣٢، وانظر: فتح القدير، ج١، ص١٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير أنّه إذا تجاوز تقدير المحذوف في الإحالة النصية البعديّة الآية إلى آيات أخرى، فإنّ هذه الإحالة أقدر وأكفأ، مما لو أحالت إلى الآية نفسها؛ إذ الإحالة إلى خارج حدود الآية؛ أي إلى مدى أبعد، تمنح بنية الإحالة قدرة أكبر على الربط بين مضامين الآيات المتباعدة، لتصير السورة، وربّما السور نسيجاً واحداً مترابطاً ذا بنية مفهومية واسعة، غنية بالتقديرات والتأويلات والاجتهادات، وهذه الإحالة إلى الأبعد — سواء أكانت سابقة أم لاحقة — هي إحالة نصية، تدخل ضمن ما يعرف بنحو النص، أو بلاغة النص، وهي هدف الدراسات النصية، التي تتخذ من النص منطلقاً لها في التحليل، والتقعيد، والفهم، إذ الإحالة إلى الأبعد تمنح النص بعداً دلالياً، وجمالياً، ونصياً، وهي أبعاد لظاهرة الاقتصاد اللغوي.

الاقتصاد في المطابقة في البنية الإحالية:

الأصل في بنية الإحالة الحذفية التطابق بين طرفيها: العنصر الاحالي (المحذوف)، والعنصر الإشاري (المذكور)، لفظاً ومعنى؛ والى هذا أشار الدارسون ببعض الأسس التي وضعوها في باب الحذف.

يقول ابن هشام تحت عنوان (بيان مقدار المقدار): "ينبغي تقليله — يقصد المقدّر- ما أمكن لتقل مخالفة الأصل"[1]، ثمّ يشير إلى أساس آخر من أسس الحذف هو "أنّ التقدير من اللفظ أولى"[2]، ثمّ يشير إلى أساس آخر وهو "ولا يقدر عين المذكور تقليلاً للحذف"[3].

فهذه أسس ثلاثة وضعها ابن هشام بخصوص الأصل في بنية الحذف، إذ المطابقة بين المحذوف والمذكور لفظاً ومعنى هي الأصل، وهي التي تقوم عليها صناعة النحو ومقرراته، والالتزام بها من وجهة نظرية اقتصادية اللغة يحقق اقتصاداً في الشكل، كالخفة والاختصار والجمال، ويسّهل على متلقي الكلام الفهم والإدراك، وييسر عليه التحليل.

كما أنّ من الجدير ذكره أنّ المطابقة بين طرفي بنية الحذف مجالها الإحالة الداخلية؛ أي أنّ فكّ شفرة هذه البنية يكون بوساطة ما تحيل إليه داخل النص، سواء أكانت الإحالة معجمية أم نصية. ولا مجال لها في الإحالة الخارجية؛ لأنّ الحديث عن المطابقة بين طرفي البنية في هذه الإحالة يعدّ ضرباً من الخيال، وتكلفاً لعالم الغيب، وهذا مستحيل.

١- مغني اللبيب، ص٨٠٢، وانظر توضيح ذلك في: ظاهرة الحذف، ص١٤٠، ومن أصول التحويل في نحو العربية، ص١٦١.

٢- مغني اللبيب، ص٨٠٢.

٣- المرجع السابق، ص٨٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا اقتصادية البنية الإحالية للحذف الدلالية فمجال استثمارها في المخالفة بين طرفي الإحالة في اللفظ أو المعنى أو كليهما، وهذه المخالفة تعتبر عملية ذهنية تستند في استثمارها على كلام مذكور من أجل إنتاج دلالات جديدة. ويبدو أنّ مجالها في الإحالة الداخلية النصية أكثر منها في المعجمية؛ فعندما يحيل المحذوف إلى نص أو جزء من نص أو جملة، فإنّ هذا يعطي مجالاً رحباً لتعدد تأويلات المحذوف، التي ترفد المعنى وتزيده، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّ الإحالة النصية تعني أنّ درجة الربط بين المحذوف والنص متدنية، وهذا يستدعي جهداً ذهنياً في سبيل العثور على العلاقة التي تربط بين طرفي الإحالة، ثمّ في سبيل تقدير المحذوف دلالياً، وهذا الأمر ينجم عنه فيض معنوي ودلالي.

وعليه، فإنّ ظاهرة المطابقة والمخالفة بين طرفي بنية الحذف يمكن حصرها في ثلاثة أشكال، تتفاوت في درجة اقتصاديتها، بحسب حالها من المطابقة أو المخالفة، وهي:

المطابقة بين طرفي بنية الحذف (لفظاً ومعنى):

يعدّ هذا الشكل من المطابقة تكراراً، إذ تقدير المحذوف يكون مطابقاً في اللفظ والمعنى للمذكور، ومجاله الإحالة المعجمية، التي يحيل فيها المحذوف على كلمة معجمية محددة وصريحة. واقتصادية هذا الشكل من البنى الحذفية لا تتجاوز تحقيق الخفة والسهولة لبنية الحذف، خاصة عندما لا يتجاوز مدى الإحالة الآية الواحدة، والشواهد عليه في القرآن الكريم من الكثرة ما يغني عن ذكره.

المطابقة بين طرفي بنية الحذف (معنىً لا لفظاً):

يحقق هذا الشكل زيادة في الدلالة أكثر من الشكل السابق؛ وذلك عن طريق الترادف في المعنى، إذ يتكرر تقدير المعنى دون اللفظ.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿... فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾(الأنعام). فالتقدير (ولا عادٍ فأكل)، ومرجعية هذا المحذوف قوله تعالى﴿... طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ... ﴿١٤٥﴾﴾ (الأنعام)، فـ (أكل) و (يطعمه) فعلان مترادفان معنى لا لفظاً[1].

١- انظر: علم اللغة النصي، ج٢، ص٢٢٩-٢٣٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المخالفة بين طرفي بنية الحذف (لفظاً ومعنى):

يفوق هذا الشكل من المخالفة الشكلين السابقين في إنتاج الدلالة، إذ يوفر دلالات جديدة لبنية الحذف؛ لأنه يحتاج إلى جهد ذهني كبير في تقدير المحذوف، وربطه بما يسبقه من كلام، إذ الرابط بين طرفي البنية خفي، يلجأ المحلل للنص فيه إلى العقل.

وهذا الشكل من أشكال المخالفة يحقق مبدأ مهماً من مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وهو التوازن، فهو يعمل على التوازن مع ظواهر الحذف، التي تقوم على المطابقة بين طرفي الإحالة في اللفظ والمعنى.

واقتصادية هذا الشكل من أشكال المخالفة لا تكون بالانهماك وراء تقدير المحذوف وتحديده كما في حالات المطابقة، بل بالسعي وراء تقدير دلالة المحذوف خلال مرجعيته، فالاهتمام يكون بمرجعية المحذوف أكثر من الاهتمام بتقدير المحذوف؛ لأنّ الاهتمام بالمحذوف وبتقديره ربما ينعكس سلباً على بلاغة بنية الحذف[1].

من ذلك قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ...﴿١٧١﴾﴾ (النساء).

فقد قدّر النحاة والمفسرون المحذوف تقديرات عدة، بعضها طابق المذكور، وبعضها الآخر خالفه، نختار منها تقدير سيبويه وهو (انتهوا وآتوا خيراً لكم)[2]. وهذا التقدير خالف فيه المحذوف المذكور في اللفظ والمعنى.

يقول ابن الشجري في هذا التقدير (تقدير سيبويه): "وفي هذا التقدير فائدة عظيمة؛ لأنه نهاهم بقوله (انتهوا) عن التثليث، وأمرهم بقوله (وآتوا خيراً لكم) بالدخول في التوحيد؛ فكأنه قال (انتهوا عن قولكم آلهتنا ثلاثة، وآتوا خيراً لكم، فقولوا: إنّما الله إله واحد)، فقد أخرجهم – يقصد سيبويه – بهذا التقدير عن أمر فظيع، وأدخلهم في أمر حسن جميل"[3].

فتقدير سيبويه المحذوف مخالفاً للمذكور لفظاً ومعنىً أدّى إلى زيادة المعنى وتوسيعه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ...﴿٩﴾﴾ (الحشر). فقدّرت (واعتقدوا الإيمان)[4]، فالمقدّر (اعتقدوا) مخالف للمذكور المرجع (تبوّؤا) في اللفظ والمعنى، وفي هذا فضل معنى.

١- انظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص٢٩٣-٢٩٤.

٢-انظر: كتاب سيبويه، ج١، ص٢٨٢-٢٨٤، ومغني اللبيب، ص٨٢٧، والإتقان، ج٣، ص١٨٨.

٣- الأمالي الشجرية، ج١، ص٣٤٣.

٤- انظر: البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٤٠، والإتقان، ج٣، ص١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك قوله تعالى: ﴿ ... فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ... ﴿٧١﴾ ﴾ (يونس). على تقدير (وادعوا شركاءكم)[1]، فخالف تقدير المحذوف (ادعوا) المذكور (أجمعوا) لفظاً ومعنى، وهذه المخالفة فيها – أيضاً – فضل معنى وزيادة دلالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١– انظر: الفوائد المشوق، ص١١٩، والبرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٤٠.

الخاتمة

توصّل الباحث من هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- يمكن وصف ظاهرة الاقتصاد اللغوي بأنها ظاهرة عقلية، وذهنية، ودلالية، وبلاغية، ونفسية، وبأنها ظاهرة اجتماعية، تخضع إلى ما تخضع له أيّة ظاهرة اجتماعية أخرى، تؤثر في المجتمع، ويؤثر فيها، وبأنها ظاهرة اقتصادية، تخضع إلى ما تخضع له أيّة ظاهرة اقتصادية، من معيارية وقياس وتقييم.
- تعتري الظاهرة الدرس اللغوي بكلّ مستوياته: الصوتية، والصرفية، والتركيبية النحوية، والدلالية، ولها أبعادها المختلفة: الشكلية، والجمالية، والدلالية، والبلاغية، والنفسية. غير أنّ هذه الأبعاد تتمحور في بعدين رئيسين: الأول: يتعلق ببنية سطح المنطوق، وهو البعد الشكلي السطحي، والثاني: يتعلق بالبنية العميقة، وهو البعد الدلالي المفهومي. وهذان البعدان يبدوان بما يوفره البعد الأول على بنية المنطوق من جهد عضلي نطقي، يجعل البنية أكثر خفة، وسهولة، ويسراً، وجمالية، وبما يوفره البعد الثاني من أبعاد دلالية، وبلاغية، ونفسية، وجمالية؛ نتيجة ما يستدعيه هذا البعد من جهد ذهني عالٍ للبحث عن جمالية البنية، ودلالتها.
- يوجد في إرثنا اللغوي معالم نظرية لغوية، ذات تصور واعٍ لظاهرة الاقتصاد اللغوي، خاصةً في المستوى التركيبي للغة، وتحديداً عند ابن جني في كتاب الخصائص، والجرجاني في كتابي دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة. وتعود معالم هذه النظرية في جانبها المتعلق باقتصادية اللغة إلى قضية اللفظ والمعنى، والعلاقة الجدلية بينهما، وأيهما أهمّ، وأيهما أقل أهمية.
- يرى الباحث أنّ فهم الظاهرة رهن بمعرفة عملية إنتاج الكلام، وتحليله، وإدراكه، وبما يكتنف هذه العملية ويحيط بها من سياق الحال.
- وجد الباحث في إرثنا اللغوي مصطلحات دالة على الظاهرة، ووسائلها، ومبادئها، تنمّ عن فهم عميق للظاهرة، وهي: صحة المعنى، ودقة المعنى، والسهولة، والصعوبة، والجهد، والقصد، والتعادل، والتوازن، والتخطيط، والأحوال الشاهدة بالقصود، وجملة الحال ونحوها.
- يمكن تفسير هذه الظاهرة في مستواها التركيبي النصي على أنها علاقة بين مستويين: المستوى التركيبي النحوي، والمستوى الدلالي البلاغي، وتحقق المستوى الأول في الكلام ضرورة في صحته، وقبوله، ورفع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قيمته، واقتصاديته، بينما تحقق المستوى الثاني يشترط فيه كل ما ورد في المستوى الأول، مع تغيير في وسيلة تقديم هذا المستوى. وتقييم الكلام والتعرف على كفايته واقتصاديته ينبثقان من معرفة العلاقة بين المستويين، وطبيعة هذه العلاقة.

- يبدو للباحث أنّ الظاهرة في جانبيها: الشكلي المادي النحوي، والذهني المفهومي الدلالي؛ أي الاقتصاد النحوي، والاقتصاد الدلالي، يمكن التفريق بينهما عبر ما يحققه كلٌ من الاقتصادين؛ فالاقتصاد النحوي يقف عند حدود تحقيق مبادئ الصحة النحوية، والمقبولية، وأداء المعنى، ورفعه عن اللبس، والسهولة، وتقليل الجهد العضلي، المتمثل في قلة الكلام، واختصاره، والاقتصار على أقل متطلبات توازن الكلام وتعادله، وأقل جهد من التخطيط، وحسن التوزيع. في حين أن الاقتصاد الدلالي يحتاج من منشئ الكلام أو النص أن يتجاوز مطالب الاقتصاد النحوي، إلى تحقيق مبادئ: الدقة اللغوية، والصعوبة، والجهد الذهني الأعلى، والعمل على توازن الكلام، وتعادله لفظياً، ودلالياً، وبذل الجهد في سبيل التخطيط له، والعمل على حسن توزيعه. وهذا سبيله العدول والانزياح عمّا هو مألوف في استخدام الوسائل اللغوية في الأساليب اللغوية.
- تبيّن للباحث أنّ التنمية اللغويّة تكون بالعمل على تحسين آداء الوسائل اللغوية؛ وذلك بالسعي إلى تحقيق جملة مبادئ اقتصادية الظاهرة. وأبرز تلك الوسائل ضمن ظاهرتي الضمير والحذف –المادة التطبيقية– هي: الربط، والرتبة، والمطابقة. والسبيل إلى رفع كفايتها، وتحقيق مبادئها، هو العدول عن الأصل اللغوي، فقد تبين الباحث أنّ وسيلة الربط وسيلة عدولية، عن وسيلتي الارتباط والانفصال، وهذه الوسيلة بهذه الصفة تحقق جملة من المبادئ الاقتصادية، أبرزها: بذل أعلى جهد ذهني ممكن، مما يحصل بسببه زيادة في المعنى والدلالة. وكذلك وسيلتا الترتيب والمطابقة؛ إذ العدول عن أصل استخدامهما يحقق ما تحققه وسيلة الربط.
- تبين للباحث أنّ العدول استراتيجية لغوية، وأداة قوية، وفاعلة في إغناء اللغة، وتنميتها؛ وذلك عن طريق ما تؤدي إليه هذه الاستراتيجية من إعمال فكر، وبذل أعلى جهد ذهني ممكن، لتحليل الطارئ من العدول الحاصل في الظواهر اللغوية، كالذي يحصل في ظاهرتي الضمير والحذف.
- توصل الباحث إلى أنّ اقتصادية النصوص على درجات، ومستويات متفاوتة، وهذا الأمر ينبغي النظر إليه من زاويتين: طبيعة الوسائل المستخدمة في تقديم النص، وطبيعة موضوع النص نفسه؛ وتوضيح ذلك أنّ تفاوت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النصوص في الكفاءة، والقدرة على التعبير، يكون بمقدار اعتمادها على العقل؛ فكلما اعتمد النص في تحليله على العقل كان أغزر دلالة، وأوسع بلاغة، هذا أمر، وأمر آخر، هو أنّ التفاوت يكون بسبب طبيعة موضوع النصوص، أهي نصوص علمية مستخدمة لأغراض عملية؟ أم هي نصوص أدبية، هدفها الإبداع والتفنن والإعجاز؟ فالنصوص الأدبية الإبداعية تعتمد عقل المبدع، وبالتالي فهي ذات أبعاد اقتصادية عديدة: جمالية، ودلالية، وبلاغية، ونفسية.

- ثبت للباحث أنّ البنية الإحالية عموماً، والبنية الإحالية للضمير، والحذف خصوصاً، بنية رابطة، ذهنية،طارئة على بنيتي الارتباط والانفصال، وذات أبعاد اقتصادية متعددة، وذلك إذا عمل المتكلم على تحسين أدائها وقدرتها؛ وذلك بإجراء تغييرات على نمطية عملها المعتادة، بوساطة اللجوء إلى العدول.
- استطاع الباحث بناءً على ما أثبته في الجانب النظري، في الفصل الأول، في أنّ للظاهرة جانبين: شكلي، ودلالي، أن يثبت ذلك في الجانب التطبيقي في الفصلين: الثاني والثالث، في ظاهرتي الضمير والحذف، وذلك - خلال بنيتيهما الإحاليتين، فبنى الضمير والحذف في استخدامهما في النصوص العادية والعلمية تتحقق بهما الأبعاد الاقتصادية للظاهرة في جانبها المنطوق. وأمّا في استخدامهما في النصوص العالية، كنصوص القرآن، والأدب، والشعر، فتتحقق بهما أبعاد الظاهرة المتصلة بتوسيع الدلالة، ودقتها، وبلاغتها.
- استطاع الباحث التعرف إلى الوسائل التي تلجأ إليها ظاهرتا الضمير والحذف في رفع كفايتها اللغوية، وهذه الوسائل تمّ حصرها في أنواع البنى الإحالية، وأشكالها المختلفة، وهي: الإحالة الداخلية: المعجمية، والنصية، والإحالة الخارجية، والإحالة البعدية، وإحالة المخالفة. وفاعلية هذه الوسائل في رفع سوية النصوص القرآنية، واللغوية، من النواحي الدلالية، والبلاغية، ونحوها، إنّما هو في العدول عن الأصل اللغوي، أو المتعارف عليه في الاستعمال، فهو يعدّ وسيلة مثيرة لعقل المتلقي، تجعله يفكر فيما يلقى إليه من نصوص، حتى يصل إلى دلالات البنية الإحالية، والنص، وجمالياتهما، وأبعادهما النفسية.
- ظهر للباحث أنّ العدول في استخدام الإحالات الضميرية والحذفية ينجم عنه كثير من التأويلات، والتقديرات للمحال إليه، في بنيتي الضمير والحذف الإحاليتين، وهذه التأويلات مصدرها العقل، وما يجري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيه من عمليات فكرية، كي يؤوّل المحال إليه، ويقدّره. وتعدّد الاحتمالات هو السبيل إلى رفع اقتصادية تلك البنى.

- استطاع الباحث أن يفرق بين أشكال الإحالات، ضمن النوع الواحد، وفيما بين النوع والآخر، من حيث الجدوى الاقتصادية لكلّ منها؛ ففرق بين شكلي الإحالة الداخلية: المعجمية، والنصية. وكذلك بين شكلي الإحالة الخارجية: الإحالة العقلية، والإحالة المقالية. وكذلك بين اقتصادية الإحالة الداخلية، والإحالة الخارجية. وكذلك بين الإحالة التي تلتزم الترتيب المنطقي بين عنصريها، والتي لا تلتزم. وكذلك بين الإحالة التي تلتزم المطابقة بين طرفيها، من حيث: الجنس، والعدد، والنوع، وتلك التي تخالف.
- تبين أنّ الربط بدرجاته المختلفة في البنى الإحالية الضميرية والحذفية وسيلة من وسائل التفاوت في اقتصادية البنى الإحالية بخاصة، والبنى اللغوية بعامة، فهو يمنح البنى الإحالية المختلفة درجات من الاقتصاد اللغوي، تتفاوت دلالتها زيادةً ونقصاناً. وهذه البنى الإحالية للضمير والحذف تتفاوت في جدواها الاقتصادية، تبعاً لدرجة الربط شدةً، وضعفاً، ودرجة الربط تختلف باختلاف نوع الإحالة وشكلها، وما تحيل إليه. فشدة الربط وضعفه يتناسبان تناسباً عكسياً مع اقتصادية أيّة بنية إحالية؛ أي أنّه كلّما زادت قوة الربط، قلت الجدوى الاقتصادية، والعكس صحيح؛ وذلك لأنّ تضاؤل وضوح الربط، وضعفه يؤديان إلى إعمال الفكر بشكل أكبر، بحثاً عمّا يحيل إليه العنصر الإحالي، وبالتالي تزداد الاحتمالات، والدلالات.
- خلص الباحث إلى أنّ الإحالة النحوية ذات أبعاد اقتصادية مختلفة: شكلية، وجمالية، ودلالية، وبلاغية، وهي على درجات متفاوتة، وهذا التفاوت يحدده مدى ارتكاز المحلل على العقل في تحليلها. وهذا الشكل من الإحالة جدير بالدراسة، والمراجعة، والبحث؛ لأنّ دراسة هذه الإحالة تفيد في تكامل الدرس اللغوي، وتقوي العلاقة بين مستوييه: التركيبي النحوي، والدلالي، وتزيدها وضوحاً، واستيعاباً.
- توصل الباحث إلى أهمية مدى الإحالة في تكثيف دلالة النصوص، وزيادتها. فمدى الإحالة يعدّ مجالاً يعمل فيه المتلقي فكره، فيما يعود إليه العنصر الإحالي، وفي ربط أجزاء النص المتباعدة المتناثرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- يعتبر الباحث دراسة اقتصادية البنية الإحالية عموماً، والبنية الإحالية للضمير والحذف خصوصاً، غاية في الأهمية؛ وذلك للحاجة إليهما في دراسة النصوص اللغوية دراسة نحوية نصية لدى كثير من الدراسات اللغوية المعاصرة؛ لأنّ التعمق في دراسة نحو النص يفتح المجال واسعاً أمام التحليل اللغوي السليم والصحيح.
- ينتهي الباحث إلى أنّ النص القرآني هو أجدر النصوص وأحقها في إبراز اقتصادية اللغة، واقتصادية بنيتي الإحالة بالضمير وبالحذف؛ لما يتسم به من إعجاز، وإحكام، ودقة تكشف عن اقتصادية البنى اللغوية المختلفة، بما فيها بنيتا الضمير والحذف، وعن بلاغتها، وتميزها عن غيرها من البنى التي تقع خارج نطاق النص القرآني.

والله من وراء القصد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص بالإنجليزية

Abstract

This research aims at introducing the phenomenon of linguistic economy at its structural and textual level theoretically and practically. This has been dealt with in an introduction, three chapters and a conclusion.

In the introduction, the researcher has presented the reasons for choosing the search topic, the previous studies, the difficulties it has encountered and also its content.

With regard to chapter one, it deals with the theoretical side of the phenomenon. This chapter focuses on analyzing the terms of the phenomenon, studying its means and principles and its continuous degrees through which the phenomenon at its structural textual level seems of less importance than the other levels.

The researcher has also clarified that abstention from the linguistic origin is a linguistic stylistic and effective strategy affecting the linguistic means making them more efficient and semantically productive . It is also considered as an instrument the text originator uses to improve his style and way of presenting his text material giving it, various economic dimensions including: formal, semantic, aesthetic, psychological and rhetorical ones.

Chapter two and three deal with the practical side of the phenomenon. This has been done through studying the two phenomena of: pronoun and ellipsis in the Quranic text comprehending them as two important linguistic, structural, and textual phenomenon of semantic values and economic dimensions representing the phenomena extremely very well. This has been done using the concept of phanaphoric structure for

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

both of the pronoun and ellipsis from the textual linguists perspective, and investing this concept as a mean worthy of uncovering the different dimensions of the phenomenon.

The researcher has found that investing this concept can be done by abstention from the common way of using these two phanaphoric structures. It has also been found that abstention is a magnificent linguistic means enriching the two structures, increasing their semantic and aesthetic aspects, as abstention stirs up the mind and motivates it to think of what it encounters of change in the style of presenting the two structures. It also broadens the range of interpretation and multiplicity of possibilities and evaluations. This really is the field of investing the phenomenon.

Therefore I have handled different types and forms of phanaphoric structures relating to pronoun and ellipsis, such as innerphora, externalphora, grammaticalphora and postphora. I have also handled phanaphora relying on controversy which was subject to change and affected by instruments of abstention to mark its semantic values and economic dimensions, all of which through different Quranic texts.

Key words: linguistic economy: means, principles, aspects, abstentions, pronoun phanaphoric structure, elliptic phanaphoric structure.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهارس العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- فهرس الآيات القرآنية:

(٢) سورة البقرة

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ ...وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ... ﴿٢٠﴾ ﴾	١٢٣
﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ... ﴿٣٠﴾ ﴾	١٦٤
﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ... ﴿٣١﴾ ﴾	٩٥
﴿ ...فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ ... ﴿٦٠﴾ ﴾	١٤٦
﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ... ﴿٧٣﴾ ﴾	١٢١
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾	٧١
﴿ ...وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ... ﴿٩٣﴾ ﴾	١٢٠
﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ... ﴿١١١﴾ ﴾	١٠٥
﴿ ...فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾	٥٧
﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ﴾	٦٧
﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ... ﴿١٤٦﴾ ﴾	٨٩
﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ... ﴿١٧١﴾ ﴾	١٤٨
﴿ ...فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... ﴿١٨٥﴾ ﴾	١٤٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿ ...وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ... ﴿١٨٩﴾ ﴾	١٢٦
﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ... ﴿٢١٠﴾ ﴾	١٣٤
﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ... ﴿٢١٣﴾ ﴾	١٦٤
﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ... ﴿٢١٣﴾ ﴾	٦٦
﴿ .. لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ ... ﴿٢١٣﴾ ﴾	١٦٤
﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم ... ﴿٢٤٠﴾ ﴾	١٥٤

(٣) سورة آل عمران

﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ... ﴿٤٥﴾ ﴾	٧٦
﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾	٦٠

(٤) سورة النساء

﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ... ﴿٨﴾ ﴾	٧٩
﴿ ...وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ... ﴿١٧١﴾ ﴾	١٥٣، ١٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٥) سورة المائدة

﴿ ... إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ... ﴿٦﴾ ﴾	١٤٩
﴿ ... ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ... ﴿٨﴾ ﴾	٧٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾	٩٠
﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾	٩٠

(٦) سورة الأنعام

﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ ... ﴿٢٦﴾ ﴾	٩٠
﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ... ﴿٩٤﴾ ﴾	١٣٥
﴿ ... طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ ... ﴿١٤٥﴾ ﴾	١٦٦
﴿ ... فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ﴾	١٦٦

(٨) سورة الأنفال

﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ ... ﴿٨﴾ ﴾	١٢٣
﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴿٢٦﴾ ﴾	١٣٥
﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ... ﴿٤١﴾ ﴾	١٥٣

(٩) سورة التوبة

﴿ ... وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا ... ﴿٣٤﴾ ﴾	١٠٤
﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ	٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٦﴾	
﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ۚ ... ﴿٩٣﴾ ﴾	٨٥

(١٠) سورة يونس

﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۖ ... ﴿٥٤﴾ ﴾	٧٥
﴿ ... فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ... ﴿٧١﴾ ﴾	١٥٠، ١٦٨

(١١) سورة هود

﴿ ... أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾	٥٧
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾ ﴾	٧٦
﴿ ۞ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾ ﴾	٧٦
﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾	٧٦
﴿ ... وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ... ﴿٤٢﴾ ﴾	٩٥
﴿ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾	٧٦
﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ	٧٥

© Arabic Digital Library-Yamouk University

وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ... ﴿٤٤﴾	
﴿ تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۛ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾	٥٩
﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾ ﴾	١٢٤
﴿ ۞ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ ... ﴿٨٤﴾ ﴾	١٣٤
﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ... ﴿٩٣﴾ ﴾	١٣٨
﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ ۖ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾ ﴾	٦٠

(١٢) سورة يوسف

﴿ ... إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾ ﴾	١٠٣
﴿ ... فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ ... ﴿٣٢﴾ ﴾	١٣٠
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ ﴾	١٢١
﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا ... ﴿٤٦﴾ ﴾	١٢٢
﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾	١٢١
﴿ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ ... ﴿٥٩﴾ ﴾	١٢١
﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ... ﴿٨٢﴾ ﴾	١٢٩
﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ ... ﴿٨٣﴾ ﴾	١٥٣
﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ	٥٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾	
﴿ ...وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ ...﴿١٠٩﴾ ﴾	١٤٧

(١٦) سورة النحل

﴿ ...أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ...﴿٣٣﴾ ﴾	١٣٤
﴿ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾	١٣٨
﴿ ...وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ...﴿٨١﴾ ﴾	١٢٣
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ...﴿٩٨﴾ ﴾	١٤٥
﴿ ...وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾	١٣٧
﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾	١٣٦
﴿ ...وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾	١٣٧

(١٧) سورة الإسراء

﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾ ﴾	٥١
﴿ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ...﴿٣٩﴾ ﴾	٥١

(١٨) سورة الكهف

﴿ ...وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾ ﴾	٧٢
﴿ وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ...﴿٤٨﴾ ﴾	١٣٥
﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا ...﴿٦١﴾ ﴾	٨٠
﴿ ...يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾	١٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿ ... قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴿٩٦﴾ ﴾	١٦٢

(٢٠) سورة طه

﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا ... ﴿١٦﴾ ﴾	١٤٥
﴿ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ ... ﴿٣٩﴾ ﴾	٦٩
﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾	٩٦
﴿ ... فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ ﴿٧٨﴾ ﴾	٨٥

(٢١) سورة الأنبياء

﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ ... ﴿٧٨﴾ ﴾	١٣٥

(٢٢) سورة الحج

﴿ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾	٩٨
﴿ ... فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾	٩٧

(٢٣) سورة المؤمنون

﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾	٨١
﴿ لَقَدۡ وُعِدۡنَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبۡلُ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾	٨١

© Arab Digital Library-Yarmouk University

(٢٤) سورة النور

﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ... ﴿٣١﴾ ﴾	٦١
﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾	٧٦
﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾	٧٦
﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾	٧٦

(٢٥) سورة الفرقان

﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾ ﴾	٧٧
﴿ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾	٧٧
﴿ وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿١٣﴾ ﴾	٧٧
﴿ لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴿١٤﴾ ﴾	٧٧
﴿ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ ﴾	٧٧

(٢٧) سورة النمل

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾ ﴾	١٤٦
﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾	١٢٥
﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾	١٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾	١٢٥
﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾	١٣٦

(٢٨) سورة القصص

﴿ ۞ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴿١٢﴾ ﴾	١٤١
﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ ﴾	١٤١
﴿ ...وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ... ﴿٤٥﴾ ﴾	١٣٤
﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾	١٤٦
﴿ ...مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ... ﴿٦١﴾ ﴾	١٤٧

(٣٣) سورة الأحزاب

﴿ ... أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾ ﴾	٦١

(٣٤) سورة سبا

﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٣﴾ ﴾	٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣٥) سورة فاطر

﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ... ﴿٨﴾ ﴾	١٣٩
﴿ ... فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ... ﴿٨﴾ ﴾	١٣٩
﴿ ... فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ... ﴿٨﴾ ﴾	١٣٩
﴿ ... فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ... ﴿٨﴾ ﴾	١٣٩
﴿ ... إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ... ﴿١٠﴾ ﴾	٦٧
﴿ ... وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ ... ﴿١١﴾ ﴾	٨٩

(٣٦) سورة يس

﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ ﴾	٨٩

(٣٧) سورة الصافات

﴿ ... وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ ﴿٥﴾ ﴾	١٢٣

(٣٨) سورة ص

﴿ صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾ ﴾	١٢٥
﴿ وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴿١٥﴾ ﴾	١٤٣
﴿ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾ ﴾	١٤٣
﴿ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ ﴾	١٤٣
﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾ ﴾	٥٩
﴿ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ ﴾	٥٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿ ۞ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾ ﴾	٥٩
﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿٥٣﴾ ﴾	٥٩

(٤١) سورة فصلت

﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ... ﴿٣٤﴾ ﴾	١٤٢

(٤٣) سورة الزخرف

﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ ﴾	١٠٦
﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾	١٠٦
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ ﴾	١٠٦
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ... ﴿٨٧﴾ ﴾	١٢٣

(٤٤) سورة الدخان

﴿ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٥٧﴾ ﴾	٨٨
﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾	٨٨

(٤٧) سورة محمد

﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ... ﴿٤﴾ ﴾	١٢٤، ١٥٥
﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ... ﴿٢١﴾ ﴾	١٥٠

(٤٨) سورة الفتح

﴿ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾ ﴾	٧١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤٩) سورة الحجرات

﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ... ﴿٩﴾ ﴾	١١٤
﴿ ... أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ... ﴿١٢﴾ ﴾	١٤٠

(٥٣) سورة النجم

﴿ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾	٨٦

(٥٧) سورة الحديد

﴿ ... وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿٢٠﴾ ﴾	١٤٧

(٥٩) سورة الحشر

﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ... ﴿٩﴾ ﴾	١٦٧

(٦٧) سورة الملك

﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾ ﴾	٧٤
﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾	٧٥
﴿ قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	٧٥
﴿ قُلْ هُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾	٧٥
﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٩﴾ ﴾	٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٧٦) سورة الإنسان

﴿ ... وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾	١٦٢

(٧٩) سورة النازعات

﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴿١﴾ ﴾	١٦٣
﴿ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ﴿٢﴾ ﴾	١٦٣
﴿ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ﴿٣﴾ ﴾	١٦٣
﴿ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ﴿٤﴾ ﴾	١٦٣
﴿ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ﴿٥﴾ ﴾	١٦٣
﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ ﴾	١٦٣
﴿ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴿٧﴾ ﴾	١٦٣
﴿ ... أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ ﴾	١٦٣

(٨١) سورة التكوير

﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ... ﴿١٤﴾ ﴾	١٣٥

(٨٤) سورة الانشقاق

﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ ﴾	١٣٥

(٨٩) سورة الفجر

﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾ ﴾	١٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٩١) سورة الشمس

﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ ﴾	١٢٦
﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ ﴾	١٢٦
﴿ فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَىٰهَا ۝١٣ ﴾	١٢٤

(١٠٦) سورة قريش

﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ ﴾	٧٤
﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ۝٢ ﴾	٧٤
﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ۝٣ ﴾	٧٤
﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤ ﴾	٧٤

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢- فهرس الأبيات الشعرية:

قافية الحاء:

عجز البيت وقافيته	البحر	القائل	الصفحة
وغادرتِ ما غادرتِ بين الجوانحِ	الطويل	مجنون ليلى	٨٦

قافية الدال:

كرماً ولم تمدمْ مآثرَ خالدِ	الكامل	البحتري	١٦٢
وإنْ كنتُ قد كلّفتُ ما لم أعوّدِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٥٠

قافية الراء:

إيّاهمُ الأرضَ في دهرِ الدهاريرِ	البسيط	الفرزدق	٥٧
إنّ العواذل لسن لي بأميرِ	الكامل	غير معروف	١٤٥

قافية الفاء:

عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	١٦٢

قافية القاف:

وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً	البسيط	ابن الراوندي	٩٤
وصيّر العالم النحرير زنديقاً	البسيط	ابن الراوندي	٩٤

قافية الكاف:

إليك حتى بلغت إيّاكا	الرجز	حميد الأرقط	٥٧

قافية اللام:

والآخذون به والساسة الأولُ	الكامل	القطامي	٧٩

قافية الميم:

قلبي من الحزنِ أو جسمي من السقمِ	البسيط	المتنبي	١٤١

قافية الألف اللينة:

صبرٌ جميل فكلانا مبتلى	الرجز	غير معروف	١٢٩

قافية الياء:

وفي الزجاجة باقٍ يطلب الباقي	البسيط	غير معروف	٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- فهرس المصادر والمراجع

أ- المصادر:

- **القرآن الكريم(مصحف النشر المكتبي،CD، قراءة حفص عن عاصم،شركة العريس للكمبيوتر،الإصدار** الرابع).

ب- المراجع العربية:

- **آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث**، د. خليل أحمد عمايرة، عمّان، دار البشير،ط١، ١٩٨٩م.
- **الأمالي الشجرية**، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، بدون تحقيق، بيروت، دار المعرفة، ١٩٠٠م.
- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية،١٩٩٧م.
- **أسباب النزول**، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق عبد الله المنشاوي، القاهرة، دار المنار، ط١،٢٠٠١م.
- **الاستغناء في قضايا النحو والصرف**، د. زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٠م.
- **أسرار البلاغة**، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، ط١، ١٩٩١م.
- **الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية**، د. مجيد عبد الحميد ناجي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤م.
- **الأسلوبية (الرؤية والتطبيق)**، د. يوسف أبو العدوس، عمّان، وزارة الثقافة،٢٠٠٤م.
- **الأسلوبية ونظرية النص**، د. إبراهيم خليل، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٧م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- **الأصوات اللغوية**، محمد علي الخولي، الرياض، مكتبة الخريجي،١٩٨٧م.
- **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية** (تأسيس نحو النص)، محمد الشاوش، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م.
- **الأصول (دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)**، د. تمّام حسّان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م.
- **الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره**، د. محمد أحمد يوسف القاسم، القاهرة، دارالمطبوعات الدولية، ط١، ١٩٧٩.
- **الإعجاز القرآني (أسلوباً ومضموناً)**، د. شلتاغ عبود، بيروت، دار المرتضى، ط١، ١٩٩٣م.
- **الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد**، د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان،ط١،٢٠٠١م.
- **الإكسير في علم التفسير**، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي، حققه د. عبد القادر حسين، القاهرة، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية،١٩٧٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الإيضاح في علوم البلاغة**، الخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح، د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل، ط٣، بدون تاريخ.
- **البحر المحيط**، محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.
- **البرهان في علوم القرآن**، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، بيروت، دار الكتب العلمية،٢٠٠١ م.
- **البرهان في متشابه القرآن**، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، المنصورة، دار الوفاء، ط١، ١٩٩١م.
- **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، تحقيق د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب، بغداد، مطبعة العاني، بدون طبعة وتاريخ.
- **بلاغة الخطاب وعلم النص**، د. صلاح فضل، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- **بلاغة الكلمة في التعبير القرآني**، د. فاضل سامح السامرائي، عمّان، دار عمّار،ط٢، ٢٠٠١م.
- **البلاغة والأسلوبية**، د. محمد عبد المطلب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- **بناء الجملة العربية**،د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٦م.
- **البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)**، د. تمّام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ١٩٩٣م.
- **البيان القرآني** ، د. محمد رجب البيومي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠١م.
- **البيان والتبيين**، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، بدون طبعة وتاريخ.
- **التحرير والتنوير**،محمد الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.
- **التراكيب اللغوية في العربية (دراسة وصفية تطبيقية)**،د. هادي نهر، بغداد، مطبعة الإرشاد،١٩٨٧م.
- **التعبير القرآني**،د. فاضل صالح السامرائي، عمّان، دار عمّار، ط١،١٩٩٨م.
- **التعريف والتنكير في النحو العربي (دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعراباً وبناءً)**، د. أحمد عفيفي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،١٩٩٩م.
- **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، د. أحمد سعد محمد، القاهرة، مكتبة الآداب،ط٢، ٢٠٠٠م.
- **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي)**، أبو الحسن الرمّاني،وأبو سليمان الخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق خلف الله سلّام ومحمد زغلول، القاهرة، دار المعارف، بدون تاريخ.
- **الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)**، د. فاضل صالح السامرائي، عمّان، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٢م.
- **الحيوان**، أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، بيروت، دار صعب، ط٣، ١٩٨٢.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، بدون طبعة وتاريخ.
- **خصائص التراكيب** (دراسة تحليلية لمسائل المعاني)، د.محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٨٠ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الخلاصة النحوية، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠م.
- **دراسات في علم اللغة**، د. كمال محمد بشر، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط٩، ١٩٨٦.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، بدون طبعة وتاريخ.
- **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**، د. سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، بدون طبعة وتاريخ.
- **دلائل الإعجاز**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني،قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، وجدة، دار المدني، ط٣، ١٩٩٢م.
- **ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري**، تحقيق د. عمر فاروق الطبّاع، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٧م.
- **ديوان البحتري**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، ط٢، بدون تاريخ.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، بيروت، دار القلم، بدون طبعة وتاريخ.
- **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بدون طبعة وتاريخ.
- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، ط١، ١٩٦٢م.
- **ديوان مجنون ليلى**، شرح مجيد طراد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
- **روائع الإعجاز في القصص القرآني (دراسة في خصائص الأسلوب القصص المعجز)**، محمود السيّد حسن، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب،المسمّى (إيضاح الشعر)**،أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، وبيروت، دارة العلوم والثقافة، ط١، ١٩٨٧م.
- **شرح المفصل للزمخشري**، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- **الشكل والدلالة(دراسة نحوية للفظ والمعنى)**، د. عبد السلام السّيد حامد، القاهرة،دار غريب،٢٠٠٢م.
- **الضمائر في اللغة العربية**، د. محمد عبد الله جبر، دار المعارف، ط١، ١٩٨٣م.
- **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، د. أحمد عفيفي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦م.
- **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، د. طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٨٢م.
- **الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية)**، د. علي أبو المكارم، القاهرة، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٩٦٨م.
- **العربية والوظائف النحوية (دراسة في اتساع النظام والأساليب)**، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
- **العلامة الإعرابية في الجملة (بين القديم والحديث)**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم،١٩٨٣م.
- **علم البيان (بين النظريات والأصول)**، د. ديزيرة سقال، بيروت، دار الفكر العربي،١٩٩٧م.
- **علم الجمال اللغوي (المعاني – البيان– البديع)**،د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)**، د. سعيد حسن بحيري، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط١، ١٩٩٧م.
- **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية)**، د. صبحي إبراهيم الفقى، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.
- **علم اللغة النفسي**،د. عبد المجيد سيّد أحمد منصور، الرياض، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، ١٩٨٢م.
- **فتح القدير (الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير)**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، حقّقه وخرّج أحاديثه د. عبد الرحمن عميرة، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٧م.
- **الفخر الرازي (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)**، الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلّامة ضياء الدين عمر، قدّم له خليل محيي الدين الميس، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣م.
- **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (المعروف بابن القيم الجوزية)، بيروت، مكتبة الهلال.
- **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، د. محمود سليمان ياقوت، القاهرة،دار المعارف،١٩٨٥م.
- **قضايا اللغة في كتب التفسير (المنهج- التأويل- الإعجاز)**، د. الهادي الجطلاوي، نشر (كلية الآداب- سوسة، ودار محمد علي الحامي – صفاقس)، ط١، ١٩٩٨م.
- **كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط١، بدون تاريخ.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، شرح وضبط ومراجعة يوسف الحمادي، مكتبة مصر،بدون طبعة وتاريخ.
- **لسان العرب**، ابن منظور، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط٣، ١٩٩٩م.
- **لسانيات النص (مدخل إلى انسجام النص)**،محمد خطّابي، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩١م.
- **اللغة العربية (معناها ومبناها)**، د. تمّام حسّان، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩٤م.
- **اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة (بحث في النظرية)**، د. محمد العبد، القاهرة، دار الفكر، ط١، ١٩٩٠م.
- **اللغة وعلم النفس (دراسة للجوانب النفسية للغة)**، د. محمد الحمداني، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،١٩٨٢م.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة، الرياض، دار الرفاعي، ط٢، ١٩٨٣م.
- **مختصر تفسير ابن كثير**، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، بيروت، دار القرآن الكريم، ط٣، ١٣٩٩هـ.
- **مرجع الضمير في القرآن الكريم (مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب)**، د. محمد حسنين صبرة، القاهرة، دار غريب، ط٢، ٢٠٠١م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **المعاني في ضوء أساليب القرآن**، د. عبد الفتاح لاشين، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م.
- **معاني القرآن**، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، بدون طبعة وتاريخ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٥، ١٩٧٩م.
- **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
- **مقدمة في سيكولوجية اللغة**، د. أنسي محمد أحمد قاسم، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٠م.
- **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي، تحقيق سعيد الفلّاح، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٣م.
- **من أسرار اللغة**، د. إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.
- **من أصول التحويل في نحو العربية**، د. ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
- **مناهج البحث في اللغة**، د. تمّام حسّان، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط٢، ١٩٧٤م.
- **من بلاغة القرآن**، أحمد أحمد بدوي، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٥٠م.
- **المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)**، د. عز الدين المجدوب، كلية الآداب- سوسة ودار محمد علي الحامي، ١٩٩٨م.
- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام،١٩٨٤م.
- **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر، الكويت، مؤسسة الصباح، بدون طبعة وتاريخ.
- **النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق عبد المجيد طعمة حلبي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٠م.
- **نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)**، الأزهر الزناد، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٣م.
- **النشر في القراءات العشر**، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (الشهير بابن الجزري)، تصحيح ومراجعة علي محمد الضبّاع، دار الفكر، بدون طبعة وتاريخ.
- **النص الغائب نظرياً وتطبيقياً (دراسة في جدلية العلاقة بين النص الحاضر والنص الغائب)**، د. أحمد الزعبي، مكتبة الكتاني، ط١، ١٩٩٣م.
- **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط١، ١٩٩٧م.
- **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، د. نهاد الموسى، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- المراجع الأجنبية (المترجمات):

- **جوانب من نظرية النحو**، نعوم جومسكي، ترجمة مرتضى جواد باقر، البصرة، جامعة البصرة،١٩٨٥م.
- **علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس)**، جودث جرين، ترجمة وتعليق د. مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- **القرآن (من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني)**، محمد أركون، ترجمة وتعليق هاشم صالح، بيروت، دار الطليعة، ط١، ٢٠٠١م.
- **اللغة**، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٠م.
- **اللغة بين الفرد والمجتمع**، أوتو جسبيرسون، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب، بدون طبعة وتاريخ.
- **النص والخطاب والإجراء**، روبرت دي بوجراند، ترجمة د. تمّام حسّان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٨م.

د- **الدوريّات** :

- عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٦٣، تشرين الثاني،٢٠٠٠م.
- مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العددان ٦٧و٦٨، السنة ١٧، رجب، ذو الحجة، ١٤٠٥هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٢٠، ١٩٦٦م.

هـ - **الرسائل الجامعيّة**:

- **الاقتصاد اللغوي في السياقات الصوتية العربية**، رسالة دكتوراه، منير تيسير منصور شطناوي، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣م.
- **أنظمة الربط في الجملة العربية بين القاعدة النحوية والدلالية**، رسالة ماجستير، عمران أحمد عبد الكريم الطويل، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩م.
- **تحليل الخطاب الجدلي في القرآن (دراسة في لسانيات النص)**، رسالة دكتوراه، أحمد محمد ذيب أبو دلو، جامعة اليرموك، ، ٢٠٠٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University